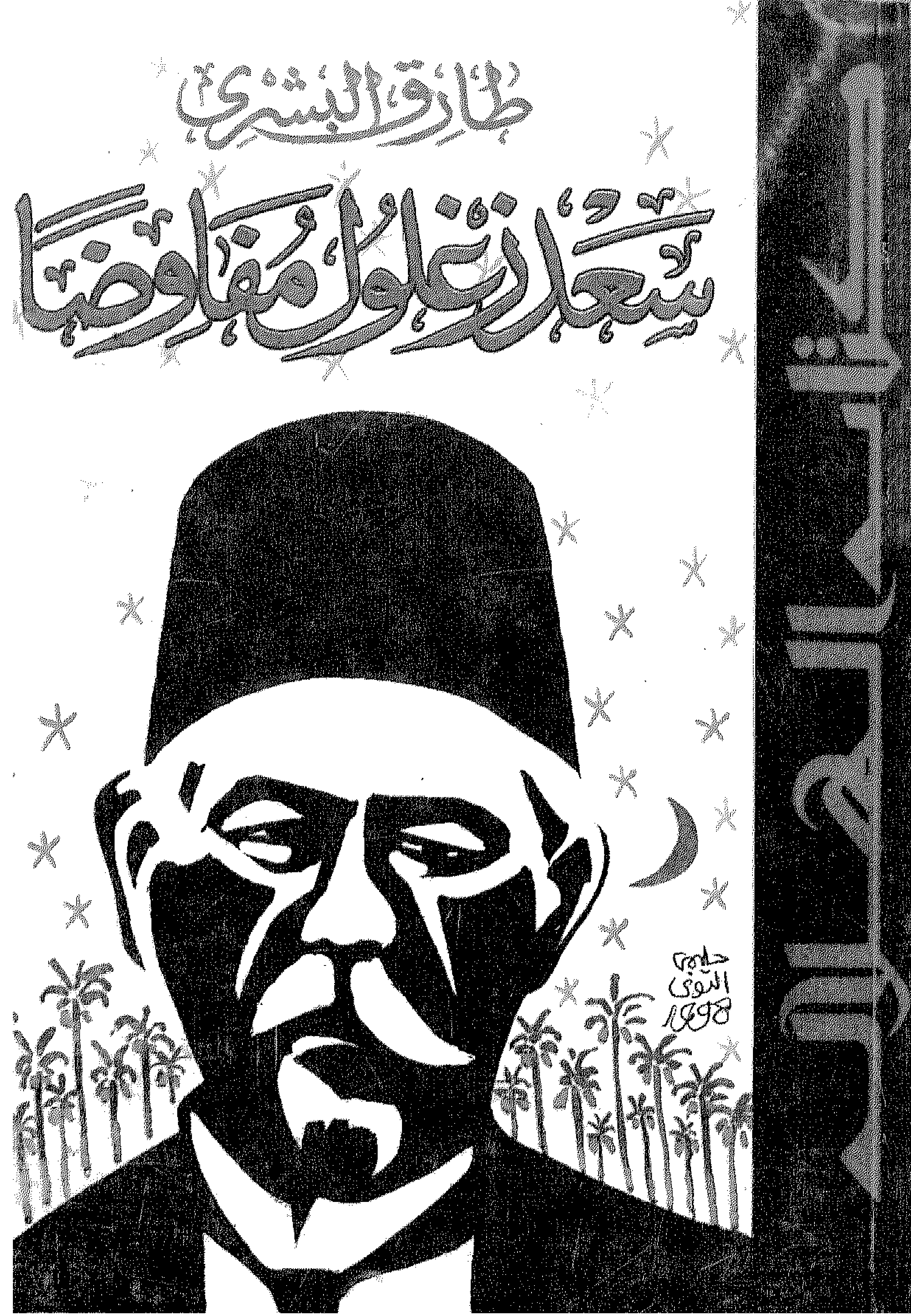

طارق البشري
سعد زغلول مفاوضا
حلمي التوني
1998

كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن
دار الهلال
الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة مكرم محمد أحمد
رئيس التحرير مصطفى نبيل
سكرتير التحرير عادل عبد الصمد

مركز الادارة
دار الهلال : ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469

العدد ٥٧٣ - جماد أول - سبتمبر ١٩٩٨
NO - 573 - SEP - 1998

أسعار بيع العدد فئة ٥٠٠ قرش
سوريا١٧٠ ليرة - لبنان٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢ ديناراً - الكويت ١,٥ دينار - السعودية ١٥ ريالا - البحرين ١,٥ دينار - قطر ١٥ ريالا - دبي / أبوظبى ١٥ درهما - سلطنة عمان ١,٥ ريال

سعـــد زغلــول مفاوضـاً

(دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية)

١٩٢٠ - ١٩٢٤

بقلم

طارق البشرى

●

دار الهلال

الغـلاف للفنان
حلمى التــونى

تقديم

(١)

من يسألنى من أنت، أقل له أنا من أبناء الحركة الوطنية فى مصر ، ومن هذا الجيل الذى تربى فى حجر ثورة ١٩١٩ ، ولد جيلنا بعد هذه الثورة ببضع عشرة سنة فى الثلاثينات، ولكننا أبناء من قاموا بهذه الثورة تربينا فى حجورهم، وسمعنا أعذب النغم في طفولتنا عن استقلال مصر . وكانت صورة مصر المستقلة فى رؤانا هى صورة المدينة الفاضلة .

ثورة ١٩١٩ قامت لهذا الجيل بوظيفة التربية، أي بناء الشخصية والوجدان السياسى وإقامة الضمير الوطنى ، وبلورة واحد من أهم معايير الاحتكام فى النظر إلى الوقائع والتصرفات، وهى قامت للكثيرين منا بوظيفة تعليمية فى مجال السياسة، من تبين طريقة جريان الأحداث السياسية وأساليب التصدى لها وطرائق معالجة المشاكل.

هكذا كانت ، وكل ما يرد فى السياسة بعد ذلك من فكر ومواقف وفهم ، وكل مايضاف من أهداف، إنما يمثل نموا وتوسعة وتجديدا وردا لأصول وتعميقا.. إلخ . وتظل ثورة ١٩١٩ فى الوعى السياسى التاريخى لمن نشأوا فى ظلها هى «الحدث النواة» أو هى «الخلية السياسية الأولى».

(٢)
موضع ثورة ١٩١٩

نحن من الناحية التاريخية العامة نعيش فى «عصر الاستعمار ومقاومته» على مدى مائتى سنة حتى الآن، ومازلنا لا نعرف متى ينتهى هذا «العصر». ونحن نسميه عصرا بمثل مايسمى الأوربيون عصورهم ويقسمون تاريخهم إلى «عصر النهضة ، عصر الإصلاح ، عصر التنوير».. إلخ، وهم يقصدون بذلك الوصف الغالب على أوضاع مرحلة معينة من تاريخهم . والوصف الحاكم لهذه الأوضاع من حيث أنه يشير إلى عنصر حكم كل أوضاع حياتهم وجميع شئونهم.

ولكل عصر حقب وفترات ينقسم إليها زمانه وتصطبغ بتنويعات معينة خلال المرحلة المطبوعة بالطابع العام للعصر وإذا كنا الآن ومنذ قرنين من الزمان نعيش فى عصر الاستعمار ومقاومته ، فإن ثمة حقبة من حقب هذا العصر هى حقبة «الاحتلال العسكرى المباشر»، وهى بالنسبة لمصر تشغل ما بين سنة الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ إلى عام الجلاء البريطانى عن مصر فى ١٩٥٦ ، ومدتها أربع وسبعون سنة، والعجيب أن ثورة ١٩١٩ وقعت فى منتصف هذه المدة بالضبط ، بفارق سبع وثلاثين سنة

عن كل من سنة البداية وعام الانتهاء، وكانت ثورة ١٩١٩ هى الرد المصرى الشعبى على الاحتلال العسكرى الاستعمارى المباشر، وأدت إلى فروق جوهرية لصالح الشعب المصرى وحركته الوطنية المقاومة.

وباختصار شديد ، فإن الإحتلال العسكرى البريطانى ورد إلى مصر حين كانت على مستوى من التطور الداخلى والأهمية الدولية بما يصعب تجاهله، كانت بلدا عرف نظم الادارة المتطورة ونظم الزراعة والانتاج النامى على مدى خمسة وسبعين عاماً سبقت ، كما كانت بلدا عرف ثورة شعبية مصحوبة بفكر سياسى وأهداف ناضجة، وهى ذات حضارة وثقافة تليدة، ومن جهة أخرى لم تكن الأهمية الدولية لمصر مما يسمح باقتناص إحدى الدول الكبرى لها وضمها إلى سيادتها دون أن تتوقع بعض المخاطر التى تمس علاقاتها الدولية، سواء من الدولة العثمانية أو الدول الأوربية الكبرى وقتها، التى كانت تزاحم بريطانيا فى أطماعها.

لذلك قام الاحتلال العسكرى البريطانى بغير سند قانونى الا ما يستمد من ان الخديو توفيق - حاكم مصر الشرعى - هو من استدعى العسكر الانجليز لحماية عرشه فى مواجهة ثورة عرابى . فسند الاحتلال العسكرى سند مصرى، والاحتلال خاضع ظاهريا

للسلطة الشرعية القائمة على رأس الادارة المصرية. ولكن فى الوقت ذاته فإن سلطة الخديو الشرعية لم تعد تجد قوة مادية تحمى بقاءها إلا جيش الاحتلال البريطانى هذا، فتلازم الاثنان كالمقعد والكفيف لاينفك احتياج أحدهما للآخر.

ومن هنا قام ما عرف فى السياسة المصرية وقتها «بالسلطة الشرعية» وعلى رأسها خديو مصر ومن تحته جهاز الادارة المصرية بوزارته ومصالحه وهيئاته المركزية والمحلية، و«السلطة الفعلية» وهى قوة الاحتلال العسكرى البريطانى الوافد إلى مصر والمقيم فيها. وهذه السلطة الفعلية يعبر عن إرادتها السياسية المعتمد البريطانى، وهو من الناحية الرسمية لا يزيد مقامه الوظيفى على «القنصل»، لأن مصر كانت لاتزال تابعة للدولة العثمانية ومشمولة بالتمثيل السياسى الأجنبى فى استانبول، ومع القنصل عدد من المستشارين الانجليز يعينون فى وزارات الحكومة ومصالحها المهمة باقتراح من المعتمد البريطانى وبقرار من الوزارة المصرية ومن خلال هؤلاء المستشارين تصل المشيئة البريطانية إلى كل مجالات النشاط العام لتصدر بها ارادة مصرية من الوزارات المختلفة .

وهذا النظر السياسى إلى الشئون المصرية هو ما جعل قسما من دعاة السياسة المصرية مع مفتتح القرن العشرين يدعون إلى

أن تسعى الأمة المصرية إلى أن يكون لها وجود مؤثر وفعال بين السلطتين الشرعية والفعلية القائمتين فى مصر ، وكان أبرز المبلورين لهذا الاتجاه وقتها هو لطفى السيد وصحيفته «الجريدة»، وحزب الأمة.

(٣)
سعد وثورة ١٩١٩

يمكن إجمال أثر ثورة ١٩١٩ فى السلطة السياسية فى مصر ، فى إنها نجحت فى تحقيق ما كان قد دعا إليه لطفى السيد وصحيفة «الجريدة» وحزب الأمة قبل الثورة بما يشارف الخمس عشرة سنة، وهو أن تكون الأمة قوة ثالثة مؤثرة وفاعلة بين السلطتين الشرعية والفعلية، وثورة ١٩١٩ لم تسقط السلطة الشرعية (الخديو أو السلطان أو الملك) و لا أجلت السلطة الفعلية (عساكر الانجليز أو المعتمد البريطانى أو المندوب السامى)، لكنها أوجدت قوة ثالثة بجوار هاتين القوتين .

وهنا يأتى دور سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩، الذى بدأ الخطوات الأولى للمطالبة باستقلال مصر فى نوفمبر ١٩١٨ بوصفه كبيرا لفريق حزب الأمة يلتقون على جدارته وصدارته بينهم، ولكنه ما لبث كثيرا حتى طور مطالبه ومواقفه مدركا لحقائق

الامكانيات الوطنية المصرية المتاحة، ومدركا لمدى القوة الشعبية التى تفتقت عنها الجماعة السياسية المصرية بشباب مدنها وقراها وشيوخها وبتليدها وطريفها معا .

فأولا كانت قوة «الأمة» فى وعى المطالبين بمشاركتها السلطتين الشرعية والفعلية قبل ثورة ١٩١٩، كانت هى الاسر الكبيرة وكبار الملاك والأغنياء وغالبهم من باشوات مصر وعمدها فى الريف، وثانيا كان طلب هؤلاء المشاركة مع القوتين الشرعية والفعلية، وان تنضم قوة ثالثة إلى قوتين قائمتين تشاركهما الحكم واتخاذ القرار.

وهنا يظهر دور سعد زغلول، ذلك أنه لم يقد الثورة فقط لإيجاد هذه القوة الثالثة – قوة الأمة – بين القوتين السياسيتين القائمتين – الشرعية والفعلية – وإنما استجاب بكفاءة وشرف لإمكانات الثورة الشعبية المصرية ، وليعدل مفهوم «الأمة» على يديه وليعدل بالتالى هدف مشاركة «الأمة» للسلطتين الأخريين .. وهذا هو الدور الشخصى لهذه الزعامة الفريدة.

فأولا لم تعد قوة «الأمة» فى الأسر الكبيرة ووجهاء القوم ، انما صارت قوة الجماعة المصرية فى عمومها بشبابها وجلابيبها وأفنديتها من المتعلمين خريجى المدارس وبالصغار من فئات

الطبقات المتوسطة في الريف المصرى والحضر والاحياء الشعبية وغيرها . واستبدل بالنظرة الضيقة للسراة والوجهاء نظرة أعم وأشمل. لأن المسألة ليست مسألة تتعلق بهذه الجماعة العليا المحدودة، إنما هى مسألة استقلال الوطن مما يشمل عموم الجماعة الوطنية السياسية على النطاق المصرى . صارت هذه الجماعة بحجمها الشامل هى «الأمة» ممثلة فى تنظيم الوفد المصرى.

وثانياً : لم يعد مطلب «الأمة» هو مشاركة السلطتين الشرعية والفعلية بوصفها قوة ثالثة شريكة وإنما صارت أمة حركية مشاغبة، تقوم إزاء السلطتين الآخريين كعنصر إقلاق وإضجار، فهى تنافس السلطة الشرعية الممثلة فى الملك، تنافسها فى شرعية الوجود ولتنقص تدريجيا من نفوذها وسطوتها . وهى كذلك «أمة» تجهر بأن طلبها هو السعى الدائب والحثيث لإنهاء السلطة الفعلية الممثلة فى الاحتلال البريطانى لمصر .

كان هذا هو ما امتد اليه بصر سعد زغلول وبصيرته ، وما أدركه من مغزى قومة المصريين فى ١٩١٩ ، إن ما حدث منذ ٩ مارس ١٩١٩ لم يكن مجرد مطالب لجماعة عليا مصرية تطالب بمكان لها فى تقريرات السياسة المصرية ، ولكنها قومة الجماعة

السياسية الوطنية لتحقيق انجازها الوطنى بإجلاء الانجليز أصلا. وانجازها الديمقراطى بإحالة الملك إلى رمز يتجرد ملكه من قدرات السيادة والإمرة والتقرير .

(٤)
سعد والجماعة الوطنية

كان سعد زغلول قادرا على اتخاذ القرارات المصيرية، لأنه كان ذا رؤية سياسية وتاريخية عميقة، وذلك لأنه كان ذا ثقافة سياسية محيطة ، فهو من هذا النوع الذى يصلح لأن يقود جماعته السياسية فى المنعطفات والثنيات الكبرى، فلا يغشى الغبار بصيرته ولا تجعله المنحنيات يغفل عن التوجهات الأساسية. وقليل ممن حكموا مصر فى عصرها الحديث كان لديهم هذه القدرة ، ازعم أنها كانت موجودة لدى محمد على وعبد الناصر، وأكاد أتردد فى القول بوجودها لدى أحمد عرابى.

وسعد أهله تاريخه كله لهذه الصلاحية ، كان أزهريا ثم تعلم الحقوق والفرنسية. وكان ريفيا ثم صار حضاريا من أهل احياء الميسورين فى القاهرة وكان فى جمعية الانتقام الساعية لأعمال العنف ثم آل إلى صالون نازلى هانم فاضل حيث يلتقى وجهاء المجتمع مصريين وأجانب ، وصاحب الافغانى ومحمد عبده ثم

صاحب كرومر وصاهر مصطفى باشا فهمى رئيس الوزراء فى عهد كرومر، وكان كاتبا فى الوقائع المصرية ثم صار مستشارا ووزيرا ووكيلا للجمعية التشريعية، فهو شخصية مركبة وذات تضاريس وعرة بما يراكم خبرات بالغة التنوع وفهم لجماعات المصريين جميعا .

لاحظ عباس محمود العقاد فى كتابه عن سعد زغلول، أن سعدا كان يحتفظ بصورة لكل من الافغانى ومحمد عبده وكرومر، واستدل من ذلك على ما يتصف به سعد من صبغة «نظامية» ، فهو رجل دولة، ثم ينتقل العقاد ليشير إلى أنه رأى فى مكتبة سعد كتابا عن باكونين أحد رءوس الدعوة الفوضوية فى أوربا فى القرن التاسع عشر ممن ينادون بإلغاء الدولة، ويصيح العقاد أين سعد من هذه الأودية السحيقة؟

على هذه المساحة الواسعة من التصنيفات السياسية والاجتماعية لجماعات المصريين ومن التنويعات الفكرية، كان سعد ينظر ويطالع ويتحرك، لذلك استطاع أن يقود «أمة» أو جماعة سياسية بتكويناتها جميعا ، وأن يلتقط الجامع بينها والقاسم المشترك لفئاتها، وأن يعبر ليس فقط عن عموم هذه الجماعة السياسية ولكن أن ينقل الجماعة السياسية من خصوص ادراك

كل فئة منها بذاتها إلى عموم ادراكها بما يجمعها وبما تنشده فى هذه المرحلة التاريخية القائمة .

ونقل الحركة الوطنية من ضيق مصالح السراى والميسورين إلى سعة الجماعة المصرية، وهو بالنسبة لعلمانية الوطنية لم يتخذ موقفا فكريا تغريبيا قحا بمثل ما كان يدعو مفكرو حزب الأمة القديم ولطفى السيد ومثقفو هذا الفريق، ولم يقلد كمال أتاتورك فى تركيا وقتها إنما استخلص موقفا علمانيا وسطيا.

«لا أتاتوركيا» لا يجعل هدفه مخاصمة الاسلام ومعاندته. وقصر علمانيته على الخروج من اطار المرجعية الاسلامية لا تحطيمها. وذلك كله أن صح لدى التعبير.

وهو كان وقتها فى الستين من عمره، فاستطاع أن يجاوز حدود جيله وأن ينتقل إلى جيل الأربعينات. يتجاوز أمثال عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وغيرهما ممن بدأ معهم أولا ، وينتقل إلى أمثال مصطفى النحاس وغيره من هذا الجيل الوسيط.

(٥)
سعد والحكومة

لما قابل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ليسمح لهم بالسفر إلى باريس

لعرض طلب مصر استقلالها عن البريطانيين على مؤتمر فرساى للسلام، رد عليهم المعتمد البريطانى بأنهم ليسوا الحكومة ولا يمثلون الشعب المصرى.

لم يكن هؤلاء القادة بعيدين عن هذا الهاجس، بل انهم اختاروا أنفسهم وعلى رأسهم سعد الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية والعضوان الآخران من أعضاء الجمعية . فلهم سمت الدولة أو أحد أجهزتها، وكانوا على اتصال ما بحسين رشدى رئيس الوزراء، ولكن لما حدث التشكيك فى صفاتهم بدأوا حركة شعبية اسميت حركة التوكيلات ، فأعدوا وثيقة يوقعها الناس أفرادا يوكلون فيها عددا من الأعضاء هم من كونوا «الوفد المصرى» وذلك للسعى بكل الوسائل السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلا لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما، واندفع الناس يوقعون هذه الصيغة ويجمعونها.

كانت حركة عجيبة وغير مسبوقة فيما أخال . وفى دراستى لثورة ١٩١٩ وقفت عندها طويلا، والتوكيل الفردى على هذا النحو مقبول ومعقول أن جرى فى الشئون الخاصة، بيعا أو قرضا أو حضورا أمام محكمة، ولكن أن أوكل شخصا معينا بالاسم فى المطالبة باستقلال بلدى من المحتل الأجنبى فهذا أمر

طريف. حملت الأمر أولا على أنه تصرف غلبت به الحرفة القانونية على قادة سياسيين كان أغلبهم من رجال القانون والمحاماة والقضاء.

ولكننى لم ألبث أن أدركت أن هؤلاء القوم قاموا بعمل سياسى فح بطريقة غاية فى الحنكة والبراعة، انهم باسم التوكيلات توجهوا لجماهير الشعب المكونة للجماعة السياسية المصرية لعمل لا يؤدى إلا بالانتخابات العامة أو الاستفتاءات العامة، والطريف أن هذا الإجراء عادة تحتكر الدولة وظيفة الدعوة اليه وتنظيمه، فهو من مظاهر سيادة الدولة ووظائفها .. ولكن هؤلاء القادة الاذكياء لجأوا لهذه الحيلة القانونية المسماة بالتوكيلات لكى يدعوا الشعب المصرى لاستفتاء عام على قيادتهم له. رغم كونهم مواطنين فحسب لا يتولون منصبا رسميا فى الدولة، وتولت لجانهم الأهلية تنظيم هذا الاستفتاء وإنجازه.

وجرى ذلك دون اصطدام بأجهزة الدولة . فلما فطنت السلطة البريطانية إلى هذا الأمر وضغطت على رئيس الوزراء لوقف هذه الحركة التى من شأن تمامها ايجاد بديل شرعى للدولة القائمة ، ولما بدأت أجهزة الادارة تعوق حركة التوكيلات ، لم يشأ سعد زغلول أن يصطدم بها. إنما اكتفى بما اجتمع من التوكيلات

وارسل إلى رئيس الوزراء كتابا يسجل فيه ما يجرى من عرقلة ، وكان ذلك بعد أن لم يعد أحد يستطيع أن يسأله من انت وما صفتك.

ونشأ بهذا تنظيم هو «الوفد المصرى»، ليس حزبا ولم يقبل قط من بعد أن يسمى نفسه حزبا، إنما هو «وفد» أى ممثل للجماعة الوطنية المصرية، وكل ذلك جرى عبر تحريك شعبى وتعبئة سياسية وتوعية فكرية، حشدت ما يشبه الاجماع الشعبى، مما أمكن به تحييد جهاز الادارة المصرى فى العديد من الحالات، حتى أن اللورد اللنبى الذى عين معتمدا بريطانيا صاح فى ربيع ١٩١٩: لقد صارت الحكومة مستحيلة، إذ أضرب الموظفون كلهم بغير سابقة ولا لاحقة لذلك.

سعد وأصحابه هؤلاء الذين تحدوا سلطة الدولة وزاحموا بعض وظائفها وهم جمهور من الجمهور فى ١٩١٩، و١٩٢٣، تحديا ومزاحمة جريا بنجاح بغير اصطدام، هم أنفسهم بعد أن تولوا الحكم فى ربيع ١٩٢٤ ادركوا أنه من الخطأ والغباء توهم أنهم قبضوا على أعنة السلطة السياسية لمجرد أن دالت لهم الوزارة وإن صار لهم بمجلس النواب أكثر من ٩٠٪ من أعضائه ، وعرفوا أنهم فى الوزارة ومجلس النواب إنما يمارسون «المعارضة

السياسية» من خطوط ممارسة متقدمة ، أما أعنة السلطة فهى فى هذا الموقف المتقدم لم تزل بعيدة عن أصابعهم المشرئبة . وقد كان يمكن إقالتهم وحل مجلس النواب كما أنه لم يكن يتيسر لهم إنفاذ كل ما يبتغون . ومن فرط ذكاء سعد وخبرته أنه توقع كل ذلك بعد نجاحه الساحق فى الانتخابات وتردد فى قبول الوزارة أسابيع ، ثم قبلها وبقيت وزارته من مارس إلى نوفمبر ١٩٢٤ فقط. ذلك أن السلطة ليست مجرد اكتساح انتخابى وقوة شعبية كبيرة، إنما هى أيضا تعتمد على القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وموقع من الهرمية الشرعية فى المجتمع وقوة جمع المعلومات واشاعتها . وقد تذكرت هذا الدرس جيدا وأنا أراقب تجربة نجم الدين اربكان فى حكم تركيا خلال العام المنصرم ولعله بلغ من الذكاء ما ذكرنى بسعد زغلول من قبل سبعين سنة.

(٦)
سعد والاستقلال

لم يكن بد أمام المصريين فى طلبهم الاستقلال واجلاء الانجليز عن مصر ، إلا أن يلجأوا للطرق السلمية المشروعة، فالعنف كطريق أساسى لإخراج جيش احتلال لم يكن متيسرا من حيث الامكانية البشرية والسياسية وأوضاع الدولة والمجتمع، فقام الأمر

على أساس التحريك شبه الشامل للجماعة السياسية فى عمومها ، مع اسلوب المقاومة السلبية بعدم التعاون مع قوات الاحتلال وأنصارهم ، ثم اللجوء لضبط الايقاع بقدر من أعمال الشغب أو العنف مقصود بها بيان إمكان اللجوء إلى العنف إن لجأ اليه الطرف الآخر. ولكن مع كل ذلك تظل المفاوضات هى طريق كسب الاستقلال واجلاء المحتل وإزاحة سيطرته وضغوطه على الادارة السياسية فى البلاد.

وفى المفاوضة وجه مساومة، والمساومة تحتاج لفحص لإمكانات التدرج فى الأخذ والإعطاء ، وذلك لترتيب البدائل. ولا تقوم مشكلة كبيرة بالنسبة لمن يعتمد فى المساومة على قوة مادية، لأن القوة المادية فى الغالب تقبل التجزئة وتحتمل التقسيم لذلك فإن المحتل الأجنبى يستطيع أن يتدرج فى الاعطاء والأخذ ، لأن قوته مادية، يمكنه أن يقبل التدرج فى عدد قواته المحتلة من حيث العدد ونوع العتاد، ويمكنه أن يتدرج فى المساحات التى يحتلها من حيث الاقليم والمناطق سعة وضيقا أو يكتفى بعدد من القواعد العسكرية برية أو بحرية أو جوية .. ويمكنه أن يتدرج فى حالات العودة بعد الجلاء فى ظرف حرب أو خطر حرب أو أزمات .. ويمكنه أن يتدرج فى عدد سنوات بقاء أى من هذه الممكنات . لذلك

فمطلبه مرن وإمكاناته التى يحقق بها مطلبه مرنة كذلك ، لأنه يستطيع أن يتدرج فى استخدام وسائل القمع للحركة الشعبية المصرية.

أما البلد الخاضع للاحتلال. فمطلبه معنوى فى الأساس، وامكاناته التى يحرك بها مطالبه معنوية أيضاً فى الأساس، وكل من ذلك فى الغالب لا يقبل التجزئة ولا يرد عليه التقسيم . والسؤال ماذا كان يمكن للمفاوض المصرى أن يقدمه للانجليز وما الذى كان يطلبه الانجليز ، لقد قالها كيرزون الوزير البريطانى المفاوض لسعد في مفاوضات ١٩٢٢ ، أن الانجليز سيعطون المصريين كيت وكيت وكيت مقابل اعتراف مصر بالوجود البريطانى فيها ، فليس لدى المصريين ما يعطونه إلا القبول أو التوقيع على معاهدة تعترف بشرعية الوجود البريطانى فى النطاق المتفق عليه. والتوقيع على المعاهدة أو القبول إما أن يتم وإما ألا يحدث أصلا هو واقعة واحدة تقع بتمامها أو لا تحدث أصلا . ولا تحتمل تجزئة ولا التدرج ولا التقسيم . وإن وسيلة المصريين فى ضغطهم وأصل قوتهم التفاوضية آتية من وقوفهم صفا واحدا وجمعا لا ينقصهم فى مواجهة القوة البريطانية، ومتى انقسموا ضاعت هذه القوة فلا تحتمل تدرجا فى الاستخدام. وهذا بالدقة ما أدركه سعد

وأصحابه من فئة المتشددين من شباب الوفد ، فلما صدر التصريح البريطاني في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يعترف من جانب واحد باستقلال مصر مع التحفظ بالنسبة لحماية المواصلات البريطانية وحماية الأجانب والأقليات والسودان ، رفض سعد التصريح واسماه نكبة وطنية، وشرح موقفه في بعض خطبه بأنه إن قبل التصريح يكون قد أعطى كل شيء ولم يحصل إلا على البعض أو على أمر منقوص بالتحفظات كمن يقول لبائع أشترى منك بألف إلا ألفا . وسعد بعد ذلك عمل في السياسة العملية على مراعاة تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ولكنه والوفد معه لم يعترف به قط حتى لا يكون قد أعطى كل شيء وأخذ ألفا إلا ألفا .

وقد ذكرت هذا الدرس عندما عرفنا باتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل، أن الفلسطينيين بهذا الاتفاق «أعطوا كل شيء» وهو الأمر الوحيد الذي كان باقيا على ملكهم وهو الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي على أرضهم السليبة ، وما يعطونه لم يكن يحتمل التجزئة ولا التدرج ولا التقسيط، وما أخذوه هو مجرد وعود مقسطة من قوة تملك التجزئة والتدرج، وأعطى الإسرائيليون البائع «ألفا إلا ألفاً» كما سبق أن قال سعد رحمه الله.

حصيلة التجربة

كان الهدف الذى رسمته الجماعة السياسية فى مصر مع حركة ثورة ١٩١٩ هو ما أوردته الصيغة الواردة بالتوكيلات من «ان يسعوا بجميع الوسائل السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما».

وعمقت حركة الثورة بزعامة سعد زغلول هذا الهدف وكفلت له قدرا معتبرا من التنفيذ والابقاء مدة ثلاثين سنة، وكان من شروط وضع هذا الهدف موضع الجدية فى التنفيذ ما يلى:

– موقف شبه اجماعي تتمثل فيه الإرادة العامة للجماعة السياسية فى مصر بفئاتها وطوائفها وجماعاتها الفرعية جميعا .

– هذا الموقف في شموله من شأنه أن يحيط بجهاز الإدارة المصرى ويكفل حياده وقد يكفل قدرا من تعاطفه، وذلك بغير استفزاز ولا تحد له ولا اصطدام معه.

– التنبيه إلى ما لا يقبل التجزئة من مطالب الأمة وما لا يقبل التقسيم من عطائها للغير ، وذلك عند سلوك سبيل المفاوضة .

– أمكن وقتها استخدام العنف بحذر وبقدر وكعنصر ضابط ورادع لعدم لجوء الطرف الآخر للعنف .

الباب الأول

مصر تواجه الاستعمار

١
ثورة ١٩١٩

جرت مباحثات سعد - ماكدونالد على ثلاث جلسات فى الفترة من ٢٥ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر ١٩٢٤ . كانت ثالث مفاوضات جرت بين مصر وبريطانيا منذ ثورة ١٩١٩ . الأولى مفاوضات الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول وملنر وزير المستعمرات البريطانية التى استمرت فى لندن من ٥ يونيو ١٩٢٠ حتى انقطعت فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ . والثانية مفاوضات عدلى يكن رئيس وزراء مصر مع اللورد كيرزون التى بدأت فى ١٣ يوليو ١٩٢١ وانقطعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ . وقد جرت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى بوصفه قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية وثورة ١٩١٩ دون أن يكون له وصف رسمى وزارى ، وبين اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر لتحقيق أسباب «الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى» ، وذلك فى سبتمبر ١٩١٩ . وجرت المفاوضات الثانية بين وفد رسمى برئاسة عدلى يكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وفد رسمى بريطانى رأسه اللورد كيرزون وزير

الخارجية - ثم جرت المفاوضات الثالثة بين سعد زغلول بالوصفين اللذين تعلقا به كزعيم للحركة الوطنية المصرية وكرئيس لأول حكومة دستورية نيابية شكلت بعد الانتخابات العامة التى جرت وفقا لدستور ١٩٢٣ ، وبين رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى أول حكومة شكلها حزب العمال البريطانى فى ١٩٢٤ .

على أن مباحثات سعد - ماكدونالد لتعتبر المفاوضات الأولي التى جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ . وهى بهذه المثابة أول تجربة لمفاوضات عن المسألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديث ، أو بالأقل منذ الثورة العرابية . وهى أقصر مفاوضات عرفها تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام انتهت بالفشل . بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودعيه من أفراد الجالية المصرية بفرنسا عشية سفره من باريس إلى لندن «سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض . أما معتمدى الوحيد فهو على ثقة بلادى

وعدل قضيتي . اننى أشعر بأني قوى جدا . وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مرض . أما إذا لم يسعفنا النجاح . فسأثابر على النضال في سبيل الحق والعدل» . وانتهت بأحاديث منها ما قاله سعد بباريس أيضا فى طريق عودته إلى مصر «أنا الآن أعود إلى مصر بغير نجاح . ولكن الحبوط ليس عيبا فإنما العيب هو أفساد حقوق البلاد . أما أنا فأعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزمت على اتمام الكفاح الذى ابتدأناه ، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا ، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل» (١) .

فيما ذهب سعد . وفيما عاد . هل كان الحبوط فشلا له كمفاوض كما شاء معارضوه أن يتهموه ، أم كان صيانة لحقوق البلاد وحفاظا عن الأمانة كما شاء الوفديون أن يصوروا المسألة . هل بدد سعد بتشدده مع ماكدونالد فرصة لكسب كان يمكن اقتناصه ، أم عصم نفسه من التفريط ووطنه من الاستسلام . هذا الذى وقف أمام أقوى دول الأرض ، فبلغ به التشدد أقصاه ، هل كان تشدده عنتا ولددا ، أم كان رفضا ثوريا لحلول صورية ، هلا كان مفاوضا ماهرا وهل بدد أم حفظ ؟ .

لتقدير موقف المفاوض المصرى فى ١٩٣٤ ، ولفهم الجوانب المختلفة لتلك المباحثات تلزم الاشارة إلى أهم مكامن

القوة المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطانى . كما يلزم استعراض تطور العلاقات المصرية البريطانية منذ ١٩١٩ ، باعتبار أن السياق التاريخى هو وحده الذى يحدد معنى الحدث التاريخى .

ويبدو لكاتب هذه السطور ، أن أهم ما يمكن التقاطه ، إدراكا لمكامن القوة والضعف فى الصراع المصرى البريطانى ، هو درجة تطور الجماعة المصرية وأثر ذلك على الأسلوب الانجليزى فى حكم مصر وفى تطور الصراع بين البلدين .

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها من البلاد المستعمرة .. أتاها الانجليز فى سبتمبر ١٨٨٢ ، فوجدوا بها دولة تتكون من مجلس للوزراء وبرلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وادارات ، ومن جيش نظامى وشرطة ، وادارات إقليمية . وأجهزة قضائية . دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن – حتى صارت بمعايير القرن التاسع عشر متكاملة الوجود والأركان . وهى عينها الدولة التى استطاعت بجيشها واداراتها منذ أربعين عاما أن تناوىء المطامع الأوروبية وأن تهزم الدولة العثمانية وتهدد وجودها بالاندثار وأن تنشىء دولة قوية موحدة تمتد من أواسط أفريقيا جنوبا إلى حدود تركيا شمالا ، وتقدم نمطا للحكم أكثر

تطوراً من النمط العثماني التركي السائد في منطقة الشرق الأوسط . وتنشيء المدارس وتبعث البعثات وتنهل من علوم الغرب وفنونه . ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد ، يتمتع بقدر كبير من النضج القومي . وله صحافته وجماعاته السياسية وغير السياسية . وفوق ذلك له ثورته التي تمثل طموح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر ، وهي الثورة العرابية ، ثورة مصر للمصريين .

وإذا كان العرابيون قد هزموا ، فليس من المشكوك فيه أنهم كانوا على أبواب النصر لولا أن واجههم الغزو البريطاني بقوة ما كان لمجتمع شرقي وقتها سلطان على مقاومتها . وكان الانجليز يدركون أن هذا الاقتحام العسكري المسلح هو أيسر الخطوات في السيطرة على مصر . وهم إن حققوا الغزو بقوتهم المادية المجردة فليست تلك القوة المادية المجردة بكافية لضمان سيطرتهم على مصر ، وهي وحدها لا تتضمن حكما آمنا هادئا يحقق مصالح الاحتلال وأهدافه البعيدة . وإذا كانت الثورة العرابية قد صفيت ، فإن الأرض التي أخرجتها لا تزال قادرة على إخراج مثلها . وهدف «مصر للمصريين» الذي ارتفع في وجه الفئة التركية الشركسية الحاكمة . جدير بأن يرتفع من باب أولى في وجه

الانجليز . وإذا لم يستطع المصريون طرد الاحتلال ، فهم قادرون بالأقل على جعل وجوده وجودا شديد الارهاق ، وذلك في بلد الانجليز حديثو العهد بمسالكه وأساليب التعامل معه .

ومن جهة أخرى لم يكن في مقدور الانجليز أن يسفروا عن حقيقة نواياهم من احتلال مصر . كانوا حريصين على كسب الأمر الواقع لصالحهم بأقل قدر من العنف وبأكثر ما يمكن من الهدوء والخفاء . وبالتسرب الدءوب الصبور ، وذلك حذر تأليب المجتمع الدولي عليهم . إذ كانت الدول الكبرى من بداية القرن التاسع عشر متنافسة في الاستيلاء على مصر ، حريصة ألا تنفرد بالاستبداد بها واحدة منها . وفرنسا على تنافس تاريخي مع بريطانيا على مصر ، والسلطان العثماني لا ينظر إلى إلحاق مصر ببريطانيا إلا بعين السخط ، وروسيا تستميل الباب العالي ضد الانجليز ليسمح لها بمنفذ من الدردنيل إلى البحر المتوسط . والانجليز وسط كل ذلك يتحاشون أن يجدوا أنفسهم أمام اختيار واحد من أمرين صعبين ، إما الاسراع بترك مصر تهدئة للدول الكبرى ، وإما البقاء بها بقاء قد يؤدون عنه ثمنا غاليا من مصالحهم في جهات أخرى من العالم .

كانت نقطة البداية في السياسة البريطانية إزاء هذه الاعتبارات ، أن تدخل مصر بدعوى «اقرار النظام والأمن» دعما

لسلطة الخديو «الشرعية» التى تحداها العرابيون . وإن يبقى استمرار وجودهم متشحا بهذه الدعوى ذاتها . وأن يجرى التغيير لصالحهم باسم المحافظة على الأوضاع القائمة . ويصطبغ الحكم بالصبغة الانجليزية باسم تمصير الحكم . وتنتقل السلطة إلى أيديهم باسم الحفاظ على السلطة التقليدية للخديو .

وبغير الدخول فى تفصيلات كثيرة ، يمكن القول أنه برغم هزيمة الثورة وتصفية الجيش المصرى والغاء دستور العرابيين ، والتقاط عناصر الثوار ومحاكمتهم ونفيهم أو حبسهم ، وبرغم دخول مصر فى حوزة الامبراطورية البريطانية ، فقد بقيت هياكل الحكم وأشكاله كما لو أن تعديلا طفيفا هو ما لحقها . الخديو بسلطته التقليدية يشكل حكومة من مصريين تشرف على أجهزة الادارة والأمن بواسطة موظفين مصريين . وبجوار الوزارة توجد هيئتان نيابيتان استشاريتان ، تشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين ، ويمتد الحكم إلى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية . ويصل إلى القرى بالعمد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون من مادة مصرية صرف . وفى الجهة المقابلة يوجد جيش الاحتلال البريطانى لا يؤدى عملا بمصر إلا

بأمر الخديو صاحب السلطة الشرعية . ولا يستند وجوده بمصر من الناحية الشرعية إلا على رضاء الخديو والحكومة المصرية ، ويوجد المعتمد البريطانى ، لا يزيد وضعه الرسمى على وضع غيره من قناصل الدول الأخرى ، ولا يستطيع التعبير عن ارادته السياسية إلا من خلال قرارات الحكومة المصرية .

وخلال السنوات الأولى للاحتلال ، أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكومة بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا فى الوزارات المصرية ، وكان وضعهم الرسمى أنهم مستشارون يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأحدهم صلاحية إصدار القرار الذى بقى فى يد الوزير أو الرئيس المصرى . وسدت الفجوة بين السلطة والخبرة بما اسمى «بالنصائح الملزمة» إذ صارت نصيحة الخبير واجبة الاتباع عملا ولكن بقرار مصرى . ثم عين سردار انجليزى للجيش المصرى ، ومفتش عام انجليزى للبوليس ووكيل انجليزى لوزارة الداخلية وآخر لوزارة الأشغال .. ولكن كان تعيين المستشارين والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصرية وبوصفهم موظفين مصريين ، ويمكن شكلا تنحيتهم بقرار مصرى . وإن كان الوضع العملى أن تعيينهم وتنحيتهم يجرى بواسطة «النصائح الملزمة» للمعتمد البريطانى .

تمثلت الحكومة الخفية لمصر فى المعتمد البريطانى وجيش الاحتلال وجماعة المستشارين وكبار الموظفين فى بعض المراكز ، واداتهم فى الحكم «النصائح الملزمة» أى الارادة الانجليزية مستورة فى قرار مصرى . وكان هؤلاء شريحة جد محدودة . وبقى هيكل الادارة والتنفيذ مصنوعا بمادة مصرية صرف ، كما بقى الهيكل السياسى والتنظيمى للحكومة وللهيئات التى يفترض أن يصنع القرار السياسى فيها (سواء الخديو أو الوزارة أو المجالس النيابية) مصنوعة بمادة مصرية صرف . وكفل هذا الوضع للانجليز هدوءا واستقرارا كانوا حريصين عليه . ولكن هذا الوضع أفقدهم القدرة على التصدى المباشر لأجهزة الدولة والحكم ، إذا حدث أن أوجبت الظروف عليهم هذا التصدى المباشر. وهذا الوضع هو الذى مكن الخديو عباس الثانى أن يناوئهم ، وهو عينه الذى أوجد تلك الازدواجية التى عرفت فيما بعد بالسلطتين الشرعية والفعلية .

وفى ١٩٠٤ استطاع الانجليز أن يكسبوا اعترافا دوليا أوروبيا بسيطرتهم الفعلية على مصر . ورغم أن هذا الاعتراف كان محدودا بعدم تغيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية ، فقد كان من شأنه أن تصير سياسة مصر أسلس للانجليز من الناحية

الدولية ، بما يمكنهم من زيادة نفوذهم المباشر فى حكم مصر ، لولا أن تطور الحركة الوطنية المصرية حتم عليهم الحذر والحيطة . ولم يصر سهلا على السياسة البريطانية أن تعدل صيغة حكمها لمصر تعديلا جوهريا فى ظروف تصاعد الحركة الوطنية ، التى كشفت عن قوتها فى حادث دنشواى ١٩٠٦ وما تلاه . فاكتفت بالعمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز بالادارات المختلفة بالتدريج .

وفى ١٩١٤ أتاحت الحرب العالمية الأولى للانجليز ، اتخاذ الخطوة التى طمحوا إليها من قديم ، باعلان الحماية على مصر وخلع الخديو عباس . وصاحب ذلك اعلان الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكرى بريطانى له صلاحيات اصدار الأوامر العسكرية . ولكن بقيت أجهزة الدولة على حالها تقريبا ، على رأسها السلطان ثم مجلس الوزراء ، ورغم الزيادة النسبية فى عدد البريطانيين فى الوظائف الكبرى ، إذ بلغت نسبتهم فى ١٩١٩ نحو تسعة الأعشار فى وكلاء الوزارات ومديرى العموم ونحو الربع فى الدرجات الكبيرة التالية (٢) . رغم ذلك بقى الهيكل العام لأجهزة الدولة المصرية على وصفه المصرى . ولم تفد زيادة عدد البريطانيين فى الوظائف العليا تحكما أكبر فى هذا الجهاز بقدر ما أفادت توليد

السخط عليهم من الموظفين المصريين مما أسهم في انضمام القسم الغالب منهم إلى قوى ثورة ١٩١٩ .

إن القصد من بيان هذه الظواهر ، أنه إذا كان الانجليز ومن يواليهم من المصريين ، يسيطرون على المراكز الحيوية لصنع القرار وتلقى المعلومات وضمان الاشراف على التنفيذ ، فإن الهيكل الحكومى العام ، جمعا للمعلومات وتنفيذا للسياسات بقى مصريا فى صميمه . ومن خلاله كانت تجرى ادارة الشئون العامة وتصعيد المعلومات من مجالات النشاط المختلفة وتنفيذ القرارات ، وذلك على مدار السنين الأربعين منذ الاحتلال . كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والإدارى . والهيكل فى عمومه يسمح بتدفق القرارات والمعلومات والتنفيذ فى قنواته . ولا يتصل بالسلطة الانجليزية إلا من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته ، بواسطة المستشارين وكبار الموظفين الانجليز . وبقى المندوب السامى البريطانى مجردا من الصفة الشرعية فى علاقته بالجهاز الحكومى ، ولا يرتبط به ارتباطا عضويا - بقى موصول الروابط به «بالنصائح الملزمة» وحدها .

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد ، كان يمكن أن يذوب اللحام بين تلك الشريحة الانجليزية المتحكمة فى القرار السياسى ، وبين الجهاز الحكومى المصرى . وهذا ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩ . وأن ذلك من شأنه أن يرتب نتيجتين أولاهما انعزال السلطة البريطانية عن أدوات التنفيذ والادارة اليومية بحيث تفقد المصدر الأساسى لتلقى المعلومات والمجرى الأساسى لتنفيذ القرارات . وثانيهما أن هذا الانعزال لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تفكك الجهاز الحكومى ، كما هو جدير بأن يحدث لأى جهاز يفقد قمته المسيطرة والموجهة . لأن السلطة البريطانية لم تكن ترتبط عضويا بالحكومة المصرية . بل أن هذا الانعزال كان يمكن أن يعيد نظام العمل إلى مجاريه الأصلية .

تلك الظاهرة كانت من أحسم ما واتى الثورة المصرية فى ١٩١٩ ، ومن أخطر ما عاناه البريطانيون منها . وإذا كان الانجليز لم يفقدوا خلال الثورة كل أعنة الامساك بأجهزة الدولة فقد اهتزت تلك الأعنة فى أيديهم اهتزازاً هدد بانفلاتها ، وكانت النذر كلها تتدافع فى هذا الاتجاه . وكان ذلك من أهم الأسباب التى دفعت الانجليز لتقديم التنازلات للحركة الوطنية المصرية .

تمثلت بوادر الانفلات للسلطة من أيدى الانجليز فى أمرين ، أولهما ، أن الوفد كقيادة للحركة الوطنية طرح مرارا شعار المقاطعة وعدم التعاون مع الانجليز . ولم تكن المقاطعة الاقتصادية هى المقصودة فى الاساس ، وهى لا تشكل ضغطا حاسما على الانجليز فى المدى القريب أو البعيد ، ولا تشكل خسارة ذات شأن كبير لهم فى مصر ، باعتبار أن احتلالهم مصر لم يكن فحسب يهدف أن تكون سوقا لمنتجاتهم أو حقلا للمواد الخام ، ولكن باعتبارها الشريان الحيوى بين أجزاء الامبراطورية البريطانية فى الشرق والغرب ، وباعتبار مركزها الاستراتيجى ازاء القوى العالمية الأخرى . ولكن أهم ما قصد إليه هو عدم التعاون مع الانجليز فى أجهزة الحكم . وقد أعلن مرارا عن وجوب مقاطعة تشكيل الوزارة أو الاشتراك فيها بما أعجز السلطان فؤاد والانجليز عن تشكيل وزارة مصرية فترات عدة ، واعتبر من يقبل الاشتراك فى الوزارة خارجا على اجماع الأمة خائنا لها ، وجرت محاولات اغتيال محمد سعيد ويوسف وهبه لقبولهما على التوالى رئاسة الوزارة ، وما لبثا أن استقالا على التعاقب . واضطر اللورد اللنبى المندوب السامى أن يصدر فى ٢٨ إبريل ١٩١٩ قرارا يمنح وكلاء الوزارات سلطات الوزراء . وكان من شأن هذه المقاطعة أن تجرد السياسة

الانجليزية من وسائل تحققها بواسطة القرارات الوزارية المصرية، وأن تعرقل صلتها بأجهزة الحكم . وثانيهما ، أن الموظفين المصريين بدءوا اضرابهم متضامنين مع طوائف الشعب الأخرى في مارس ١٩١٩ . وتم الاضراب في أوائل ابريل . مما أدى إلى استقالة وزارة حسين رشدي . قد بدأت حركة الاضراب تلك بعد خطاب ألقاه اللورد كيرزون بمجلس اللوردات شرح فيه الحالة في مصر وأثنى على الموظفين المصريين ورجال الجيش والشرطة وأشاد بحسن سلوكهم ، فجاء إضرابهم كما يذكر الأستاذ الرافعي «حادث فذ في حياة مصر القومية ، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية ..» (٣) .

وتظهر أهمية هذا الاضراب في أنه كان المشكلة التي فازت بالنصيب الأكبر من مراسلات اللنبي إلى كيرزون في تلك الشهور (٤) . وإذا كان الموظفون قد أضربوا فترة ما ثم عادوا لعملهم ، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء الكبير في تنفيذ قرارات السلطة البريطانية مما ألجأ الانجليز إلى الاستناد على قوات الاحتلال في مقاومة النشاط الثوري .

وتظهر أهمية هذا العامل أيضا في المراسلات المتبادلة بين اللنبي وكيرزون ، التي نشرت كتابا أبيض في مارس ١٩٢٢

والتى انتهت إلى إصدار الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ معترفا باستقلال مصر وإلغاء الحماية . تكشف تلك المراسلات عن تحبيذ اللنبى لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، ويذكر فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ مؤيدا رأيه «أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية يجر لا محالة إلى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال إلى الفوضى التامة فى الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة ..» (٥) ويشرح هذا الأمر قائلا «يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصرى وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة فى مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية . وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة . كما اتضح ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين ..» ويستطرد اللنبى شارحا وجهة نظره «ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك فى المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الأقاليم . على أنه ليس ثم ادارة عسكرية يسعها أن

تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ . وقد قضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين اعتقاداً منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية ، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد فى روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون أن عليهم أن يبينوا أنه إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين ، أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل » ، وفى تلك الرسائل كان اللنبى حريصا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل التى لوحظت فى جهاز الدولة وفى حركة الموظفين خاصة ، ازاء اعتقال سعد زغلول وبعض من أصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل فى ديسمبر ١٩٢١ ، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الاضراب فيها (٦) . ودافع عن اقتراحه الغاء الحماية فى ١٢ يناير ١٩٢٣ بقوله «لسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادىء الموجود الآن .. ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة مصرية .. وأصر أن ينتهي الأمر إذ ذاك أما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لا معوى عن حكمها بالقوة ، وإما إلى التسليم التام من

جانب حكومة جلالة الملك (البريطانية) » (٧) ثمة علاقة تلازم وثيق بين الوجود العسكرى الاجنبى وبين السيطرة الأجنبية على أجهزة الحكم . والوجود العسكرى ضامن لهذه السيطرة ولجعل النصائح ملزمة وتحويل الخبرة إلى سلطة ، والوجود العسكرى مضمون بهذه السيطرة أيضا، وليس من جيش محتل يطمئن إلى استمرار وجوده فى بلد محتل إلا إذا انعكس هذا الوجود سيطرة على الدولة والاحتلال مقصود به فى النهاية تحريك سياسة البلد المحتل سياسيا واقتصاديا إلى ما يحقق مصالح المحتلين . ومن جهة أخرى فحيث يكون جيش الاحتلال هدفا فى ذاته ضمانا لقاعدة عسكرية استراتيجية أو لطريق مواصلات حيوى ، فإن السيطرة على أجهزة الحكم لازمة لضمان هذا البقاء ولتحريك سياسة البلد المحتل إلى ما يخدم هذا الوجود العسكرى .

أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه العلاقة ، مما عبر عنه سعد زغلول مرارا بأن رقابة أجنبية تستند إلى قوة عسكرية هو الحماية عينها . وأدركت أيضا أنه فى نطاق هذا التلازم الوثيق بين الاحتلال العسكرى والسيطرة المدنية على جهاز الحكم ، فإن أضعف الحلقات فى الوجود الاستعمارى البريطانى هى السيطرة الانجليزية على جهاز الدولة . وذلك بسبب إن لم يكن للحركة

الوطنية الثورية قوة عسكرية قادرة على مواجهة الاحتلال ، وبسبب ما سلفت الاشارة إليه عن طبيعة أوضاع الحكم المصرى وسيطرة الانجليز عليه بقنوات اصطناعية غير مباشرة . وأن أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم والادارة ليست بمعزل عن الحركة الوطنية الشعبية ولا تقف خارجها وفى مواجهتها كجيش محتل ، ولكنها فحسب جزء متميز بوضعه وبوظيفته عن سائر الجماعات المصرية ويمكن أن تشملها الحركة الثورية فيتجرد المستعمر من أهم أسلحته . وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعا مما أمكن به استيعاب هذه الاجهزة فى الاطار الواسع الفضفاض للحركة الوطنية . كما كان شعار المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية ، إذ فقدت تلك السلطة معاونة الأجهزة لها بنسبة متزايدة فى الإدارة والحكم وتعرت عن الممارسة الشرعية لهما . ولم تكن مشكلة الانجليز ساعتها ، أن يوجدوا عسكريا أو لا يوجدوا ، فإن قوتهم العسكرية كانت قادرة على البقاء فى المدى القصير على الأقل ، سيما فى مواجهة حركة ثورية تستند فى الأساس إلى الوسائل السلمية المشروعة ، ولا تلجأ إلى العنف إلا فى أشكاله البسيطة ، تحطيما لبعض المرافق ، أو قياما بالاغتيالات السياسية الفردية كوسيلة

مساعدة سرية . ولكن كانت مشكلتهم أن فى الاستيعاب الوطنى لأجهزة الحكم وحصارها عزلاً لها عن الاستعمار ، يجعل حكومة الانجليز لمصر مستحيلة كما عبر عن ذلك اللورد اللنبى ، ويجرد جيش الاحتلال من وسيلة حمايته المدنية ، ويجرده من وظيفته السياسية وهى تحريك الحكومة المصرية لخدمة المصالح البريطانية .

ومن هنا يظهر أن سعد زغلول عندما كان يقول «نحن أقوياء» لم يكن يضلل ولا كان يهيم في أحلام بعيدة عن الواقع ، وإنما كان سياسيا عمليا يصدر عن حساب سليم فى أساسه للممكنات المتاحة . ومن هنا يمكن فهم حديث ملنر إلى سعد فى ٢١ يوليو ١٩٢٠ إبان مفاوضاتهما «إننا الآن فى مصر حائزون على كل شىء وفى قبضتنا كل شىء ، ونريد أن نتخلى لكم عما فى أيدينا فى نظير أن تقبلوا أن يكون مركزنا الفعلى عندكم مركزاً شرعيا ..» فرد عليه سعد «إننا لا نستطيع مطلقا أن نوافق على تصحيح مركزكم فى مصر فيصبح المركز الفعلى مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم ، وما أتينا إلى هنا إلا بحثا عن الاستقلال .. ولا نقبل أن يكون لبريطانيا مراقبة علينا مستندة إلى قوة عسكرية فى بلادنا ، إننا ما أتينا هنا إلا للخلاص

من هذا ..» (٢٨) ودلت هاتان العبارتان على أنه كان واضحا لدى سعد وملنر العلاقة بين القوة العسكرية والرقابة على الدولة ، وأن ما كان يعنيه ملنر «بالشرعية» ليس مجرد اعتراف حقوقى بالوجود العسكرى البريطانى بمصر ، ولكنه اشراف ونفوذ على جهاز الدولة . وليست الشرعية المعنية فى سياق هذا الحديث ، مجرد مسألة معنوية شكلية أو صورية ، ولكنها ذات تأثير فعلى حاسم من جهة تجريد الحركة الوطنية المصرية من أهم أسلحتها الموجهة لإضعاف حلقات الوجود البريطانى بمصر .

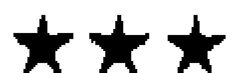
على أن أخطر ما كان يتهدد تلك القوة لثورة ١٩١٩ ، أن حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم واستيعابها النسبى لها . كان يأتى بما استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية ، من تعبئة شبه اجماعية لجماهير الشعب ، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية إلا عناصر محدودة ، لا تظهر أمام الرأى العام شبه الاجماعى إلا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى «المصرية» ذاتها ، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به . وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة «للمصرية» بحيث لم يكن فى مقدور جهاز الدولة كجهاز مصرى أن يجد بديلا عنها من القوى السياسية فى البلاد . وبهذا أمكن

فصم صلاته بالسياسة البريطانية وعزله عنها . أو بالأقل انفلات تلك الصلة والتهديد بعزله كلية عنها . ومن ثم كان شعار «الاتحاد» يفيد ضمان التعبئة الشعبية بهذا الذى يشبه الاجماع . والذى يمكن به اضفاء طابع الشرعية على شعار المقاطعة ومنع التعاون ، الذى دفع هذا الجهاز إلى موقف المناوأة السياسية لبريطانيا .

ووجـه الخطورة فى ذلك ، أن أجـهـزة الحكم والادارة بحكم تنظيمها الداخلى تجنح إلى إقرار الأوضاع الراهنة وإلى الابتعاد عن النشاط السياسى الثورى . وهى بحكم تكوينها التاريخى فى مصر تنتمى بقياداتها العريضة إلى الفئات الاجتماعية المحافظة . ولم يمكن تحريكها سياسيا إلا بحركة شبه اجماعية استوعبت المصرية بحيث لم يعد ثمة بديل مصرى ترتبط به أو بالأقل تلتزم الحيدة السياسية بشأنه . وبهذا فإذا أمكن فى أية انعطافة سياسية تقسيم التكتل العريض ، وايجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية . أمكن تأليف تلك الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطانى . لذلك كان جهد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها أن تحتفظ بهذا الوضع شبه الاجماعى ، وهو هدف من أشق ما يكون فى الممارسة السياسية . وأن تتبع مفاوضات سعد ملنر

حسبما كشفت عنها مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (٩) .
لتكشف عن مدى الجهد الذى بذله ملنر بمعاونة عدلى يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه ، ومدى الجهد الذي حاوله سعد زغلول بالصبر والمثابرة والمناورة ليكون انقسام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد فى قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيرى العريض . ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وأن يضطرد أدبه السياسى على ذكر كونه وكيلا عن الأمة وليس حزبا . أى «وفدا» وليس جماعة من الجماعات ، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية . ومن هنا يظهر أن سعد زغلول كان حريصا على أن يبقى صيغته السياسية محددة فى مسألتى الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل . ومن هنا كان حرص سعد فى مفاوضاته جميعا مع الانجليز ، أن يرفض سياسة الخطوات ، فأما أن يتحقق استقلال تام فعلى وإلا فلا اتفاق .. وأن أى اتفاق على خلاف ذلك ، حتى لو حقق كسبا جزئيا . كان خليقا بأن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكنة استيعاب «المصرية» ، وإذا قبل الوفد أخذ الجزء فإنه لا يستطيع فى المقابل إلا أن يدفع الكل . والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة

ثانية . ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد فى هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التى كانت تطرح ، أنه كان ينظر إليها بتقييم إجمالى عام ، هل ينطوى المشروع فى مجمله على حماية سافرة أو مستورة أولا . وكان يقود الحركة السياسية فى مصر بهذا المنطلق .



وقد يفوت القارىء اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير سعد زغلول عن وقفته فى سبتمبر ١٩٢٤ أمام أقوى دول الأرض . فكهذا كانت بريطانيا وقتها ، امبراطورية لا تغيب عنها الشمس كما كان يقال ، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية ، ذات قوة عسكرية وذات بأس فى البحر والبر . وعبارة سعد تلك لم تكن إلا تعبيرا عن وقفة الشعب المصرى ضد بريطانيا على مدى ستة أعوام منذ انتهت الحرب العالمية الأولى وانفجرت ثورة ١٩١٩ . وإن إدراك سعد للمغزى التاريخى لتلك الوقفة حيث تواجه الحركة الوطنية المصرية أقوى دول الاستعمار ، وادراكه أنه قوى جدا بالحق وبالعدل ، هذا الادراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيما لشعب وقائدا لثورة . وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه لمكامن القوة فى شعبه وقدرته على التعبير عنها ، ولا كان ليكون قائدا لثورة لولا إدراكه أنه يقف أمام

أقـوى قـوى الأرض . وبهذا النظر ارتفعت هامتـه السـيـاسيـة لتـطل علينا إلي اليوم - بعد أكثر من نصف قرن - بعبرة الدرس وحكمته .

في ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ دخل عبد العزيز فـهمي ومعه جماعة «المعتدلين» على سعد في مقر الوفد بباريس ، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشدده في مواجهة الانجليز وايثارهم مسلك «الاعتدال والتعقل» . قال عبد العزيز فـهمى لسعد «أسقطت يا سيدى من حسابك ومن تفكيرك أموراً أربعة على أعظم جانب من الأهمية :

١ - قوة بريطـانيا الـهـائلة ونفـوذها الطاغى وسلطانها الواسع بعد أكبر انتصار أحرزته فى تاريخها وتأثيرها فى الدول جميعا .

٢ - ضعف مصـر الهائل وسيطرة الانجليز عليها سيطرة تامة .

٣ - عدم وجود المعين لمصر فى أية دولة فى الأرض ومصر فى عزلة تامة .

٤ - أن مشروع ملنر مفيد لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها الحاضرة التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القوة والقدرة على استئناف الجهاد والقيام بثورة فى المستقبل .

فأجاب سعد فى احتقار ظاهر ، حسبما يحكى محمد كامل سليم (١٠) «كيف يجوز لك أن تزعم أنى أسقطت كل هذا من حسابى ومن تفكيرى . أنت تتكلم فى بديهات بعضها ظاهر وبعضها مضلل . إنما أنت واخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمرا واحدا على الأقل ، وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبعد الأثر ، وهو: أن فى أعناقكم أمانة ، وهى السعى والجهاد للحصول على الاستقلال التام ، وليس لكى أن تقبلوا أول شىء أو أى شىء يعرض عليكم ، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل . أنتم تتلمسون المعاذير وتستطيلون الجهاد ، وتريدون خيانة الأمانة عن عمد وسبق الاصرار «فضج المعتدلون بالغضب» وخرجوا ساخطين .

وصف سعد مرة عدلى يكن زعيم «المعتدلين» وقتها بقوله «لا يفهم الوطنية كما نفهمها ، وهو عملى واقعى ، يرى الممكن فيسعى إليه والصعب فينصرف عنه ، ولا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضحية كيف تكون» (١١) .

فى فبراير ١٩٢١ كان سعد زغلول لا يزال بباريس ، وكان الوفد يمر بمحنة صعبة قبيل خروج المعتدلين منه ، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية .

كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية ، وكان الوفد مهددا بالانقسام والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار ، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله «أنه فى ذمتى واعتقادى مشروع حماية ، فلا يمكن لى مطلقا أن أحسنه للأمة بأية طريقة . وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه ، إلا استمرار الكفاح واستئناف الثورة والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية ، المشروعة وغير المشروعة ، ومحاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد ، واستمرار الاحتجاج على بقائها فى كل فرصة وكل مناسبة وغير مناسبة ، ثم التشنيع المستمر على الاستعمار البريطانى لبلادنا فى الداخل والخارج ، فى الداخل بالاثارة المستمرة ، وفى الخارج لايقاظ الضمير الدولى على مخازى الانجليز فى مصر والتنكيل برجالاتها الوطنيين . هذا هو برنامجى ومنهاجى حتى يأتى الله بالفرج . ولا يجوز مطلقا أن نسمح باليأس أن يتسرب إلى قلوبنا ، ولا للضعف أن يتسلل إلى نفوسنا ، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهى الحرية والاستقلال والجلاء التام عن البلاد . ولابد أن يأتى يوم يعلو الحق على الباطل . هذه سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ . وليس العجز يعد على الأمم . وإنما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد

فى عنقها وآن تقبل المهانة فى استسلام وأن تذل نفسها برضائها لعزة الأجنبى» (١٢) .

وبهذا المعنى نفسه خطب فى الاسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستئناف الجهاد ، وأكد على ما يراه مكمن القوة المصرية محرضا على الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء : الاستقلال التام لمصر والسودان . وذكر «إن كانت حياتى قصيرة فإن حياة الأمة طويلة . يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادىء وهذه الحقائق لأبنائهم» (١٣) .

تلك كانت وجهة سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحركة الوطنية المصرية . إذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة ، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وأن النصر ليس سريعا ، ولم يكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات ، ماداموا عاقدين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن بالصبر وطول النفس . وسعد زغلول عندما يفاوض ملنر أو ماكدونالد لا يساوم بيعا وشراء ، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية ويستكشف حصيلة جهاد الشعب فى الفترة الماضية . وهو إذ يرفض ما دون الاستقلال ،

فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ . أما استقلال وأما حماية ، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية على الدولة ، ورفض الاحتلال العسكرى . والمساومة تكون فى غير هذين الأمرين . والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء ، ولكنه رد ايجابى يفيد نفى العدوان واستمرار الجهاد ، ليس تجاهلا صوريا للواقع الراهن ، ولكنه تحد مناجزة لهذا الواقع ولاستمراره .

٢
مفاوضات ما قبل الاستقلال

بين سعد وملنر

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور نفى سعد زغلول وأصحابه فى ٨ مارس . ثم أفرج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ ابريل ، واذن لهم بالسفر من منفاهم بمالطة إلى باريس حيث يعرضون مطالب مصر على مؤتمر السلام المنعقد هناك . ولكن الوفديين وجدوا صدا تاما من المجتمعين بفرساى ، وأعلن الرئيس الأمريكى ويلسون اعترافه بالحماية البريطانية على مصر فى ٢٢ أبريل ، ثم تضمنت معاهدة الصلح مع المانيا اعترافا بتلك الحماية ، وبدا واضحا أن الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب إنما اجتمعت لتعيد اقتسام العالم غنيمة فيما بينها ، وأنها استقرت على ترك مصر لبريطانيا . وبدا واضحا أن الأوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر ، أقرت أن تكون مصر داخل نطاق الحوزة البريطانية ، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها فى مصر من جهة العلاقات الدولية .

ولكن كان قدر بريطانيا مع مصر أنه كلما هدأ لها الميدان الدولى ، عاكستها الأمواج داخل مصر . حدث ذلك فى ١٩٠٤ ، ويحدث الآن فى ١٩١٩ على نحو أكثر عتوا . وبعد اذ انفجرت الثورة المصرية عالجتها السياسة البريطانية بما يلزم من عنف ولين ، ثم قررت فى مايو تشكيل لجنة «لبحث أسباب الاضطرابات» ولترسم استراتيجية حكم مصر فى الفترة التالية ، وشكلت اللجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات فى سبتمبر ووصلت إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ حيث بقيت إلى ٦ مارس ١٩٢٠ .

وكما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساى ، قوبل ملنر فى مصر بمقاطعة شعبية تامة نفذها ضده الوفديون بشعار عدم التعاون ، ولم يستطع أن يحادث مصريا من أنصار السياسة البريطانية إلا خفية ومسارقة . وثبت لديه يقينا إلى أى مدى بعيد يسيطر الوفد على الحركة السياسية المصرية وإلى أى مدى بعيد يرفض المصريون التعاون مع المستعمر . وما أن عاد إلى لندن حتى دعا الوفد من باريس إلى مفاوضته فسافر إليه الوفد المصرى وبدأت مفاوضات سعد ملنر التى استطالت من يونيو إلى نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

تم أول لقاء بين الطرفين فى ٦ يونيو ، واجه كل صاحبه ومن ورائه تجربة الشهور الماضية . يجلس سعد ومن ورائه مقاطعة المصريين لمنر ، ويجلس ملنر ومن ورائه مقاطعة الدول الكبرى لمصر وتنكرهم لمطالبها . على أن أخطر مشاكل المصريين حول مائدة اللقاء كانت فيما بينهم لا فى الجانب المقابل . فإذا كان الوفد قد أثبت هيمنته على الحركة السياسية المصرية ، فإن فريقا من قادة الوفد قد أحبطتهم نتيجة «فرساى» وازعجهم قيام الثورة المصرية نفسها ، وبدءوا يلوذون بالسياسة البريطانية من خلال عدلى يكن الذى كان يقودهم من خارج الوفد . ولم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفراد ، ولكن كانت المشكلة أن يثير هؤلاء انقساما فى الكتل الواسعة الملتفة حول الوفد .

والظاهر أن لم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الانجليز . بل كانت جزءا من مهمة البحث والتقصى التى ندبت لها لجنة ملنر ، كما كانت أيضا مشاغلة سياسية لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة ، ولتجميد الأوضاع فى مصر حذر أن تتصاعد موجات الثورة من جديد . بعث ملنر إلى اللنبى فى ٣٠ يونيو يقول إنها «ليست فى الواقع إلا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم» (١٤) .

وتظهر طريقته فى إدارة المناقشات أنه إنما كان يتحسس مواقع الخطو ويدرس ردود الفعل تجاه كل نقطة تثار ، ويثير المسائل المختلفة واحدة واحدة لا ليصل إلى قرار ، ولكن ليستطلع وجهات النظر ، ثم يجىء فى الاجتماع التالى ليثيرها ذاتها واحدة واحدة مع تفصيلات أكثر ، ويترقى فى طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف .

كان يمكن أن تنقطع المفاوضات فى ١٧ يوليو ، اذ قدم كل طرف مشروعا رفضه الطرف الآخر . ولم يبق من هذا التاريخ إلا المد والمط كسبا لوقت ينضج فيه الانقسام داخل الوفد ، ويتبين فيه الحجم السياسى للمنقسمين ومدى نفوذهم لدى الرأى العام المصرى . وجاء مشروع ملنر الثانى فى ١٨ أغسطس يكتسب معناه ودلالته من هذا السياق .

المهم فى صدد الموضوع المطروح ، بيان تصور كل من الطرفين لفكرة الاستقلال والتبعية وتحليلها إلى عناصرها السياسية المختلفة ، وموقف كل من الطرفين بالنسبة لكل من هذه العناصر وتطور هذا الموقف . وقد كان ملنر ماهرا للغاية فى تحليله لعناصر العلاقات المصرية البريطانية ، وكانت له المبادرة فى هذا الأمر ، من خلال الأسئلة التى بدأ بها المفاوضات وألقى

بها تباعا على بساط البحث . فكان هو السائل وكان سعد المجيب . ويفهم من تتبع النقاش ، أن عناصر المسألة تحددت عن قسمين رئيسيين ، سلفت الاشارة إليهما ، الوجود العسكرى والهيمنة على أجهزة الحكم. وكلا الأمرين قائم ولكن ينقصه «الشرعية» أى تسليم المصريين به ، وكان جهد ملنر أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر ، مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على دولتهم . ووجدت بريطانيا فى الاعتراف الدولى بحمايتها على مصر منطلقا لها . فإن الأوضاع الدولية الجديدة التى انتجتها الحرب والتى سمحت بهذا الاعتراف لتسمح لبريطانيا بأن تستخلص موافقة دولية على أن تكون هى المهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم فى مصر ، فتكسب ازاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات ، وتكسب ازاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب . وتحددت عناصر المسألة ، من وجهة النظر البريطانية فى وجود القاعدة العسكرية ، والتحالف بين البلدين ، وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى والوضع المتاز لممثل بريطانيا فى مصر ، والموظفين البريطانيين ، فى الحكومة المصرية ، والامتيازات الأجنبية . وإذا أمكن التبسيط

فى التعبير أمكن القول بأن ملنر فى مباحثاته كان يحلل المسألة إلى عناصر عديدة ، بينما كان سعد زغلول يجمع العناصر فى صورة واحدة ويقيسها فى وضعها الشامل ، وكلما وجد أن الأمر يتمخض عن بقاء القاعدة العسكرية والاشراف على الدولة بأية صورة من الصور قال «هذه فى ذمتى واعتقادى حماية» .

عرض ملنر مبدأ التحالف بين البلدين ، ولم يرفض سعد قيام حلف بين بريطانيا ومصر المستقلة . ولعل هذه هى النقطة الوحيدة التى سمح أن يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال . ولكنه رفض التحالف الدائم لأنه «لا شىء أبدى فى هذه الدنيا» كما تحفظ بالنسبة لتحديد مجالات مساعدة مصر لبريطانيا وحجم هذه المساعدة . وعرض ملنر مسألة القاعدة العسكرية . للمحافظة على القنال ودون التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب سعد في البداية «ليس هذا ممكنا وانجلترا عندها مواقع كثيرة أخرى تحت يدها .. لماذا لا يكتفى بالجيش المصرى» وذكر أن للدفاع عن القنال نظاما حددته معاهدة ١٨٨٨ التى ضمنت حيدتها واكتفت بدفاع مصر عنها ، وإذا كانت بريطانيا تكتفى بابقاء قوة صغيرة بمصر كما أشار ملنر ، فهى لا تكفى لدفع اعتداء . ثم أجاب على تصميم ملنر «آسف لا يمكننا

مطلقا الموافقة على ذلك ، لأن الجلاء مطلب أساسى من مطالبنا ..» (١٥) . ومن الملاحظ أن ما عرضه ملنر من حصر القاعدة العسكرية بمنطقة القنال لم يكن أمرا مقررا فى السياسة البريطانية . وكان ملنر أكثر صراحة فى حديث له مع عدلى يكن حيث ذكر أن حياد القنال المضمون بمعاهدات دولية لا يمكن من استقرار القاعدة هناك ، ولابد أن تكون القاعدة فى شرق الدلتا وأن يسمح بنقل الجنود من مكان إلى آخر (١٦) . وهذا النظر نفسه أكده المشروعان البريطانيان اللذان قدما فيما بعد . أما عن التمثيل الخارجى ، فقد عرض ملنر ألا تمارسه مصر المستقلة إلا بواسطة الممثلين البريطانيين . لأن الممثلين الأجانب لا هم لهم إلا بث الدسائس وتحريك الفتن ضد بريطانيا ، ولكنه ووجه بمعارضة واضحة من المصريين حتى من المعتدلين ولعل هذه النقطة هى الوحيدة التى أبدى عدلى يكن اعتراضا بشأنها . وتهددت المفاوضات بالانقطاع لولا أن ملنر فى الاجتماع التالى يزف «بشرى» موافقة بريطانيا على أن يكون لمصر حق تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى . ثم استمسك بأن يكون لممثل بريطانيا وصف ممتاز لا كغيره من ممثلى الدول فرفض ذلك باعتبار أنه من مظاهر الحماية (١٧) .

كان هذا مجمل الحوار الدائر بين الطرفين حول المسألة العسكرية والعلاقات الخارجية . أما الوجود المدنى البريطانى فى جهاز الدولة المصرى ، فقد عولج من خلال مسألة الموظفين الانجليز والامتيازات الأجنبية . بدأ الحديث عن المسألة الأولى بقول ملنر أن بلاده يهمها ضمان الاصلاحات التى باشرتها فى مصر ، وذلك ببقاء الموظفين الانجليز ضمانا لحسن سير العمل «وضمانا لتنفيذ المحالفة» ، فأوضح سعد استحالة إبقاء هذا «الجيش العرمرم» ممن يشغلون الوظائف الفنية والادارية ، أشار ملنر إلى بعض وظائف كبرى لا يمكن التخلى عنها ، كالمستشار المالى ذى السلطة القاطعة بالنسبة لمسائل الدين العمومى والرأى الاستشارى فيما عدا ذلك ، وموظف كبير بادارة الأمن العام بالنسبة للاجانب ، وضابط كبير يرأس أركان حرب الجيش . فأجاب سعد بأن ضمان حسن سير العمل يكفله النظام الديمقراطى البرلمانى ، وأن هذا النظام يتنافى مع وجود رقابة ما للانجليز على أجهزة الحكم ، أما الموظفون الانجليز الكبار «فإن مصر لا يمكن أن توافق على ذلك ، لأنه احتلال مدنى شامل ، واشتراك لبريطانيا مع مصر فى السيادة الداخلية ..» وذكر أن مصر قد تحتاج إلى خبرة الأجانب ولكنها لا تحتاج إلى حكم

الأجانب وأن ثمة فارقا بين الكفاءة والسلطة ، وأشار إلى تجربة محمد على حيث أدار مصر بمهارة رغم أميته ، واستفاد من خبرة الأجانب دون أن يستمدوا سلطة لهم إلا منه شخصيا . وكان ملنر يعقب دائما على حديث سعد بأن الرأى العام البريطانى سيصيبه الذهول لو أجيب سعد إلى كل ذلك (١٨) . وفى ٧ يوليو ارسل ملنر إلى سعد مذكرة تفصيلية عن مسألة الموظفين تضمنت بيانا بعدد الموظفين البريطانيين ونسبتهم إلى مجموع الوظائف ومرتباتها ، وأشارت إلى أن النظام المالى المصرى بناه الموظفون الانجليز ، وإذا ابتعد هذا العنصر خيف تقوض أركان الحكومة ، ولكن مع زيادة عدد المصريين الأكفاء يمكن اختصار عدد الأجانب تدريجيا ، ولكن إذا ترك لمصر اخراج من تشاء ، فهى تفقد أعظم مستشاريها خبرة ، وتفقد الجاليات الأجنبية ضمان حسن معاملتها ، ولا ينتظر أن يسكت المعتمد على مثل تلك الحالة ، لأنه (ممثل حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما فى مصر بل حامى مصالح الأجانب فيها) وانتهت المذكرة إلى عدد من الاقتراحات منها : «٣ - الوظائف الآتية يستمر الانجليز يشغلونها لخطورتها وذلك لفترة من الزمن يتفق عليها وهى وظائف المستشار المالى والمستشار القضائى ومدير الأمن العام للأجانب فى وزارة

الداخلية ووكيله ، وهؤلاء يعينون باتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وذلك لايجاد ضمانات للدول لالغاء الامتيازات الأجنبية ..» وأضافت إلى هذه الوظائف النائب العام لدى المحاكم المختلطة وحكمدار البوليس في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وضابط كبير بوزارة الحربية يشرف على الجيش المصرى . وقد قرر الجانب المصرى رفض هذه المذكرة إلا فيما تضمنته من مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة تعويضات سخية ، وترتب على ذلك أن أجلت جلسات المفاوضات إلى أجل غير مسمى (١٩) .

أما عن الامتيازات الأجنبية ، فالحاصل أنه نظام يقيد سلطة الدولة وسيادتها على قاطنيها فى التشريع والقضاء بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية المتمتعة بهذه الامتيازات . فيكون لهم قضاؤهم القنصلى أو محاكم خاصة (المحاكم المختلطة) تختص بنظر منازعاتهم ، كما أن التشريعات الوطنية لا تطبق على رعايا أية دولة منهم إلا بموافقة تلك الدولة . وقد تمتع الرعايا البريطانيون بهذه الامتيازات حتى احتلت بلدهم مصر ، فلما احتلتها استشعرت فى الامتيازات ما ينتقص من سلطانها الفعلى فى مصر ، واطمعها الاحتلال فى أن تحتكر النفوذ دون غيرها ،

ووجدت فى هذا النظام نوعا من الشركة البغيضة يعرقل سعيها الانفراد بمصر ويقوى من امكانات تنافس تلك الدول معها . ولم يكن فى مكنة الانجليز فى اطار المحاذير الدولية السائدة أن يلغوا الامتيازات ، وتشبثت الدول بامتيازاتها مناوئة للنفوذ البريطانى وصف كرومر الموقف بقوله ، أن أعداء بريطانيا يشكون فى حيدتها معهم إذا ألغيت الامتيازات ولم يكونوا ليتركوا حقوقا كسبوها بمصر تسهيلا لمهمة منافسيهم الانجليز ، كما أن أصدقاء بريطانيا كانوا يرفضون التنازل عن الامتيازات ما داموا لا يضمنون بقاء بريطانيا فى مصر وهى تعلن دائما عزمها على الجلاء (٢٠) .

فلما تحقق الاعتراف الأوروبى بمركز بريطانيا الفعلى بمصر فى ١٩٠٤ . بدأ التفكير فى تطوير نظام الامتيازات بما يمكن من استيعابه لصالح الانجليز . حسبما يلاحظ من التقارير السنوية الثلاثة لكرومر عن أعوام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، فارفق بالتقرير الأول مذكرة لمستر برونيات تندد بمساوىء الامتيازات ، وتبلور المشروع بالتقريرين اللاحقين ، بتكوين مجلس لشورى القوانين بتشكيل مصرى أجنبى تكون موافقته على التشريعات السارية

على الأجانب بديلا عن موافقة كل من الدول المعنية ، ويتراوح عدد أعضائه بين ٣٦ و ٤٠ عضوا منهم أربعة مصريون هم مستشارو وزارات المالية والحقانية والداخلية والأشغال (وكانوا انجليزا) فضلا عن عدد من قضاة المحاكم المختلطة وخمسة تعينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين ، وعشرون يمثلون رعايا الدول ذات الامتيازات . ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بتصديق كل من الحكومتين المصرية والبريطانية (٢١) . ومن الجلى إن كان هدف المشروع جمع المصالح الأجنبية فى اطار واحد يخضع للهيمنة البريطانية ، ويربط مصالح الرعايا الأجانب بالاحتلال البريطانى لينتقل ولاؤهم بالتدريج إلى السلطة البريطانية . كما استهدف ايجاد صفة قانونية شرعية للحكومة البريطانية فى الاشتراك فى مباشرة التشريع المصرى عن طريق حقها فى التصديق على قرارات تلك الهيئة ، وهو أمر لم يوات السلطة البريطانية قط . ولكن المشروع تلكأ ولم يجد طريقه إلى النور . فلما وضعت مصر تحت الحماية فى عام ١٩١٤ ندب المندوب السامى فى ٢٤ مارس ١٩١٧ لجنة برئاسة سير برونيات مستشار دار الحماية لاعداد مشروعات تعديل الامتيازات فى اطار الوضع الجديد ، وأعدت المشروعات على أساس دمج القضاءين الوطنى والمختلط وتغليب

العنصر البريطانى فيه عن طريق الوظائف ذات الأهمية الخاصة كمنصب النائب العام . وإنشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما استشارى يتكون من النواب المصريين ، وآخر يملك السلطة التشريعية يتكون من مصريين وأجانب ويشكل بالانتخاب والتعيين. وقد ذاع نبأ تلك المشروعات عندما أرسلت إلى رئيس الوزراء حسين رشدى فى نوفمبر ١٩١٨ ، فقوبلت بموجة من الاستنكار الشعبى كانت من مقويات تفجير ثورة ١٩١٩ (٢٢) .

كانت الحلول البريطانية لمسألة الامتيازات تصدر دائما عن كونها وسيطا بين طرفين ، مصر والأجانب . وهى كشأن الوسطاء تمثل كلا من الطرفين لدى الآخر وتميل لمصادرة المصالح المتعارضة لصالحها وليكون لها أوفر الأنصبة . وقبل ثورة ١٩١٩ بدت بمظهر من يعبر عن مصالح مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات بحكم كونها المسيطر على السياسة المصرية وبحكم تحدى الدول الأخرى لها ، فظهرت بمظهر المدافع عن «حقوق» مصر . ولكن بعد الحرب العالمية انقلب الوضع إذ تحدى المصريون سلطتها ، واعترفت الدول الأخرى بالحماية فى معاهدتى فرساى ١٩١٩ ولوزان ١٩٢٣ . فانقلب الدور البريطانى إلى التعبير عن مصالح الأجانب لدى مصر والظهور بمظهر الدفاع عن «حقوقهم».

وذلك على ما يلحظ في مفاوضات سعد ملنر وما تلاها . أثار ملنر الحديث عن الامتيازات و «حقوق» الأجانب ، فحاول سعد أن ينحي هذه المسألة عن نطاق المفاوضات الجارية بقوله «هذه المسألة ستعالجها مصر فيما بعد مع بريطانيا وسائر الدول الأجنبية» .
فعاد ملنر يقترح أن تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول المعنية للنزول عن الامتيازات ، وأن ذلك يكون ممكنا «اذا اقترحت بريطانيا أن تحل محلها فيها حتى تطمئن هذه الدول على أن لا ظلم يقع على رعاياها في المستقبل» وأنه يسهل على مصر مستقبلا أن تفاوض بريطانيا وحدها بشأن أوضاع الأجانب بدل أن تفاوض ست عشرة دولة ، فأجاب سعد «إذا كان المراد بالغاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب كما تطبق على الوطنيين .. فذلك ما نبغيه ونرجو السعى فيه ، أما إذا كان الغاؤها يعنى تحويل السلطة فيها من أيد كثيرة إلى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه ، ولا يعتبر إلغاء للامتيازات الأجنبية ، بل اقامة سلطة جديدة لبريطانيا فى مصر تتمكن بموجبها من التدخل في شئون التشريع والقضاء الخاص بالأجانب . وهذا اشتراك فى السيادة الداخلية لا تقبله مصر لأن فيه إخلالا خطيرا بالاستقلال ..» (٢٣) .

وفى ٥ يوليو قدم الجانب البريطانى مذكرة للمصريين فى هذا الشأن ، وهى ما عرف بمشروع «سيسل هيرست» أحد أعضاء لجنة ملنر ، مزجت المذكرة بين مبدأ حلول بريطانيا محل الدول ذات الامتيازات ، وبين إقرار التدخل البريطانى فى صميم نشاط أجهزة التشريع والقضاء والادارة . وحددت اقتراحات عشرة من أهمها تعيين المستشار المالى باتفاق الحكومتين لتكون له اختصاصات صندوق الدين وليكون مستشارا للحكومة المصرية ، وتعيين مستشار بريطانى بوزارة الحقانية يختص بجميع مسائل القضاء المتعلقة بالأجانب فضلا عن استشارته فيما تطلبه الحكومة، ويكون له حق الاتصال المباشر بالوزير ، واعتراف مصر بحق بريطانيا فى التدخل بواسطة ممثلها (المندوب السامى) لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب إذا رآه مجحفا بهم . فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمساواة بين الأجانب عامة والرعايا البريطانيين وضمان بقاء المدارس الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية ونشاط المعاهد الدينية الأجنبية والغاء صندوق الدين الدولى والمحاكم القنصلية وما إلى ذلك . وقد أجاب المصريون بمذكرة رفضوا فيها بحزم الاقتراحات الثلاثة الأولى باعتبارها «تتناقض كل المناقضة مع الاستقلال الذى تسعى إليه مصر» وأنه

إذا قبلت مصر نيابة بريطانيا عن الدول ذات الامتيازات ، فلمدة محدودة وبشروط خاصة . وفى اجتماع لاحق أوضح سعد تلك الشروط التي يقبل بها النيابة البريطانية ، وهى ألا يكون اعتراض المندوب السامى على تشريع ما موقفا لتنفيذه ، وأنه عند الخلاف يحتكم إلى عصبة الأمم . وكان رأى سعد أن المشروع يجعل بريطانيا «فى نظر الدول حامية فعلا وقانونا ، وتكون بالتالى حامية للأجانب من قوانين البلاد . ولا يخفى ما فى هذا من الخطر الوبيل على مصر ، فضلا عن أنه يجعل لانجلترا الحق فى التدخل فى كل الشئون الإدارية بحجة أنها تضر بالأجانب . فيأتى المندوب السامى البريطانى مثلا ويطلب من الحكومة عزل مدير ما لأنه ظلم الأجانب بقرار أو بمشروع قام به ، أو يعارض فى إنشاء ترعة بحجة أنها مضرة بمصلحة الأجانب ، والأجانب بطبيعة الحال منتشرون فى أنحاء البلاد لا فى بقعة واحدة ..» (٢٤) .

المشروعات المتبادلة :

وعلى الجملة فقد أرجئت اجتماعات الجانبين منذ ٨ يوليو ١٩٢٠ بعد رفض المصريين مذكرتي الموظفين والامتيازات . ثم جهد كل جانب أن يبلور موقفه فى مشروع اتفاق . شكل الوفد المصرى لجنة لوضع مشروعه من عبد العزيز فهمى ولطفى السيد

وعلى ماهر ومحمد على علوبة . وهى لجنة كانت تعمل بتوصيات من عدلى يكن أكثر مما تعمل بالتفاهم مع سعد ، وعمل سعد من جهة أخرى بمعاونة واصف غالى على إعداد مشروع آخر يستطيع به أن يقيس مشروع اللجنة الأولى وأن يراجعه . وجاء فى النهاية المشروع المصرى مزيجا من المشروعين يعكس وجهتى نظر وموقفين مصريين لا وجهة واحدة ولا موقفا واحدا . وعلى العموم فقد كان لسعد من هذا المشروع مادتيه الأوليين ، حسبما يذكر محمد كامل سليم (٢٥) ، وقد تضمنتا اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر وإنهاء الحماية وإنهاء الاحتلال العسكرى لها واستردادها سيادتها الداخلية والخارجية كاملة باعتبارها دولة ملكية ذات نظام دستورى (مادة ١) وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر خلال مدة يجرى الاتفاق عليها (مادة ٢) . ثم جاءت النصوص التالية تجيز لبريطانيا إنشاء قاعدة عسكرية على الشاطئ الآسيوى لقناة السويس لمدة عشر سنوات لا يكون لها حق التدخل فى شئون مصر الداخلية ولا الإخلال بحيدة القناة حسب اتفاقية ١٨٨٨ (مادة ٨) ، مع عقد تحالف دفاعى تشترك به بريطانيا فى الدفاع عن مصر وتساعدها به مصر فى حالة الحرب (مادة ١٠) ، ومع حق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول .

الأخرى ، على أن توكل لممثلى بريطانيا النيابة عنها وفق آراء وزير الخارجية المصرى إذا لم تر موجبا لإنشاء تمثيل لها فى بلد ما ، وعلى ألا تبرم مصر تحالفا مع دولة ما دون موافقة بريطانيا (مادة ٩ ، ١١) . وبالنسبة للامتيازات تقبل مصر استعمال بريطانيا حقوق الدول الممتازة على ألا تشترط موافقة بريطانيا على التشريع المطبق على الأجانب وإنما يجوز لها الاعتراض على التشريع الذى لا نظير له فى شرائع الدول الممتازة أو إذا كان تشريعا ماليا لا يسوى فى المعاملة بين المصريين والأجانب ، ويبلغ الاعتراض فى مدة معينة ولا يوقف التنفيذ ، ويحتكم فى حالة الخلاف إلى عصبة الأمم . وكل ذلك محدود بخمس عشرة سنة فقط (مادة ٤ ، ٦) . ويحل موظف بريطاني محل صندوق الدين فى حالة إلغاء الصندوق ، ونائب عام مختلط بريطاني فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية (مادة ٥ ، ٧) . والاتفاقية كلها محدودة بثلاثين عاما (مادة ١٢) .

أما المشروع البريطانى فلم يتضمن اعترافا باستقلال مصر ، بل تعهدا بريطانيا «بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها» (مادة ١) مع إبقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد ، وذلك نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر ولحفظ المواصلات

الامبراطورية ومع حق استعمال الموانى والمطارات (مادة ٣) ، ومع الاعتراف بحق تبادل مصر التمثيل السياسي مع الدول الأخرى يكون لممثل بريطانيا حق التقدم على الآخرين (مادة ٩ و ١٠) . وبالنسبة للامتيازات فإنه نظير تعهد بريطانيا فى مساعدة مصر على استرداد حريتها فى التشريع والادارة يكون لها حق التدخل لوقف أى قانون يمس الأجانب ولمصر ساعتها رفع الأمر لعصبة الأمم (مادة ٥ ، ٦ ، ٧) ويعين مستشاران مالى وقضائى بريطانيان يكون للأول اختصاص صندوق الدين وللآخر التأكد من حسن إدارة القوانين بالنسبة للأجانب فضلا عن استشارتهما (مادة ٤ ، ٨) ولم يحدد المشروع لسريان الاتفاق زمنا معينا (٢٦).

إن أوجه الخلاف بين المشروعين واضحة ، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الاعتراف بالاستقلال والغاء الحماية ووظيفة القاعدة العسكرية وأماكن وجودها ودوام الاتفاقية ، وبالنسبة لسلطات بريطانيا عن الامتيازات وسلطات المستشارين المالى والقضائى . لذلك ما أن تبادل الطرفان المشروعين فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، حتى تبادلا الرفض أيضا ، وقرر سعد مغادرة لندن إلى فرنسا ، لولا أن قابله ملنر ليستميله إلى البقاء والتداول فى الأمر . ولم يخف

عن فطنة سعد ما يسعى إليه ملنر من كسب الوقت ، ولكنه قبل البقاء بضغط المعتدلين فى الوفد وكانوا بغالبيتهم فى قيادة الوفد وقتها يحاصرون سعدا ، وكان هو بفعل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم ، وعينه على مصر حذر الانقسام ، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقوة السياسية التى يتمتع بها كل من الجانبين .

تقدم الجانب البريطانى بمشروع ثان فى ١٨ أغسطس دلت صياغته على الخبث الشديد ، فقد علق فى ديباجته استقلال مصر على تحديد العلاقات بين البلدين ، وتعديل نظام الامتيازات . ثم علق الأمرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية بما يشير إلى إزماع بريطانيا تخطى الوفد ، وتخطى سعد زغلول الذى كان يمثل الوفد لا الحكومة . وكان المرشح لتولى تلك المفاوضات هو عدلى يكن يؤيده من الوفد «المعتدلون» كما علق المشروع الاتفاقية على مفاوضات أخرى تجريها بريطانيا مع الدول ذات الامتيازات (بنود ١ . ٢ . ٥) . ثم أورد نصا تقدمت به بريطانيا خطوة فى الاعتراف باستقلال مصر مقابل صيانة مصالح بريطانيا والدول الممتازة عن طريقها والدفاع المشترك واستعمال الموانى وميادين الطيران وغيرها ، وابقاء قوة عسكرية

بمصر (بنود ٣ ، ٤ ثانيا) وأبقت من المشروع الأول ما يتعلق بتبادل التمثيل الأجنبي والمركز البريطاني الممتاز بمصر والمستشارين المالي والقضائي وحق بريطانيا في منع تطبيق أي تشريع مصري على الأجانب (بند ٤) ، ثم تضمن أحكاما تفصيلية عن حقوق الأجانب بالنسبة للنشاط التعليمي والديني وغيرها (٢٧). ووجه المناورة في المشروع ، أنه وإن لم يتقدم خطوة عن سلفه إلا في الوعد بالاعتراف باستقلال مصر ، ومقابل تلك الخطوة أوقف تنفيذ الاتفاق كله حتى تتم مفاوضة بريطانيا مع دول الامتيازات . وربط مسألة الاستقلال بمسألة الامتيازات (٢٨). ووجه المناورة أيضا أنه علق الأمر على تخطي سعد زغلول والوفد في المفاوضات الرسمية ، الأمر الذي كشف عنه من قبل كتاب ملنر إلى اللنبي في ٣٠ يونيو السابق الاشارة إليه . وإن ما وعد به من اعتراف بالاستقلال إنما توخى فيه أن يحقق ما لا يصبو «المعتدلون» في الوفد إلى سواه ، وبهذا يعمق الصدع بينهم وبين سعد وفريق المتشددين ، وهذا ما حدث فعلا ، إذ بلغ الخلاف حول المشروع بين الوفدين إلى ما كان لابد معه من طرح الأمر على الرأي العام المصري ، وأيد ملنر فكرة استطلاع الرأي العام المصري ، وذكر في تقريره فيما بعد (أن المناقشة التي تقع بين

الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبره غور الرأى العام المصرى أكثر مما تيسر لنا سيره فيما مضى ، وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية ..» (٢٩) .

انتقلت معركة المفاوضات إلى مصر . ناور سعد مع المعتدلين ، فأرسل أربعة منهم (محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتى ، أحمد لطفى السيد ، على ماهر) ووعد بالا يرسل برأيه فى المشروع . ولكنه فى الوقت ذاته اتفق على أن ينضم إليهم فى مصر مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى وكانوا من أنصار اتجاهه ، ثم أرسل إلى النحاس وغيره خفية عن زملائه خطابات تتضمن رأيه كاملا فى المشروع وأن «فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص .. وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات .. وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ..»(٣٠) واستمرت حركة استطلاع الرأى العام حتى أوائل اكتوبر حيث أسفرت عن تحفظات أوجبت الحركة الوطنية المصرية وجوب مراعاتها فى المشروع وتعديل المشروع وفقا لها . ومن أهم تلك

التحفظات ، الغاء الحماية صراحة ، وعدم تعليق المعاهدة على انهاء الامتيازات ودخول مصر طرفا في مفاوضات الامتيازات ، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائي وقصر سلطات المستشار المالي على مسألة صندوق الدين ، والغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر . وعرضت التحفظات على ملنر فرفضها وانقطعت المفاوضات رسميا في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ .

بهذا تكامل بحث الموضوع أمام لجنة ملنر فأنهت تقريرها ورفعته إلى مجلس الوزراء البريطاني بعد شهر ، ثم نشر التقرير في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ . وكان أهم ما تضمنه أنه في حديثه عن السياسة البريطانية المقبلة ، ينبغي مراعاة الشعور المتأصل وهو رغبة المصريين في حفظ قوميتهم وجنسيتهم ، وأنه لا غنى عن ذلك لاستمالة العناصر «المعتدلة» حتي يمكن أن تنحاز لبريطانيا . وأنه لا يكفي لذلك إعطاء الحكم الذاتي لمصر ، لأن المصريين لا يعدون أنفسهم من جملة الأملاك البريطانية ، وهذا الأمر يوجب تمييزا بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلاد الأخرى كالهند . وإذا كانت ثمة بلاد تبلغ حالة القومية تدريجيا . فإن المصريين يعتبرون أنفسهم قد بلغوا تلك الغاية . ثم أشار إلى الجانب الآخر وهو أهمية مصر للنظام الامبراطوري وذكر أن

التوفيق بين الجانبين يوجب عقد معاهدة تطلق «سراح المصريين من الوصاية» دون أن تعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر ، وذلك بأن يكون لبريطانيا : الدفاع عن مصر ، والاشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، والابقاء على القوة العسكرية ، والحصول على «نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة ..» تم عرض التقرير لمشروع ملنر الثانى فذكر أنه إذا كان أتيح فيه لمصر تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، فإن اختيار مصر لسياسة خارجية مستقلة عن بريطانيا «ضرب من المحال» ، ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة فى الجانب الشرقى لقناة السويس أو فى منطقة القنال عامة ، مشيرا فى ذلك إلى أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور فى القنال ، بل تشمل المواصلات البرية والجوية والبحرية عامة ، ثم عرج على مسألتى الموظفين البريطانيين والامتيازات بما لا يجاوز ما سبق ذكره . (٣١) .

عدلى .. كيرزون :

كان أمهر ما صنعه ملنر ، أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد ، وفرز المعتدلين عن المتشددين . وأمهر ما صنعه

سـعـد أنه ثابر وناور وحـسـم فـخـرج المنشـقـون أفـرادا . وكلتـا الجـراحـتين بالغـة الدقـة . انتـقل الوفـد إلى باريس بعـد قطع المفاوضات ، والانقسام حاصل لا ينقصـه إلا الاعلان عنه . وتخلف عدلى يكن فى لندن أياما مما أثار ريبة سعد الشديدة . وكانت ملامح الخطوة التالية قد أخذت فى التشكل أثناء سير المفاوضات ومع نهايات الشـهر الأول لها . بدت الظواهر مع كتاب ملنر إلى اللنبى فى ٣٠ يونيـو عن وجـوب اشـتـراك بعض الوزراء فى المفاوضات المقبلة . وبعد تبادل رفض مشروعى ١٧ يوليـو ، نقل عدلى يكن إلى سعد فى ٢٤ يوليو طلب ملنر ألا تكون «المقاطعة مغاضبة» فلا يعارض استمرار المفاوضة على يد غيره إذا هو قطعها ، فرفض سعد أن يعطى وعدا بذلك . ثم جاء مشروع ١٨ أغسطس وفى مقدمته اشتراط اجراء مفاوضة على أساسه مع وفد رسمى معتمد من الحكومة المصرية . فلما شارفت المفاوضات على القطيعة ، عرض عدلى على سعد فى ٢٦ اكتوبر طلب ملنر أن تقوم «وزارة ثقة» فى مصر يؤيدها سعد وتجرى المفاوضة ، فرفض سعد تأييد أية وزارة تقوم بالمفاوضة قبل استجابة الانجليز إلى تحفظات الأمة (٣٢) . وظهرت خطة عزل سعد والمتشددين وتخطيهم بوزارة يشكلها عدلى ومعه معتدلو الوفد لتفاوض وفق

مشروع ملنر ، ومنذ وصول الوفد إلى باريس بدأ سعد نشاطه لافشال هذا المشروع ، فسرب الأخبار إلى مصر عن مواقف عدلى يكن وتأييده مشروع ملنر وعرقلته المفاوضات وعمله على تقسيم الوفد . فلما ترك المعتدلون باريس إلى القاهرة ، أرسل سعد برقيته المشهورة «نبتت فكرة» يسد بها الطريق أمامهم ، أوضح فيها بايجاز أن هؤلاء يروجون فكرة أن الوفد مع تمسكه بخطه السياسى لا يمنع غيره من الدخول فى المفاوضات على خلاف هذه الخطة بل يؤيد تلك الوزارة ويعلن ثقته بها . وعلق على ذلك بأنها فكرة غير مفهومة ولا تؤدى إلا لإفساد خطة الوفد «إنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط ..» (٣٣) .

المهم ، أن استقر رأى الحكومة البريطانية على أن عدلى يكن هو أنسب من يتولى المفاوضة المقبلة ، لتمتعه بتأييد المعتدلين فى الوفد ولكونه الأقدر على حصار سعد زغلول (٣٤) . وتسهيلا لمهمته أذاعت الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بلاغا رسميا صدر عن دار الحماية إلى السلطان فؤاد يبلغه «أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ..» وأنها ترغب فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع

وفد يعينه السلطان للبحث فى أماكن «ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب» . ثم شكل عدلى وزارته فى ١٧ مارس وسجل برنامجها فى خطاب قبول الوزارة «الوصول إلى اتفاق لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر .. مسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ..» وتحدث عن اشراك الوفد فى ذلك وتكوين جمعية تأسيسية يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور .

ما جرت هذه التطورات حتى عاد سعد من باريس بعد غيبة دامت العامين منذ نفى إلى مالطة . كان استقبال المصريين له فى الاسكندرية (٤ ابريل) وعلى طول طريق القطار إلى القاهرة ثم فى شوارع القاهرة كان مما وصفه شهود العيان بأن لم ير له مثيل من قبل (٣٥) . ووقر فى أذهان الكافة أنه استفتاء على الثقة به شبه اجماعى . وما لبث سعد من بعد هذا الاستعراض الضخم لقوته أن صرح لصحيفة الأهرام فى ٢١ أبريل بما يراه من شروط لتكون وزارة عدلى «وزارة ثقة» وهى : الوصول إلى الغاء الحماية صراحة ، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما ، ومراعاة تحفظات الأمة على مشروع ملنر ، والغاء الأحكام العرفية

على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات ، وأن تكون رئاسة وفد المفاوضة والأغلبية فيه للوفديين . وبعد أربعة أيام ألقى فى شبرا خطبة شهيرة ، أعلن فيها أن رئيس وزراء مصر يعين ويسقط باشارة من المندوب السامى الموظف بالحكومة البريطانية ، وأن رئاسة رئيس الوزراء لوفد المفاوضة يعنى أن «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» ، وانفجر الوضع بمظاهرات عاتية ضد عدلى وحكومته ، وانفصل عن الوفد فريق من المعتدلين ، وتصاعدت الحركة الشعبية مما ألجأ الحكومة إلى قمعها بالقوة وسقط الشهداء ، وكان أخطر الحوادث بالاسكندرية إذ حدث استفزاز من بعض الأجانب أدى إلى اصطدام تدخل الجيش البريطانى بسببه ، الأمر الذى استغله كيرزون من بعد فى مفاوضته مع عدلى .

وشكل وفد المفاوضات فى ١٩ مايو برئاسة عدلى وفيه حسين رشدى واسماعيل صدقى وغيرهم ، وبدأت المفاوضة مع اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١٢ يوليو بالحديث عن سعد زغلول ، وانتهت بعد أربعة أشهر بالحديث عنه أيضا[1] ، وبينهما امتهان واستصغار وازدراء جدير بمفاوض لا يحوز ثقة شعبه . ذكر كيرزون لعدلى فى الاجتماع الأول «كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى .. فى

جو من اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام .. أنى أتخيل أنه (سعد) سيجعل مهمتكم شاقة» .. وأذن ذلك بأن الانجليز لن يسهلو مهمة صديقهم عدلى . وفى ٢ نوفمبر قبيل انقطاع المفاوضات (١٩ نوفمبر) ذكر لويد جورج رئيس الوزراء لعدلى يكن «أن الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم (الوزارة والبرلمان) وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرءوس أمام زغلول .. إنى لأعجب كيف لا تتخذ ضده اجراءات شديدة .. وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وأنه لا سبيل لاتفاق مع استرساله فى التهييج ..» وذكر أنه يعز عليه أن يعود عدلى بغير نتيجة ، ولكن لا سبيل للوصول إلى اتفاق ما دام زغلول يسلك طريق التهييج ، واقترح وقف المفاوضات واستئنافها عندما تصبح الأحوال أكثر هدوءا (٣٦) . كان سعد إذن شبحا مخيفا على المفاوضات ، وكان بوصفه ممثلا للحركة الوطنية المصرية صاحب القرار المصرى فيها ، شاء عدلى أم أبى ، استمسك لنفسه بالرياسة أم تركها . وكان ظن المعتدلين المنشقين من قبل ، أن سيسلس لهم قياد المفاوضة لو غاب سعد ، ولكن سعدا لم يكن قويا بنفسه ، إنما بما يعبر عنه من مطالب أمته ، وبما يتأيد به من شعبه ، وقد ذهب إلى الانجليز ، عدلى صديقهم اللبق ، وتكشف

محاضر المفاوضة ، بأى استخفاف عومل الرجل ، وإلى أى مدى أفقدوه كرامته السياسية ، تركه كيرزون فى أوائل أغسطس لقضاء بعض المهام السياسية عشرة أيام ، وعهد بمفاوضته إلى أحد موظفى الوزارة مستر لاندس ، ثم سافر جورج لويد فى اجازة الصيف أربعة أو خمسة أسابيع وتركه ، ثم تركه كيرزون لقضاء أجازته ستة أسابيع ، ورئيس وزراء مصر باق بلندن ، لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها ، ولا البقاء ولا العودة . يتحدث وأعضاء وفده مع موظفى الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل إلى شيء ، ويحتمل حديث كيرزون إذ يسأله بخفة «لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسى بالخارج» وفى النهاية يستدعيه لويد ليصرفه بقوله : يعز علىّ أن تعود بغير نتيجة ، ولكن سعداً لابد أن ينفى . فيعود عدلى لا كما ذهب» (٣٧)

لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصرى ولا مبادرة جاءت على يديه . كانت المفاوضات كلها رغبات ومواقف بريطانية بلغت من التشدد أقصاه ، فكانت عدولا كاملا عن كل ما أبداه ملنر فى مشاريعه وتقاريره من تنازلات مع سعد . كان ملنر يقصر وظيفة القاعدة العسكرية على حماية المواصلات البريطانية ولا يعترض صراحة على مبدأ تحديد أماكنها ، فجاء كيرزون يجعل

للقاعدة أيضا وظيفة حماية حدود مصر وحماية المصالح الأجنبية بها ، لأن الجيش والبوليس المصريين لا يكفلان هذه الحماية ، ولا يحفل بتعليق رشدى أن تلك الوظائف تهدم الاستقلال ، ثم لا يوافق على تحديد مكان القاعدة «وزارة الحربية (البريطانية) لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطىء الشرقي وكأنى بهم مصابون بالجرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن» . فإذا ذكره عدلى بمرونة ملنر قطع عليه السبيل «أقول لكم بكل صراحة أنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا إلا إذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى» ، سأله عدلى عما إذا كان يقصد أن تقوم القوة العسكرية بحفظ الأمن ، أى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب «نعم هى هناك لهذا ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك» . وفي الجلسة السابعة فقد كيرزون صبره من كثرة ما ذكره عدلى بمرونة ملنر ، فقطع بأنه لا يمكن تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن القاعدة العسكرية وأن الحكومة «لم تقبل النتيجة التى وصل إليها اللورد ملنر فى هذا الصدد ، ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذى تطلبونه لم تكسبوه ..» (٣٨) .

أما بالنسبة لحق مصر في تبادل التمثيل الدبلوماسى الذى اعترف به ملنر فى مشروعاته وتقريره ، فقد سحبه كيرزون ،

واكتفى بالسماح بأن تنشىء مصر وزارة للخارجية وأن يكون للدول الأجنبية تمثيل بمصر ، شريطة أن يكون وزير الخارجية المصرى متصلا بالمندوب السامي البريطاني أوثق اتصال ، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز إلا عن طريق الممثلين البريطانيين ، حذر أن تتولى أمر مصر حكومة لا تنطوى على الود لبريطانيا فيكون هذا التمثيل منشأ للدسائس والاخطار . وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا ، ولم تجد معه محاولات عدلى وزملائه لزحزحته فى هذين الأمرين . (٣٩) .

أما عن الموظفين الأنجليز ، فقد وعد كيرزون بانقاص عددهم بعد المعاهدة عما يبلغ حاليا وهو ١٦٠٠ موظف . ولكن يلزم تضمين الاتفاق ما يحتم موافقة المندوب السامى على تعيين أى موظف أجنبى بالحكومة المصرية مستقبلا : وبالجلسة الرابعة أثار مسألة المستشار المالي وأرسل للجانب المصرى مذكرة تضمنت اختصاصات له لم تكن وردت بمشروعات ملنر ، وتوجب أن يكون له حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء ووزير المالية المصريين . علق اسماعيل صدقى على الأمر بقوله «أن الاقتراحات الجديدة المقترحة للموظف المالى تفيد معنى الاشراف ...» وذكر رشدى أنه صار للمستشار فى المشروع الجديد «حق الابتداء فى أن يبدى

آراءه» ، كما تضمنت المذكرة أن يكون له حق الاعتراض أو وجوب الموافقة فى حالتي عقد القروض وتحويل إيراد المصالح العمومية مما وصفه عدلى بأن ستكون للمستشار «له مكانة فوق الحكومة والبرلمان» . فعلق كيرزون بأن حديث المعترضين «قائم كله على أنكم محل للثقة التامة ، وإذا كنا سنثق فى كل شىء فلا وجه لأن نضع شيئا فى المعاهدة» . وتساءل عما إذا كان البرلمان المصرى الحديث النشأة يمكن أن يكون ضمانة تغنى عن الرقابة البريطانية . واقترح بالجلسة الخامسة أن يكون للمستشار القضائى حق الاعتراض على القوانين المراد تطبيقها على الاجانب، ثم عاد فى الجلسة ١٧ فقرر إمكان الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمدار بوليس فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وانشاء إدارة لأمن الأجانب بوزارة الداخلية ، وابقاء مستشار ملكى بوزارة الحقانية (٤٠) ، أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية ، فقد استمسك بما عرضه ملنر بغير تعديل ، كما استمسك بما أورده مشروع ملنر الثانى من تعليق نفاذ المعاهدة على تسوية مسألة الامتيازات .

وقدم كيرزون مشروع معاهدة لعدلى ، تضمنت كل ما تمسك به فى المفاوضات ، نصت مادتها الأولى على رفع الحماية «مقابل

إبرام المعاهدة» وهى معاهدة دائمة بالسلام والمودة والتحالف ، ويكون للقوات البريطانية حق المرور فى مصر وأن تستقر فى أى مكان ولأى زمان يحددان من أونة إلى أخرى ، فضلا عن استعمال التسهيلات والثكنات وأماكن التمرين والمطارات والترسانات ، وذلك كله لحماية المواصلات البريطانية «ومساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها» (مادة ١٠) ، ومنعت مصر أن تعقد أى معاهدة إلا بعد موافقة المندوب السامى (مادة ٦) ، ويكون للمستشار المالى فضلا عن حقوق صندوق الدين، حق الاطلاع على جميع الامور الداخلية التى فى اختصاص وزارة المالية والدخول المباشر على رئيس الوزراء ووزير المالية والموافقة على عقد القروض وتخصيص الايرادات ، مع مسئوليته عن ميزانية المحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب وميزانية المستشارين المالى والقضائى (مادة ١٢ ، ١٣ ، ١٤) ، وللمندوب القضائى حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية والاطلاع على جميع الأمور التى تمس الأجانب بالوزارتين ومراقبة تنفيذ القوانين على الأجانب (مادة ١٥ ، ١٦) . وتكون وزارة الخارجية المصرية على أوثق اتصال بالمندوب السامى ، ولمصر أن تمثل خارجيا بوزراء مفوضين (مادة ٢ – ٨) ، ولبريطانيا حق التفاوض وحدها

مع الدول ذات الامتيازات وليس عليها إلا أن تتداول مع مصر «قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا» (مادة ٩) ، ثم أورد المشروع نصوصا تتعهد فيها مصر بحماية الأقليات وكفالة المساواة والحرية التامة لجميع سكان مصر بغير تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الدين (مادة ٢٣ - ٢٦) وهى أحكام وإن كانت تلتزمها سائر الدول فى تنظيماتها الحديثة ، فقد كان خطر إبرامها فى معاهدة مع بريطانيا ، إنها تجيز لبريطانيا حق التدخل فى شئون مصر الداخلية بزعم إخلال مصر بأى من هذه الأحكام ، وأن بريطانيا خاصة تصبح ذات إشراف على التشريعات المصرية والادارة المصرية باسم مراقبة تطبيق تلك الأحكام .

لم يستطع وفد المفاوضة أن يقبل المشروع والا «لاستقبلنا بغير ما نود ونشتهى» حسبما ذكر عدلي مرة فى مفاوضاته وعاد إلى مصر وقدم استقالته .

٣

استقلال مصر

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشل المعتدلون أيضا . وكان لابد من خطوة سريعة ، قبل أن يعود الوضع إلى سابق تفجره ، تمثلت تلك الخطوة في كلمتين وردتا في نهاية مفاوضات عدلي كيرزون ، الأولى حديث لويد جورج عن ضرورة استخدام العنف مع المهيجين في مصر ونفي سعد زغلول ، ولابد للحركة الوطنية أن تغيب ، لا عن مائدة المفاوضة بلندن ، ولكن عن مسرح الأحداث بمصر . والثانية وردت في حديث عدلي وكيرزون في ١٩ نوفمبر آخر جلسات المفاوضة ، فبعد أن أبدى كيرزون أسفه لرفض مشروعه سأل عدلي عما إذا كان يمكن ترتيب حالة مؤقتة على أساس مشروعه تطبق بضع سنين يستتب خلالها الأمن ويستقيم النظام ، فرد عدلي بأنه لا يقبل هذه الفكرة ولو قبلها ، لن تقره البلاد عليها . لأن المصريين

لن يوافقوا على الاحتلال ولا على إشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو مؤقتا ، ثم قال «وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من نظامات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ..» فسأله كيرزون عن امكانية تنفيذ مشروع كهذا فيما يتضمن من تمثيل خارجي لمصر ونظام نيابى «من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك» (٤١) .

وفور عودة عدلي ، بدأ اللنبى يراسل كيرزون محذرا من احتمال نشوب الثورة من جديد إذا استبقت بريطانيا الحماية على مصر ولم تسلم بمبدأ استقلالها . ثم أرسل إليه في ٦ ديسمبر يذكره بفكرة عدلي يكن ، أن تنفذ بريطانيا من تلقاء نفسها الخطة الواردة بمشروع كيرزون فيكون «من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا» . وأن الحماية حالة يبغضها المصريون أشد البغض ، وهى لا تفيد بريطانيا و «لا قيمة لها بالنسبة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ويمكن معالجة هذا الأمر عن طريق اعلان مبدأ مونرو بريطانى يتعلق بمصر . وأرسل في ١١ ديسمبر يقول أن مصريا كائنا من كان لا يستطيع أن يوقع معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام ، ومن ثم لابد من العدول عن فكرة تسوية المسألة

المصرية بواسطة معاهدة ، وذكر أن تركيا قبل حرب ١٩١٤ كانت تحل مشاكلها من مصر بواسطة فرمانات تصدر من جانب واحد ، ولا يوجد ما يمنع من اتباع هذه الطريقة الآن ، ثم نبه إلى ما تعانيه السلطات البريطانية فى إدارة مصر فى ظروف الحماية (٤٢) .

في تلك الفترة وخلال شهر ديسمبر ، كانت التدابير تجرى على أساس إبعاد سعد زغلول والمهيجين من أصحابه عن مصر ، وضرب الوفد ومنع اجتماعاته ومصادرة نشراته ، أى فرض الغياب السياسي عليه فرضا عن الساحة المصرية . منعت السلطات البريطانية اجتماعا للوفد فى ٢١ ديسمبر ، وأنذرت سعدا وبعض رفاقه فى اليوم التالى بعدم الاشتراك فى السياسة والاقامة فى الريف ، فرفض الوفديون الإنذار ، فاعتقل هؤلاء ونفوا إلى جزيرة سيشل فى ٢٣ ديسمبر . وأمكن للسلطات البريطانية أن تسيطر مؤقتا على الاضطرابات التى نشأت من جراء ذلك. وفى الوقت نفسه كان اللنبى يتباحث مع السلطان فؤاد وعبدالخالق ثروت حول تشكيل وزارة جديدة من المعتدلين ويوافى حكومته تباعا بتلك الأخبار، ويستحثها على إلغاء الحماية من طرف واحد، حتى يمكن أن يضمن لحلفائه من المصريين وزنا سياسيا يمكنهم من

حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مع بريطانيا . وفى ١٢ يناير أرسل يوضح أن جو الانتظار الهادئ الموجود حاليا ليس فى الوسع أن يستمر طويلا، وأرفق مذكرة يطلب فيها من حكومته الموافقة على ارسالها إلى السلطان فؤاد، تتضمن طمأنة المصريين إلى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات، ليس مقصودا به إبقاء الحماية فعلا أو حكما وأن أصدق رغبات بريطانيا أن تترك للمصريين إدارة شئونهم بأنفسهم ، وأن وجود المستشارين البريطانيين للحقانية والمالية ليس مقصودا به استخدامهما للتدخل فى الشئون المصرية، وإنما استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية ، وأن الحكومة البريطانية لن تستعمل الضغط على حرية المصريين تأييدا لمعاهدة ما، بل هى مستعدة أن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة. ويمكن إنشاء برلمان مصرى تسأل الوزارة أمامه، كما يمكن إعادة تكوين وزارة الخارجية المصرية، وأن المندوب السامى سيلغى الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات ، ويمكن وقف تطبيقها فى جميع الأمور الماسة بحرية المصريين فى استعمال حقوقهم السياسية حتى يتم إلغاؤها . وأنه مع قيام هذه الحالة الجديدة يمكن اشتراك الحكومتين فى عقد اتفاق حول « :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر ، (ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، (د) السودان». وشرح اللنبى هذه التحفظات مقارنا بينها وبين مشروع معاهدة كيرزون ، فالتحفظ الأول يتعلق بالقاعدة العسكرية، والثانى يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من المشروع، والثالث يستوعب المواد ٩، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ – ٢٦ . وقد تلكأت الحكومة البريطانية فى الموافقة على هذه الخطة، ثم طلب كيرزون إلى اللنبى كلا من وايموس وكلايتون المستشارين، فرد عليه اللنبى بأن المستشارين جميعا يوافقون على خطته ، وأن ارسال هذين المستشارين من شأنه تقويض مركز اللنبى فى مصر وقال «إذا قبلت اقتراحاتى بلا ابطاء فإنى مقتنع أنها ستؤدى الى تسوية دائمة للمسألة المصرية، أما إذا رفضت فلست أستشف بديلا عنها سوى تدابير القمع .. وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيرا » . فاستدعى اللنبى وايموس وكلايتون إلى لندن فى ٢٨ يناير ، وعادا فى ٢١ فبراير وما لبث أن صدر تصريح ٢٨ فبراير (٤٣) .

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حكم العلاقات المصرية البريطانية أربعة عشر عاما تالية حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ .

تضمن التصريح إعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادئ أولها «انتهت الحماية البريطانية علي مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة» ، ثانيها إلغاء الأحكام العرفية التى ضربت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور إصدار قانون التضمينات . وثالثها أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلى :

«(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان، «وذلك حتى يمكن بمفاوضات ودية غير مقيدة» إبرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور، مع إبقاء الحال على ما هو عليه حتى تبرم هذه الاتفاقات .

وقد أبلغ هذا التصريح من المندوب السامى إلي السلطان فؤاد، ومعه تبليغ لم يخرج مفاده عن مشروع المذكرة التى سبق أن أعدها اللنبى وأرسلها إلي كيرزون طالبا منه الموافقة على ارسالها إلي السلطان فى ١٢ يناير ، مما سبقت الاشارة إليه ، فكان التبليغ بمثابة مذكرة تفسيرية للتصريح ، وأشار إلى أن بريطانيا لم يلجئها إلى طلب الضمانات بالنسبة للقوات العسكرية إلا

الأوضاع العالمية والداخلية ، وأن وقتا سيجئ تكون فيه مصر مدعاة للثقة ، وأن الحكومة البريطانية لا تروم استخدام المستشارين المالى والقضائي للتدخل في شئون مصر وإنما هما فقط أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية . وأنه يمكن لمصر فورا إعادة منصب وزير الخارجية «والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر» وأن اقامة نظام دستورى برلمانى بمصر أمر يرجع إلى السلطان وإلى الشعب المصرى، وأنه بالنسبة لتعليق إلغاء الأحكام العرفية على صدور قانون التضمينات فإن المندوب السامى «على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية» .

ثم صدر تبليغ بريطاني إلى الحكومات الأجنبية عامة، تضمن إخطارها بالإنهاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحرية مصر فى اعادة وزارة الخارجية وتمهيد الطريق لتبادل التمثيل السياسى والقنصلى ، ثم ذكر «أن انهاء الحماية .. ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .. ولذلك فهى (بريطانيا) ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر .. مصلحة بريطانيا أساسية ، وتعد حكومة جلالة الملك كل محاولة

من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها» .

وفى ٤ مارس ١٩٢١ وجه اللنبى مذكرة إلى المستشارين البريطانيين بالوزارات المصرية تضمنت تعليماته لهم بمناسبة التعديلات الأخيرة، وتتلخص تلك التعليمات في :

١ - أن ادخال نظام المؤسسات البرلمانية فى مصر ، يتضمن مسئولية الوزراء أمام الهيئة النيابية المنتخبة، وهى مسئولية لا تتفق مع أى تقييد لسلطة الوزراء التنفيذية مادامت تلك القيود لا تستند إلى الدستور أو القوانين المصرية أو معاهدة ما .

٢ - فى مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين إلى تحديد جديد، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء ، آن الأوان لكى تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده حسبما يراه ضروريا ، وتنحصر مهمة المستشار فى بذل النصيحة للوزير، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالى باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والايرادات .

٣ - من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريبا إلغاء كثير من وظائف المستشارين ، على أن اثنين لابد أن يبقيا انتظارا لابرام

اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها ، وهما المستشاران المالى والقضائى .

٤ - لن يكون للمستشار المالي مقعد بمجلس الوزراء ، ولكن سيكون من واجبه أن يبقى على اتصال بجميع المسائل المالية التى تعرض على المجلس، وأن تكون له كافة التسهيلات التى تجعله على إلمام بالمسائل الداخلية في نطاق وزارة المالية، وأن تصله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المالية المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ مارس ١٨٨٤ .

٥ - يعني المستشار القضائى مستقبلا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبأعمال القوانين التى تمس الأجانب .

٦ - يترتب على المبادئ المبينة فيما سبق أن الموظفين البريطانيين الأقل درجة من المستشار سيصبحون فى المستقبل تحت سلطان الوزير وحده .

٧ - أن المندوب السامي ليتعاطف مع رغبة الحكومة المصرية فى التعجيل باحلال المصريين الأكفاء محل الأوربيين فى الوظائف الرسمية، فإذا تعذر ذلك وجب اتخاذ الاجراءات الضرورية لاعداد المرشحين المناسبين .

٨ - أن المندوب السامي لواثق من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الاوربيين المتقاعدين بروح السخاء

مادام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة(٤٤) .



تلك كانت جملة الوثائق البريطانية الأساسية التى رسمت تقريبا أسس العلاقات بين البلدين فى المرحلة المقبلة . ومجمل الأمر أن انهيت الحماية واعترف باستقلال مصر على أصرح ما كان سعد زغلول يطالب في مفاوضاته مع ملنر بشأن هذه النقطة . كما اعترف بحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى والقنصلى مع الدول الأخرى، واقامة نظام دستورى برلمانى يقوم على أساس المسئولية الوزارية أمام البرلمان ، وأن انهاء الحماية والاستقلال والتمثيل السياسى أمور تتعلق بصميم الوضع الدولى السياسى لمصر وبصميم العلاقات المصرية البريطانية. أما النظام البرلمانى فهو وإن كان «نظريا» لا يمس هذا الوضع ويعتبر أمرا متعلقا بالأوضاع المصرية الداخلية البحتة، إلا أن وجه اتصاله بالعلاقات المصرية البريطانية يتأتى من جهة التأثير الفعال للنظام البرلمانى فى تقييد السلطات البريطانية الفعلية فى الاشراف على أجهزة الحكم المصرية، لذلك فإن مذكرة ٤ مارس سالفة البيان ، هى أثر من آثار اعتراف بريطانيا بحق مصر فى إقامة النظام البرلمانى ، يذكر إسماعيل صدقى فى مذكراته ، وقد كان له ضلع كبير مع

عبدالخالق ثروت في المباحثات التي أسفرت عن صدور التصريح ، وكان وزيرا مع ثروت في الوزارة التي شكلت فور اعلان التصريح، يذكر أن ترتب على التصريح فضلا عن إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، تأليف لجنة الدستور وإعدادها له ، ووضع أساس إدارة البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها ، وإلغاء وظائف المستشارين الانجليز في وزارات الحكومة فيما عدا المستشار المالي والمستشار القضائي ، مع قصر مهمة هذين على إبداء الرأى والمشورة ، وابطال ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالي جلسات مجلس الوزراء . والبدء في احلال المصريين محل الأجانب في وظائف الحكومة ، وتبعية الموظفين الأجانب للوزير المصرى دون سواه ، والبدء في إلغاء الأحكام العسكرية (٤٥) .

ومن جهة ثانية اعترف الانجليز بأن ما يطلبونه من مصر هي ضمانات مؤقتة تمليها الأوضاع الدولية والداخلية . وأنه يمكن فيما بعد الاطمئنان إلى ما تقدمه مصر من ضمانات ، وأن تلك العبارة التي وردت في البند ٤ من التبليغ البريطاني للسلطان لتفيد استعداد الانجليز للتنازل عن شرط دائمية أية معاهدة تبرم بين البلدين ، أو بالأقل يمكن للجانب المصرى عند الضرورة الاستناد

إلى ما تفيده من هذا المعنى . كما أن ما ورد في البند ٥ بالنسبة لوظيفة المستشارين المالي والقضائي ليفيد اعترافا بقصر وظيفتهما على كونها أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل في شئون مصر الداخلية وهو أمر تضمنته مذكرة اللنبى في ٤ مارس ، وقد سبقت الاشارة ، أثناء الحديث عن مفاوضات سعد ملنر، أن سعدا وإن كان امتعض من ربط مسألة الامتيازات ووضع الأجانب بالعلاقات المصرية البريطانية ، فلم يكن يمانع من أن تتضمن المعاهدة ذكرا للمستشارين المالي والقضائي شريطة حصر اختصاصات الأول في شئون الدين العام وحصر اختصاصات الثاني في إبداء الاعتراض غير الموفق للتنفيذ بالنسبة لتطبيق القوانين على الأجانب ، وذلك حسبما ورد بمشروع الوفد لملنر في ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، وعلى أية حال فإن تلك المسألة وإن لم تكن حسمت بالتصريح ، فقد صار الموقف المصرى أقوى مما كان بشأنها وذلك في أية مفاوضات تجرى مستقبلا .

ومن جهة ثالثة ، فإن الانجليز احتفظوا لأنفسهم في التصريح بجملة تحفظات، تمنحهم مستقبلا امكانية تصرف شبه طليق حسبما تتراءى لهم مصالحهم في الظروف السياسية الراهنة والمتغيرة ، وتأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر

تحفظان يسندان وجودهم العسكرى بمصر . وحماية المصالح الأجنبية والأقليات تحفظ يبرر لهم مستقبلا التدخل فى الشئون الداخلية لمصر، والتصريح صريح فى ابقاء الحالة فى هذه الأمور على ما هى عليه ، أى المحافظة على الوضع الراهن ، وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى، محدود ومحاصر بالتبليغ البريطانى لتلك الدول من وجوب احترامها للعلاقات الخاصة التى تربط مصر ببريطانيا واعتبار تدخل تلك الدول فى شئون مصر عملا غير ودى منها لبريطانيا ، وهو ما أسماه اللنبى فى مراسلاته «مبدأ مونرو» بريطانى، يقرر دوليا اعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانية .

وإذا كان يمكن الاتفاق مع ما ذكره اللنبى فى مراسلاته لكيرزون من أن التحفظات تغطى كل ما طلبه الانجليز من مصر وفقا لمشروع كيرزون إلى عدلى يكن حسبما سلف البيان. فإن مشتملات التصريح لا يتعين النظر إليها فى وضعها الساكن ، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن الممنوح والممنوع وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات، تزن ذلك كنصوص جامدة ثابتة مجردة عن الحركة السياسية. إنما يتعين النظر إلى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى، وفى إطار الصراعات

السياسية التي انتجته والقوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتي تكسبه عملا مضمونه الفعلي .

إن مطالعة عبارات التصريح تكشف عن كونه يعطي ويتحفظ، ويطلق ويقيد، ويرمي بانصاف المعانى ، فهو صيغة للصراع السياسي ، ترسم بعض ضوابط إدارة هذا الصراع مستقبلا. وهو باليقين ليس حاسما لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له . هو بهذا المفاد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ، ولكن وفقا للعمليات السياسية التي تجرى بعده وفى ظله ، ويمكن أن تؤدى إلى استقلال فعلى لمصر أو إلى السيطرة الفعلية لبريطانيا ، وتترتب آثاره من خلال العمليات السياسية السابقة له واللاحقة عليه أيضا، وحسب ما تسفر عنه العلاقات بين القوى السياسية المختلفة ، التي يمثل نشاطها اللاحق عليه اسهاما فى تشكيله وتحديد معناه .

وأول ما يبدو في تصريح ٢٨ فبراير ، أن الانجليز قد اضطروا إلى إصداره اضطرارا ، ليتفادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة، على حد تعبير اللنبى فى مراسلاته مع كيرزون ، وأن ما حدث في ربيع ١٩١٩ عندما استحالت الحكومة ، كان أمرا أوجب على البريطانيين الحرص على تفادى تكراره مستقبلا بأى شكل .

ومن هنا كان إنهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، أمرا اضطر إليه مصدرو التصريح ، وهو كسب للحركة الوطنية لاشك فيه. وما كان يمكن انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة ، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعا جهدوا فى السعى إليه أربعين عاما منذ الاحتلال ، ولم ينجحوا فى اقراره إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ ، فأريد منهم أن يتنازلوا عنه بعد أربع سنوات ، فور انتهاء حرب عالمية خرجوا منها منتصرين .

والملاحظ أيضا، أن مشروع ملنر الأول (١٧ يوليو) لم يتضمن أكثر من تعهد بريطانى بسلامة مصر واستقلالها ، ومشروع ملنر الثانى (١٨ أغسطس) تضمن اعترافا باستقلال مصر دون الغاء صريح للحماية الأمر الذى كان مجالا لواحد من أهم تحفظات الرأى العام المصرى عند طرح المشروع عليه ، ثم جاء مشروع كيرزون ينهى الحماية صراحة ويعترف بأن مصر دولة ذات سيادة، فثمة ترق فى الصيغ البريطانية . ولكن صيغة منها لم تصل إلى صراحة صيغة تصريح ٢٨ فبراير وحسمها فى هذه المسألة . وفضلا عن ذلك فإن كل الصيغ السابقة كانت تطرح مقابل عقد المعاهدة التى تمثل رضاء مصريا لما تتضمنه تلك المشاريع من وجود بريطانى عسكرى وسياسى فى مصر، أى مقابل حصول

بريطانيا على الشرعية حسب تعبير ملنر، كان ذلك موقفا ثابتا فى المفـاوضـات وكـشـفت عنه أيضـا ذات الصيغ التى وردت فى المشاريع. ودل ذلك على أن بريطانيا كانت تصر فى المساومة السياسية على أن انهاء ها الحماية واعترافها باستقلال مصر، يكون هو كل ما تقدمه لقاء اقرار المصريين لشرعية وجودها ، فجاء تصريح ٢٨ فبراير ، بصورته الحاصلة من جانب واحد ، ينهى الحماية ويعترف بالاستقلال بغير مقابل أداه المصريون ، وبهذا صار فى مكنة المفاوض المصرى الوطنى فى أية مفاوضات لاحقة أن يتمسك بخروج مسألة الحماية والاستقلال من نطاق المساومات . وهذا ذاته ما صنعه سعد زغلول فى مفاوضات ١٩٢٤ على ما سيجئ . وما تلزم الاشارة إليه هنا أنه إذ كان مبدأ إنهاء الحماية كسبته مصر بجهاد ثورة ١٩١٩ ، فإن كسبها إياه بغير مقابل من معاهدة أو اتفاق إنما كسبته بسبب هذه الصلابة التى وقفت بها الحركة الوطنية المصرية فى كافة المباحثات والمناورات والمفاوضات التى جرت فى الأعوام الثلاثة السابقة على التصريح ، وبهذا استردت مصر استقلالها السياسى - أيا كانت التحفظات عليه - دون أن تدفع ثمنا سياسيا ما يقيد الحركة الوطنية مستقبلا فى سعيها لاتمام هذا الاستقلال ..

والحاصل ، إنه إذا كانت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير تتحدد في صورتها الفعلية في مسألة القاعدة العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك ووجود المستشارين المالى والقضائي واستغلال الامتيازات الأجنبية للنفوذ إلى مراقبة السياسة المصرية، فإن تلك المسائل قد انفصلت سياسيا عن مسألة الحماية والاستقلال، وصارت وحدها مجال المفاوضات والمساومات السياسية مستقبلا ، لم يكن الانجليز بهذا مفرطين، ولا كانوا يقصدون بطبيعة الحال التسليم النهائى الثابت ببعض من حقوق مصر . إنما كانوا يتراجعون من أجل الالتفاف والتطويق ، لقد عرفوا أن حكومة مصر مستحيلة عليهم بغير رضاء المصريين . فكان سعيهم أن يخلقوا أو يشكلوا رضاء مصريا يقبلهم ويسع وجوده السياسى والعسكرى ، فاوضوا سعدا ليعجموا عوده فوجدوه عصيا ولا يلين، ووجدوا طلبتهم فى معتدلى الوفد وقتها وعدلى يكن، فسعوا سعيهم ليسيطر هؤلاء على الوفد ومحاصرة سعد ، فلما لم يستطع هؤلاء ، خرجوا على الوفد ليقسموه ويحصلوا من شعبيته على نصيب ، فلما لم ينقسم ، حاولوا ضربه بتولى عدلى الوزارة وقمع الوفديين، فلما لم تصب سهامهم بدأ مسلك جديد تأتى به تصريح ٢٨ فبراير .

وأن تتبع التنازلات الانجليزية الجزئية فى المسألة المصرية، ليكشف عن أنها تنازلات كانت تستخلصها الحركة الوطنية بثوريتها وتشددها في المفاوضات ، ولكن كان الانجليز يقدمونها ويعلنون عنها فى ظروف وفي سياق سياسي يقصد به اثقال موازين المعتدلين وتقويتهم سياسيا على حساب الحركة الوطنية ، قدم ملنر مشروعه الثانى ليدعم الاتجاه المعتدل فى الوفد ، وقدمت الحكومة البريطانية إعلان أن الحماية تعتبر علاقة غير مرضية لتقوية عدلى يكن قبيل تشكيله الوزارة .

وإذا كان كيرزون قد سد السبيل أمام عدلى على الوجه غير الكريم الذى سلف بيانه، فذلك أنه لا قوة لحاكم لا تثق به أغلبية شعبه ، ثم قدموا تصريح ٢٨ فبراير لتقوية الاتجاه المعتدل ذاته في شخص عبدالخالق ثروت قبل اعلانه عن تشكيل وزارته ، وصحب ذلك ضرب الوفد بنفى سعد وبعض من أصحابه واعتقال آخرين وممارسة القمع مع النشاط الوفدى والوطنى عامة . وكان الترقى فى التنازلات البريطانية مصدره ، تقدير حجم الجرعة التى يمكن بها تقويم المعتدلين للوقوف فى وجه المعارضة الوطنية ، وكلما فشلت واحدة زيدت التالية ، ومن هنا يظهر أن هذا الترقى لم يكن مصدره ، مهارة المعتدلين ، فقد كانوا قابلين أول شئ وأى

شئ عرض عليهم كما نعتهم سعد من قبل ، ولكن كان مصدره صلابة الحركة الوطنية، سواء كانت هى المفاوض المباشر أو كانت فى المعارضة ، وأن الانغلاق البريطانى فى وجه عدلى يكن ثم التسليم بعده مباشرة بتصريح ٢٨ فبراير ، مهما كانت نواقصه - ليكشف عن أن سبب ذلك يكمن فى المقاومة العنيفة الشرسة التى نشط بها الوفد وسعد خلال مفاوضات عدلى كيرزون ، وأن ما انطوى عليه التصريح من كسب إنما ينضاف إلى ثمار جهاد الحركة الوطنية المصرية .

كان سعى الانجليز إذن ، أن ما تكسبه الحركة الوطنية منهم، يعطوه للمعتدلين لا لها ليقووهم عليها وليستطيعوا استرداد ما أعطوه من خلال حلفائهم المعتدلين ، وهكذا كانت خطتهم فى تصريحهم ٢٨ فبراير، أن يدفع الانجليز ثمنا معجلا بغير مقابل حال، يدفعوه لحلفائهم ويستثمره هؤلاء سياسيا فى مصر ليقووا على خصومهم الوفديين وليمكنهم تولى الحكم، ثم يردوه من خلال ما عسى أن يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات ، فيؤدى المقابل ويتحقق مشروع كيرزون على مرحلتين بعد أن استحال تحقيقه على مرحلة واحدة ، وان ضرب الوفد ونفى قيادته كان جزءا من هذه الخطة . وأفيد ما فيه ليس مجرد عزله عن

معارضة التصريح والكشف عن نواقصه ، ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التى يعد فيها الدستور وتجرى الانتخابات ليتولى الحكم الاحرار الدستوريون ، حزب المعتدلين الذى شكل فى تلك الفترة . ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد حزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحليين وهم الملك والأحرار الدستوريون ، وأن المسألة الوطنية صارت وثيقة للمسألة الديمقراطية ، وأن مسألة مَنْ من هؤلاء يمسك السلطة ليتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير. هل يكون مقدمة لإتمام استقلال فعلى لمصر، أم مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية . هل سيعتبر انهاء الحماية استردادا لبعض حقوق مصر لا تدفع لقاءه ثمنا بل تطالب بالمزيد ، أم ستدفع هذا المقابل المحدد فى مشروع كيرزون ، بما فيه من اعتراف مصرى بالوجود العسكرى والسياسى البريطانى الطليق فى مصر أرضا ودولة وسياسة .

الوفد والتصريح :

وقف الوفد وسعد زغلول ضد تصريح ٢٨ فبراير وقفة عنيفة ، اعتبره سعد فى إحدى خطبه «أكبر نكبة على البلاد» (٤٦) وقال

فى خطبة أخرى «نحن الوطنيين لا نعتبره إلا خيانة كبرى للبلاد» (٤٧)، وأن المعارضة الوفدية للتصريح لتفهم فى ضوء ما سبق بيانه عنه ، والحاصل أن الموقف السياسى من حدث ما ليختلف عن الموقف التاريخى من الحدث ذاته ، الموقف الأول ينظر إلى حدث لم يكتمل ولم يتحدد بعد نوع الآثار المترتبة عليه وحجمها ، والثانى ينظر إلى حدث تكامل بآثاره ونتائجه ، الأول ينظر إليه من خلال ما قبله وما يعاصره ، والثانى ينظر إليه من خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما بعده أيضا .

الأول ينظر إليه باعتباره واحدا من بدائل عدة تتداولها القوى السياسية المتصارعة ، والثانى ينظر باعتباره الواقع الذى تم ، الأول ينظر إليه نظرة مساهم فى صنعه ومساهم فى تحديد نوع الآثار المترتبة عليه ، والثانى ينظر إليه نظرة تحليل له فى سياقه الزمنى ، وتصريح ٢٨ فبراير كما مرت الاشارة ، لم يكن حدثا باتا منغلقا بآثاره ، أى محسوم النتائج منذ صدوره ، ولا يوجد حدث تاريخى محسوم النتائج منذ وقوعه ، إنما هو حدث يراد منه تشكيل أحداث أخرى ويجرى الصراع بين القوى المختلفة حول ذلك .

وقد نظر الوفد إلى التصريح باعتباره جزءا من مشروع سياسى متكامل ، أجزاؤه الأخرى سبق بيانها ومنها ضرب الوفد

وتقوية المعتدلين الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ووضع الدستور على قدهم بما يمكنهم من تولى الحكم والتفاوض مع الانجليز بشأن التحفظات ، وأن تلك الصورة التى تتجمع جزئياتها للباحث بطول الأناة فى جمع المادة التاريخية وتركيبها ، تلك الصورة ليلمسها معاصرو الحدث بحكم المعايشة والمشاهدة المباشرة ، يصف سعد زغلول يوم صدور التصريح بقوله «فى هذا اليوم عينه أنزلونى من معقلى، أخرجونى من سجنى، فصلونى عن أبنائى واخوانى، ووضعونى فى سفينة حربية مكثت فيها يومين وهى لا تتحرك .. فعلوا هذا فى اليوم الذى أعلنوا فيه ذلك التصريح وصعدت فيه وزارة تردت إلى منصة الحكم، لأنهم أرادوا أن يمدوا لهم يدا بكتاب وأخرى بسيف، فلم يكن إلا أن مزق سيفهم كتابهم .. وهكذا فهمت الأمة جميعها صغيرها وكبيرها هذا الدليل المادى .. إن تصريح ٢٨ فبراير خدعة خادعة .. » (٤٨) ، وعاد يشير إلى القصة نفسها وارتباط التصريح بقمع الحركة الوطنية ودلالة ذلك فى خطابات أخرى ، حتى أطلق عليه «استقلال بالنبوت» .

ومن هنا كان الهجوم الوفدى على التصريح هجوما على المشروع البريطانى كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لما كسبت مصر شيئا ، بل تكون خسرت حركتها الوطنية .

وإذا كان يراد ضرب الحركة الوطنية وعزلها عن الحركة السياسية المصرية فى الفترة التى تلى العمل بالتصريح ، فقد كان لابد للوفد أن يركز سهامه على الأحرار الدستوريين، القوة السياسية التى أريد بالتصريح تقويتها على حسابه ، والتى كان الانجليز يضمنون بها تنفيذ التصريح لصالحهم ، وذلك مصداقا لقول كيرزون إلى عدلى يكن «كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا .. من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك». (٤٩) وقد سبقت الاشارة إلى ما ترتب على التصريح من تحويل الصراع الوطنى إلى صراع داخلى بين الوفد وبين الاحرار الدستوريين أو الملك ، فكان لابد للوفد من هزيمة الأحرار الدستوريين لا باعتبارهم خصوما فحسب، ولكن لأن هذه الهزيمة هى الشئ الوحيد الذى يفقد الانجليز «معاونة الرجال ذوى النفوذ» ويمكن بذلك أن يستخلص كسب ما من التصريح . وقوى هذا العامل مع نهايات ١٩٢٣ عندما عاد سعد زغلول من منفاه ، وأطلق سراح الوفديين، وكان الدستور قد صدر وكانت المعركة الانتخابية الأولى تدور سجالا ، واستقطب بها الموقف تماما بين الوفد والأحرار ، وإذا كان أريد بالتصريح تقوية الاحرار ، فقد الزم الوفد أن يضعف الاحرار بالتصريح ذاته باعتبار مساهمتهم فى التخطيط له وإعداده مع

اللنبى ، وخاصة ثروت وصدقى ، وقد أشار سعد فى خطاب له إلى النمط الذى سيجرى تنفيذ التصريح وفقا له على أيدى الأحرار الدستوريين بقوله : إن ثروت وصدقى «تعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولى الوزارة ، كالتعهد بعدم الدخول فى اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامى، وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الأجانب من غير رضائه ، سواء كان ذلك فى الجيش أو البوليس أو فى غيرهما من الوظائف ابتداء من مدير، ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص إيرادات مصلحة عمومية للوفاء بأى تعهد من غير موافقة المستشار المالى ..» ، ثم قال «أية خيانة أكبر وأشنع من أن يتفق رجلان من الأمة مع خصومها على أن ينفذا فيها سياستهم المضرة .. » (٥٠) .

ولم يخن سعدا ذكاؤه القانونى عندما نظر إلى التصريح ، ما اعترف به من استقلال وما تحفظ به عليه ، فوجد فيه شركا فقال : «أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئا فقول غير صحيح وغير حقيقى ، أننا إذا قبلناه لا نأخذ شيئا ونكون أعطينا أنفس الأشياء .. أننا عملنا لرفع الحماية عنا فإذا قبلناه انتهينا لا بأن تثبت الحماية فقط بل بأن نشرك الأجنبى فى حكم بلادنا (٥١) » .

إن التصريح صدر من جانب واحد ولكنه يفتح الطريق لتبادل الحقوق والالتزامات أى للمعاهدة ، الجانب البريطاني يقوم بانهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، والجانب المصرى مطالب بتقديم ما يحقق «التحفظات» فإذا تورط مصرى فى إعلان قبول التصريح إجمالا ، فإنه يكون فى الحقيقة قد أعلن قبوله للتحفظات ، أى تورط فى تقرير حقوق عليه لبريطانيا أى عقد معاهدة ، أما حقوقه هو الواردة بالتصريح فلا تحتاج بداهة الى قبول منه ، لذلك كان لابد فى العمل السياسى الوطنى المعاصر للتصريح ، أن يرفض التصريح ، لأن الرفض هو الوسيلة الوحيدة لعزل التحفظات عن الاعتراف الحاصل بالاستقلال، وصف سعد التصريح مرة بقوله «كمن يقول لآخر إنى أعطيتك ألفا إلا ألف .. فهذا التصريح من غير التحفظات مليح الملاحة كلها وجميل كل الجمال ولكنه بهذه التحفظات هو الحماية بعينها » (٥٢) .

والحق كان سعد والوفد دائما مشدودى البصر إلى الاحتلال لا إلى الحماية فحسب، والفرق بين الحماية والاحتلال في السياسة المصرية وقتها، هو الفرق بين الأحرار الدستوريين والوفد .. وأصل الاستعمار البريطاني لمصر هو الاحتلال العسكرى لها ، الذي أمكن به أن تنفذ السلطة البريطانية الفعلية إلى أجهزة

الحكم المصرى لذلك كان شعار الحركة الوطنية منذ نموها بعد الاحتلال ، ومن بدايات القرن العشرين هو الجلاء لتواجه به الاحتلال العسكرى ، واستمر ذلك حتى ١٩١٤ حيث فرضت الحماية على مصر ، وقد تعلق نظر معتدلى الوفد «ثم الأحرار الدستوريون» بعد الحرب العالمية الأولى بانهاء الحماية فحسب، وكان معنى الاستقلال لديهم مقصوراً على إنهاء الحماية ، بينما تعلق بصر الوفد والحركة الوطنية بالاستقلال التام من حيث كونه إنهاء للحماية وجلاء للقوات الأجنبية عن مصر ونفيا للنفوذ البريطاني عن الحكومة المصرية . كتب اللنبى إلى كيرزون يقول أن الفكرة فى برنامج عبدالخالق ثروت «هى أن ترجع مصر إلى الأحوال التى كانت سائدة فى مصر فى ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية» (٥٣) أما عن موقف الوفد فقد ذكر سعد أن أبسط الفلاحين يعرف الاستقلال «بأنه خروج الانجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم » ، وتساءل ماذا يفيد مصر من لفظ الاستقلال، «وجنود الانجليز يروحون ويغدون فى أرضها ويقيمون فى ثكناتها وطياراتها تحلق فى سمائها وفوق رءوسها وموظفوها فى المالية والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون فى جميع الشئون الداخلية» ، وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر «مهددة فى كل وقت بوجود عساكر الاحتلال فى مصر » (٥٤) .

حكومة الوفد والتصريح :

أفرج عن سعد زغلول فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ ، فترك معتقله بجبل طارق إلى فرنسا للاستشفاء ، وأفرج عن باقى المنفيين فى سيشل فى ١٤ مايو وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وعاد سعد إلى مصر فى ١٧ سبتمبر فاستقبل بمثل ما استقبل به فى عودته الأولى فى أبريل ١٩٢١ ، وخاض الوفد معه الحملة ضد الأحرار الدستوريين وتصريح ٢٨ فبراير ، وقاد المعركة الانتخابية التى أسفرت عن كسب الوفد أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يحصل الأحرار إلا على ستة مقاعد ، وسقط أقطابهم أمام مرشحى الوفد، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصمهم الوفد ومنهم يحيى ابراهيم رئيس الوزراء ، وحصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد وبذلك تهيأ الوفد و سعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة .

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة، وهزيمة الأحرار، كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح ٢٨ فبرير، فلم يتحقق لواضعى التصريح أن يحصلوا على «معاونة الرجال ذوى النفوذ» لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ ولا أمكن للتصريح أن يقويهم

على حساب الوفد . وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز، وظهر أن نتيجة أعماله ليست - على الأقل - مضمونة الكسب للانجليز على ما كان يؤمل اللنبى.

والحاصل أن سعدا و الوفديين والوطنيين عامة، ترددوا فترة فيما اذا كان من الملائم أن يرأس سعد الوزارة، و ذلك حذر المواجهة الرسمية مع الاحتلال التى قد تكشف عن ضعف الجانب المصرى، وحذر أن يكون توليه الوزارة مما يفيد اعترافا على وجه ما بتصريح ٢٨ فبراير. فلما حسم الأمر لصالح تشكيل سعد الوزارة، حرص على أن يذكر فى جواب قبول الوزارة الذى أرسله الى الملك فؤاد فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادئ الوفد «التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ..» وتحفظ فى صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر «اعترافا بأية حال أو حق استنكره الوفد المصرى» قاصدا بذلك تحفظات تصريح ٢٨ فبراير. فلما افتتح البرلمان فى ١٥ مارس أشار إلى «مهمة تحقيق استقلالها «البلاد» التام بمعناه الصحيح» وان حكومته مستعدة

للتفاوض مع بريطانيا «مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان..» ثم أشار الى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله «وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال» وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد ، مع استهداف الاستقلال التام الحقيقى، وأن تولى الوزارة لا يعنى اعترافا بتحفظات التصريح ، مع الحرص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة لاتعترف بامتياز ما لدولة ما يخالف الاستقلال التام ، وفى هذا رفض التبليغ البريطانى للدول الأجنبية باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانى ، على ما سلفت اليه الاشارة .

وقد حدث فى ٢٥ فبراير أن أجاب رامزى ماكدونالد رئيس بريطانيا على سؤال بمجلس العموم ، فذكر أن حكومته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ، واستقبل جوابه فى مصر بموجة من السخط والاحتجاج ، وتوجهت مظاهرة للطلاب الى سعد فى وزارة

الداخلية حيث خطب فيهم بأن لكل أن يصرح بما يشاء ، ولكن برنامج وزارته يفيد عدم الارتباط بأية تعهدات سابقة . ولم يمض يومان حتى أصدر الوفد بيانا بمناسبة مرور عامين على صدور التصريح احتج فيه على التصريح واستنكره واستنكر حديث ماكدونالد الأخير . ووصف التصريح بأنه خدعة هائلة «دبرها المستعمرون من الانجليز وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن» ومن أهم ما جاء فيه أن التصريح نكبة وطنية كبرى «لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه . ذلك لأنه يجعل مشروعا ما كان الى اليوم غصبا ، اذ يمنح انجلترا لأول مرة فى تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربعة ، هى فى الواقع كل شىء » «٥٥» ودل هذا البيان على أن موقف الوفد هو استخلاص الاعتراف بالاستقلال وحده وتخليصه من التحفظات بالهجوم على التصريح حذر أن يئول أى موقف غير مهاجم على أنه قبول للتحفظات .

وبالنسبة لوجود القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، فقد حدد سعد موقف وزارته في جواب ألقاه بمجلس النواب على سؤال عن المفاوضات فى ١٠ مايو ، قال : «إنى أرى أن هناك تناقضا بينا بين الاستقلال ووجود الاحتلال» فلما سئل عما اذا

كان «وجود الجنود البريطانية فى أية بقعة بوادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال قال «نحن متفقون على أن هذا تناقض وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال» ثم أجاب على سؤال آخر بأنه كرئيس للحكومة وللوفد يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأن حكومته لا تدخل مفاوضة الا حرة من كل قيد « والا مستنكرة محتجة على أن للانجليز حقا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع» فلما سئل عن تصريحات ماكدونالد فى ٨ مايو من تقيد حكومته بالتصريح ، قال إنه لايرتبط بما يصرح به رئيس وزراء بريطانيا ، ولكنه يرتبط بالدعوة التى ترد إليه ، فإن كانت مطلقة دخل المفاوضة طليقا من كل قيد و«إنى لا أدخل فى المفاوضات الا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وإن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ولا أقرب منها بل لا أبقى فى الحكومة أيضا» ثم أدلى بحديث لمراسل التايمز فى ٢١ مايو ، أكد فيه تصريحاته السابقة «وأن دخوله فى أية مفاوضة لايجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر ...» وأنه يرفض المفاوضة طبقا لما صرح به ماكدونالد على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، ثم قال «إنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية

والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية» ثم استنكر دعوى بريطانيا حماية قناة السويس كطريق للمواصلات ، وهو التحفظ الأول فى التصريح الذى يبرر به الانجليز وجودهم العسكرى بمصر فقال «حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام للملاحة ، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها ، وهى مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى..» ثم أشار الى إدراكه لأن حكومة ماكدونالد «حزب العمال» لاتستطيع اتمام تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا ، ولكن «لاتنتظر منى بلاشك أن أقوى مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر» «٥٦».

أما بالنسبة للموظفين البريطانيين ، فان الحكومة الوفدية وإن لم تتخذ موقفا حاسما بشأنها ، فقد تشكلت ـ من خلال المواقف الجزئية والتصريحات الرسمية ـ ملامح سياسة تفيد لو قدر لها التمام إقصاء الهيمنة البريطانية عن أجهزة الحكم المصرية . يذكر الأستاذ الرافعى ضمن أهم ما اتخذ البرلمان الوفدى من قرارات . حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى

مصر من الميزانية ، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢ ولم تنقطع الا فى ١٩٢٤ «جلسة ٢٣ يونيو» وكذلك ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة المصرية لدى الشركات الأجنبية بدلا من اختيار أجانب لهذا العمل «جلسة ١٥ يونيو» فضلا عن الشروع فى تقرير استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية وسحب الودائع المصرية من بنك انجلترا «جلسة ٩ يونيو» «٥٧» والأهم من ذلك فى مسألة الموظفين مايذكره اللورد لويد من أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بدمج ميزانيتى كل من المستشارين المالى والقضائى بالميزانية العامة لكل من وزارة المالية والحقانية ، وكان ذلك هو الخطوة الأولى تجاه نفى سلطة كل من هذين الموظفين فى التدخل الفعال .. وما لبثت حكومة الوفد فى أواخر عهدها أن شرعت فى رفض تجديد عقد اشتغال سير أموس المستشار القضائى فى ١٨ نوفمبر «٥٨» وفى ١٧ مايو أجاب سعد بمجلس النواب على سؤال عن سردار الجيش المصرى ، وكان انجليزيا دائما منذ بداية الاحتلال فقال «إن سردار الجيش المصرى هو موظف ومرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية ، ولا يتفق مع كرامة الدولة

المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هذا كان من قبل . ويجب علينا أن نمحوه . كما أن إقامة السردار بالسودان لايتفق مع مصلحة العمل . وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لإزالة ذلك ... كلنا ولاشك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل مايتعلق به مصريا ، هذه أمانينا وهذا مانسعى اليه..» وفضلا عن ذلك كانت الحكومة تنهج سبيل المناوأة لكبار الموظفين البريطانيين حضا لهم على اعتزال العمل «٥٩» . ثم كان تعيين محمود فهمي النقراشي وكيلا لمحافظة القاهرة ثم وكيلا لوزارة الداخلية ، مما قصد به اقتحام الوزارة الوفدية لأجهزة الأمن التي يشرف عليها البريطانيون بواسطة موظفيهم الكبار . وقد أثار ذلك حذر الانجليز بالنظر الى هذا الهدف، وبالنظر الى أن النقراشي كان من أصلب العناصر وقتها ومن النشطين في التنظيم السرى للوفد من قبل .

وفضلاً عن ذلك ، فان مسألة تعويضات الموظفين الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة ، كانت من المسائل التي أولاها الانجليز أهمية خاصة في مفاوضاتهم منذ ملنر وضمنوا مشروعاتهم

نصوصا تضمن التعويض السخى لهؤلاء الموظفين . ولم يكن المفاوض المصرى يمانع فى مبدأ المعاملة السخية لهم سواء كان سعديا أم عدليا ، وبعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير وأعد الدستور وآذن عدد الموظفين الأجانب فى مصر بالنقصان بناء على ماثبت فى مذكرة اللنبى فى ٤ مارس ١٩٢٢ التى سلفت الاشارة اليها ، أصدرت وزارة يحيى ابراهيم القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تضمن أحكاما بما يحصل عليه التاركون من تعويضات سخية ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية كتبا فى هذا الشأن تضمن أن يكون لتلك الأحكام قوة المعاهدة الدولية فلا تستطيع مصر من جانب واحد بعدها تعديلها ، وحاول سعد بعد توليه الوزارة أن يعدل من تلك الأحكام فلم يوافق الانجليز ، وأثير الموضوع بمجلس النواب ، ودفع نواب الحزب الوطنى سعدا لأن يستنكر هذا القانون ويعتبره «ضربة على الخزانة ونكبة على أموال الأمة وأنه سابق لأوانه ، بل أقول إنه مخالف للدستور» «جلسة ٢٤ يونيو» ورغم أن سعدا أبقى العمل بهذا القانون باعتباره اتفاقا انعقد بين الحكومتين فلا يملك طرف واحد وقفه . إلا أن الاثارة التى حدثت بشأنه تركت ظلالا كثيفة على العلاقات بين البلدين .

الباب الثانى

السودان فى السياسة المصرية

(١)
السودان بين مصر وبريطانيا

بريطانيا والسودان :

السودان لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ووجه الصعوبة أن الانجليز مع رفضهم العنيد الاستجابة لمطالب مصر فى الاستقلال والجلاء ، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة فى الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان ، ووجه التعقيد أن الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادى المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لايشترك فيها السودانيون ، مع مطالبتها فى الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر ، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية ، وبدت السودان «مطلبا» لمصر وليست شريكا فى كفاح جامع من البلدين ، وبدا التناقض بين التكوين المصرى القاصر للحركة الوطنية وبين هدفها السودانى رغم أنه هدف يتعلق باستقلال السودان وجلاء الاستعمار عنه .

توحدت السودان مع مصر على عهد محمد على بطريق الضم العسكرى ، وهو أسلوب لتكوين الدول وتوحيد الشعوب لم يكن شاذا فى التاريخ حتى القرن التاسع عشر ، بل يبدو أنه كان النمط الغالب لحركات التوحيد خلال ذلك القرن . وكما أن نهضة مصر قد بدأت على يد هذا الوالى من خلال المؤسسة العسكرية وبواسطة الحكم الفردى المستبد ، فان حركات التوحيد كان يمكن أن تجرى على النمط نفسه . وفى نطاق هذا السياج ، كان يمكن أن يجرى على مدار السنين الامتزاج بين البلدين ، مستندا الى اشتراك المصريين مع غالبية السودانيين فى اللغة والدين «الاسلام والمسيحية» وتشابه العادات والطباع ، فضلا عن المصالح المشتركة التى يجمعها نهر النيل ، وفضلا عن الاشتراك فى مقاومة حكم استبدادى واحد ومقاومة الغزو الاستعمارى الغربى ، وهى مقاومة تصاعدت فى انتفاض كل من الشعبين فى الثورتين العرابية والمهدية فى السنين الأولى للثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كان يمكن ذلك لولا أن سقطت مصر فى تلك الفترة فريسة للمطامع الأوربية عامة وللاحتلال البريطانى خاصة . وقد احتل الانجليز مصر وهزمت الثورة العرابية وأمر الاحتلال باخلاء الجيش المصرى للسودان فى ١٨٨٤ فلما استقال شريف باشا ، رئيس الوزراء رافضا طلب الاخلاء ، حل محله نوبار ليلبى نداء

الانجليز ، وفى ١٨٩٦ بدأت العودة للسودان بقوات الجيش المصرى وقيادة بريطانية على رأسها اللورد كيتشنر . وسقطت السودان فى ١٨٩٨ .

تبدأ المسألة السودانية فى السياسة المصرية باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التى عقدها المعتمد البريطانى اللورد كرومر مع وزير خارجية مصر بطرس غالى باشا ، وبها نشأ الحكم الثنائى للسودان ، وبها سيطر الانجليز منفردين عليه ، حتى لم يعد لمصر فيه إلا علم على سارية وعمامة على رأس قاضى القضاة ودعاء للخديو فى خطبة الجمعة ، نصت الاتفاقية على أن يعين حاكم عام للسودان يجمع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية ، يعين بقرار من خديو مصر بناء على طلب الحكومة البريطانية «مادة ٣» وهو من يصدر القوانين التى تسرى على السودان ويبلغها الى المعتمد البريطانى بالقاهرة والى مجلس النظار المصرى «م٤» ولا تسرى على السودان القوانين المصرية ولا الامتيازات الأجنبية ولا تمتد إليه سلطة المحاكم المختلطة «م٥ . ٦ . ٨» ولا يعين قناصل أجانب به الا بموافقة بريطانيا «م١٠» ، ويعتبر السودان كله تحت الاحكام العرفية فلا ترفع عنه إلا بقرار من الحاكم العام «م٩» . وكانت مدينة سواكن خارجة عن الاتفاقية لأن مصر لم تكن جلت عنها من قبل ، فأجرى اتفاق ثان فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ ضم سواكن الى نظام الاتفاقية الأولى .

عين كتشنر حاكما عاما ، يعاونه رينجالد وينجت رئيسا للمخابرات وسلاطين باشا ، ثم حل وينجت محل كيتشنر في ديسمبر ١٨٩٩ حتى ١٩١٦ ثم السير لى ستاك حتى اغتيل بالقاهرة في نوفمبر ١٩٢٤ ، وكان كل من هؤلاء سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان ، وعلى يدى وينجت خاصة تم بناء أجهزة الدولة هناك ، تبلورت الادارة السودانية تحت الحاكم العام في ثلاثة سكرتيرين : مالى واداري وقضائى لكل منهم مساعد ويتبع كل منهم مديرو الادارات المركزية، وفى ثمانية مديرين وثلاثة محافظين يحكمون الاقاليم الأحد عشر ، ويتبع كل من هؤلاء مفتشون على رأسهم مفتش عام يتصل بالحاكم العام رأسا كمستشار له . ويتبعهم مأمورو المراكز ووكلاؤهم ، وكان كل هؤلاء من الانجليز فيما عدا مأمورو المراكز ووكلاؤهم فقد كان غالبيتهم من المصريين ، كما كان كلهم تقريبا من ضباط الجيش باعتبار خضوع السودان للحكم العرفى العسكرى بنص الاتفاقية ، الحاكم العام كحاكم عسكرى عرفى يجمع فى يديه سلطات التشريع والتنفيذ والاشراف على القضاء ، كسلطة فردية استبدادية كاملة مطلقة . وهم جميعا إلا ما ندر بريطانيون أو مصريون من رجال الجيش المصرى ، وبهذا تحققت السيطرة

البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون وقتها وظائفه القيادية ، وضمن الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم ، وفى ١٩١٠ أنشىء مجلس الحاكم العام كمجلس استشارى يضم السكرتيرين الثلاثة وعددا آخر من الانجليز، ويناقش الميزانية والقرارات المهمة ، ولم يكن فيه فى أى وقت مصرى واحد ، ويجرى اختيار الموظفين كلهم انجليز وغير انجليز بواسطة الحاكم العام . بغير رأى ولا مشورة من مصر .

فى السنوات الأولى لاحتلال السودان ، أدخلت الادارة الانجليزية مجموعة من القوانين توخت فى معظمها أن تجىء على نسق القوانين الانجليزية بالهند ، ومنها قانون حجج الأراضى وقانونا العقوبات والإجراءات الجنائية «١٨٩٩» وقانون القضاء المدنى «١٩٠١» وقانون المحاكم الشرعية «١٩٠٢» . واستهدفت من ذلك فصل البناء التشريعى بالسودان عن مثيله بمصر ، واطرد إصدار التشريعات بأمر من الحاكم العام وحده وفقا لاتفاقية الحكم الثنائى ، أما صلة مصر بهذا الأمر فيلزمها بعض التفصيل، إذ أعد كرومر مشروع اتفاقية ١٨٩٩ متضمنة فى مادتها الرابعة، أن الحاكم العام يصدر القوانين بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من الحكومة المصرية ومن الحكومة البريطانية

«المعتمد البريطانى» ، أما القرارات الادارية والتنفيذية قليلة الأهمية فتصدر من الحاكم العام مباشرة ، ويكتفى بتبليغها بعد صدورها الى كل من المعتمد البريطانى ومجلس النظار المصرى ولكن كرومر عدل عن ذلك ، واقترح على حكومته فى ١٤ يناير ١٨٩٩ حذف أية إشارة الى السلطة المصرية على قوانين السودان، مبررا الحذف بالحرص على صيانة السودان من نفوذ الامتيازات الأجنبية اليه من خلال السلطة المصرية ، ومبررا إياه أيضا بأن تلك السلطة من شأنها الانتقاص من سلطان الحاكم العام أمام السودانيين ، ويبدو أنه أقنع الحكومة المصرية بهذا التعديل ، وكانت تلك الحكومة سهلة الاقناع بأى نصح «ملزم» يبديه كرومر، بأن ثمة التزاما غير مكتوب يوجب على الحاكم العام عرض مشاريع القوانين عليها قبل اصدارها رغم الحذف، وفى يوم ابرام الاتفاقية أرسل كرومر الى كيتشنر صورة منها ، وأوصاه بوجوب اطلاع رئيس مجلس النظار المصرى على أى اجراء مهم ليوافق عليه قبل اصداره «٦٠». واستمر اتباع هذا التقليد حتى ١٩١١ عندما كان كيتشنر معتمدا بريطانيا بالقاهرة فقرر اصدار القوانين هناك بمجرد موافقته ، والاكتفاء بتبليغها الى مجلس النظار المصرى بعد صدورها ، ولا يبدو أن كيتشنر استشار مصر

وأبلغـها بهـذا التـعـديل ، ولايظهـر أن حكومـة مـصـر أبدت أدنى احتجاج ، وقد لاتكون لاحظت أن تغييرا حدث، وجرى الأمر بعد ذلك على أن يرسل الحاكم العام مشروعاته الى المعتمد البريطانى الذى يناقشـها مع المستشـارين المالى والقضـائى بصـفتـهما البريطانيـة لابحكم كونهما موظفين فى حكومـة مـصـر ، ثم ترد للحاكم العام لاصدارها حسب التوصيات وتطبع فى «السودان جازيت» ثم بعد ذلك ترسل صورة منها الى المعتمد البريطانى ، ومنه الى المستـشـار المالى ، ومنه الى سكرتيـر مـجلس النظار المصـرى ، وبذلك تكون الحكومـة المصـرية قد أخطرت «٦١» وقد تأكد انفصـال السودان عن مصر من الناحيـة القانونية بحكم أصدرته المحكمة المختلطة فى ١٠ أبريل ١٩١٠ فى قضية رفعها مـقاول على الحكومـة بمناسبـة مـانفذه من أعـمـال فى مـيناء بورسـودان ، فقضت المحكمة بعدم اختـصـاصـها على أساس انفصـال السودان عن مـصـر وعدم سـريان الامتـيازات الأجنبـيـة هناك «٦٢» .

نفذ الانجليز مشروع استعمارهم للسـودان، بالمال المصرى والرجال المصريين، بالميزانية والجيش ، ومنذ ١٨٢٠ قذفت مصر الى السودان بعشرات الآلاف من رجالها وبالملايين من الجنيهات

من أموالها لبناء الدولة الواحدة فى وادى النيل ، وأتى الانجليز ليصنعوا من هذا العنصر اداة تدعم سيطرتهم على مصر والسودان معا وكانت سيطرتهم على كل من القطرين مما يدعم السيطرة على الآخر ، ومصر المأمورة بالنصائح البريطانية الملزمة، تقدم المال والرجال لتنفيذ المشروع البريطانى ، ولتحمل فى نظر السودانيين بعضا من أوزار السياسة البريطانية ، مما يزيد مستقبلا من التباعد بين القطرين ، ولم تتأت مشكلة مصر فى السودان من فساد سياستها ، بل تأتت من أنها لم تكن لها سياسة أصلا، وأن قرارها المصرى كان يحمل الارادة البريطانية لا إرادتها هى . وهى فى ضعفها أن رفضت تقديم الجيش والمال فصل الانجليز السودان عنها لصالحهم لا لصالح السودانيين ، وان قدمتهما دعمت حكم الانجليز له ، والمغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقيضه ، بلغت ايرادات حكومة السودان فى ١٩٠٠ حوالى ٨ آلاف جنيه فقط ، ووصلت مصروفاتها الى ٢٥٠ ألف جنيه ، وكان على مصر أن تسد العجز «٦٣» . واطرد ذلك فصارت جملة ما أدته مصر سدا لعجز حكومة السودان ٣ . ٥ مليون جنيه حتى ١٩١٢ فضلا عن مبلغ مماثل أدته قروضا لاقامة مشروعات بالسودان حتى ١٩١٤ ، وشارفت الجملة حوالى١١ مليون جنيه

حتى ١٩١٤ «٦٤» . وتظهر جسامة هذا المبلغ أن متوسط الايراد العام السنوى بمصر وقتها كان يتراوح بين ١١ ـ ١٧ مليون جنيه «٦٥» ولايدخل فى هذا المبلغ نفقات الجيش المصرى المقيم بالسودان ولا مرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين العسكريين التى تؤدى من ميزانية وزارة الحربية المصرية «٦٦» .

يذكر داود بركات أن الجيش المصرى والسودان أمر واحد لافرق بينهما . وهو نظر صحيح فى عمومه ، سواء على أيدى المصريين قبل ١٨٨٢ عندما كان الجيش يقوم ببناء المرافق فضلا عن مهمته الرئيسية ، أو على أيدى الانجليز بعد ١٨٩٩ عندما جعلوا حكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة «٦٧» . وقد فكر الانجليز غداة فتحهم مصر فى ألا ينشأ جيش مصرى قط ، ثم عدلوا عن ذلك الى تكوين جيش صغير يساعد فى ضبط الأمن عند الضرورة ، وعند الشروع فى العودة للسودان زيد الجيش عددا وعدة وتدريبا ليمكن به انجاز هذا الأمر ، حتى اذا استعيد السودان احتفظ بالجزء الأكبر من الجيش هناك ليبقى بعيدا عن أرضه وشعبه فى مصر ، وليمكن بهذا الابتعاد وبالسيطرة على قيادته ، ضمان الا يتكرر ما حدث منه أيام العرابيين ، وليمكن بوجوده فى السودان استخدامه لصالح أداة الحكم البريطانى ،

وهكذا خفض الانجليز نفقات سيطرتهم على كل من مصر والسودان الى أقل حد ممكن . ومالبث أن تحول على أيديهم بالسودان من جيش محارب الى قوة بوليس حربية ، فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ومن الأسلحة الثقيلة الأمر الذى أدى بهم إلى التمرد فى يناير ١٩٠٠ ، ثم شتت وحدات صغيرة تنتشر فى أنحاء السودان ويفصل بين كل واحدة وأخرى مئات الأميال بما يصعب معه تكرار التمرد منه . وفى الوقت نفسه جرى بالتدريج إنقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء وحدات سودانية بديلة نواة لجيش سودانى تستخدمه الادارة الانجليزية بعد فصل السودان عن مصر، وكمحاولة للتفريق بين العنصرين «٦٨» وفى الوقت نفسه ألقى على عاتق الجنود المصريين تشييد المرافق والمبانى فى هذه الفترة، وجرى بواسطة مصلحة الاشغال العسكرية التابعة للجيش . مد خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق فى ظروف وصفها أحد المعاصرين بقوله أن تحت كل شبر من تلك الخطوط جثة لجندى مصرى (٦٩) . وأنشئت كتيبة للسكك الحديدية تقوم بأعمال التفتيش والصيانة الدائمة، كما شيدوا ميناء بورسودان فضلا عن المبانى الحكومية وثكنات الجنود والورش والمستشفيات والسجون والمدارس فى كل مدن السودان (٧٠).

اذا كانت وظائف المصريين بجهاز الإدارة لا ترتفع عن مأمورى المراكز ووكلائهم، فقد كان نشاطهم لايتجاوز اجراء التحقيقات الإدارية وتحصيل الضرائب ، ويجرى تحصيل الضرائب باستخدام العنف مما أظهر المأمورين في أبغض الصور أمام السودانيين . وقد عين بعض المصريين وكلاء للمفتشين الانجليز فلم تكن وظيفتهم تجاوز توزيع بعض السلع الضرورية على التجار المحليين بأسعار مرتفعة.

وما لبثت الإدارة البريطانية أن أدخلت بعضا من السودانيين فى سلك وظائف المأمورين ووكلائهم. كما عملوا على ادخال بعض من السوريين فى وظائف الحكومة المركزية (٧١) . واستمرت خطة انقاص عدد الموظفين المصريين وزاد معدلها منذ ١٩١٥ ، وقد تضمنت مذكرة الوفد المصرى إلى مؤتمر فرساى فى ١٩١٩ «إن الموظفين المصريين يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز فى المناصب الكبرى على الخصوص . وليس بعيدا ذلك اليوم الذى يخلو فيه السودان من أى موظف مصرى ماعدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر نفقاتها» (٧٢)

المهم من هذا الاستعراض السريع لأوضاع الإدارة السودانية، إدراك انها كانت في هيكلها وفى صميمها إدارة بريطانية

استعمارية. على خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة للإدارة المصرية على ما سبقت الاشارة فى صدر هذا الموضوع. وأن النظر إلى هياكل جهاز الحكم السودانى ، ليكشف عن أن كل مراكز اتخاذ القرارات وتلقى المعلومات ودراسة المسائل كانت في يد الانجليز، وكل مراكز الاتصال بين الإدارات أو الجهات المختلفة كانت فى أيديهم. ولم يبق للمصريين ولا للسودانيين معهم الا أن يكونوا مجرد أدوات فرعية للتنفيذ، ولاينبنى منهما، ولا من أى منهما جهاز ما . وقد أحيط بهم فى مستويات التنفيذ الدنيا علي طريقة تعزل بعضهم عن بعض فلا يتصل جهاز بآخر فى مجال عمله الا من خلال مستوى بريطاني.

كما أحيط بهم بطريقة تعزلهم عن السودان المحكوم. وذلك بالحرص على تكليفهم بما يولد البغضاء والشحناء من الأعمال، وهى فى الأساس جباية الضرائب واصطناع العنف فيها، وقمع الانتفاضات الشعبية. وذلك كله فضلا عن ازكاء التنافس بين طوائف المصريين والسودانيين والسوريين . وبهذا كان المصريون فى الإدارة السودانية معزولين عن الاتصال بالإدارة المصرية الا من خلال البريطانيين ، معزولين فى الأساس عن احتمالات النشاط السياسى بين زملائهم السودانيين بحكم المنافسة ، معزولين عن

الرأى العام السودانى نفسه . ونلحظ الظاهرة نفسها فى الجيش المصرى الذى تحقق عزله عن الحكومة المصرية بواسطة القيادات البريطانية المسيطرة عليه، وعن الرأى العام المصرى بابتعاده فى السودان، وعن الرأى العام السودانى بما كان يمارس بواسطته من قمع لحركات التحرر السودانية.

وقد صحب ذلك تقطيع لمكنات الاتصال الاقتصادى بين البلدين، وجد علامته الواضحة فى انشاء ميناء بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر إلى البحر الأحمر، وتم انشاء الميناء فى ١٩٠٩ بالأموال المصرية وبجهد العاملين المصريين، كما أن خطوط السكك الحديدية تمت على أساس مقاييس لاتسمح بوصلها بالخطوط المصرية من وادى حلفا إلى أسوان. وتحقق فضلا عن ذلك انفصال فى التعليم. اذ أنشئت كلية غوردون فى ١٩٠٣ لتكون بديلا عن التعليم المصرى هناك أو عن ارسال المبعوثين إلى مصر ، وكانت نمطا من التعليم المتوسط الذى يمد الإدارة السودانية بمن يشغلون وظائفها الصغيرة. ثم أنشئت المدرسة العسكرية بالخرطوم فى ١٩٠٥ لتكون بديلا عن التعليم العسكرى المصرى وليلتحق خريجوها بوحدات الجيش هناك.

واذا كان الحكم المصرى للسودان خلال القرن التاسع عشر ، قد عرف ما لم تعرفه الإدارة البريطانية بعد ذلك من اختيار

الســودانيين لوظائـف الإدارة العليـا والمديرين والوظائف القـيـادية بالجيش ومنحـهم الرتب السـامـية واشـتـراك بعـضـهم فى الثـورة العرابيـة واشـتـمـال دسـتـور العـرابيين على تشكيل لمجلس النواب يسـاهم فيـه السـودان بعشـرين عضـوا، اذا كان ذلك فـان الدعـاية البريطانيـة قـد أمـعنت فى التـركيـز على مسـاوىء الحكم المصـرى هناك مما كان صنوا لمساوىء الحكم نفسـه في مصـر ، وذلك لتأكيد العـزلة بين البلديـن شـعـبا وحكمـا. ودعـمت تلك الدعـاية بما ناطتـه الإدارة البريطانية بالموظفين المصريين من جباية الضـرائب بوسـائل العنف، لتـثـيـر سـخط السـودانـى على المصـرى لا سـخط الحـاكم الظالم على المحكوم المظلوم. وبما ناطت بـوحـدات الجـيش المصـرى من قـمع الانتـفـاضـات السـودانيـة الشـعـبيـة ، وقـد لاحظ البـاحث (المحزون) ، «إننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مسـتعمـرة انكليـزية أظهـر ظواهرهـا صلف الحـاكمين نفـور المحكومين لا من هؤلاء ولكن مـنا نـحن المصـــريين..» كـمـــا لاحظ أن الســـودانـيين يعتقدون «أننا أداة تمكين المستعمرين من رقاب المسـتعمرين، وآية ذلك عندهـم انه كلمـا هـم السـودانيـون بـخلـع نيـر الانكليـز أصلتـهم النيـران أيد مـصـرية ورؤوس انكليزيـة» ، ثم حكى قصـة مؤداها أن الســودانيين كـانـوا لايـردون على تحـيـتـه إن بدأهـم بـهـا إلا بـنظـرة

الجفوة والبغضاء ، اعتقادا منهم أن «جميع الترك وأولاد الريف» من الكفار لأنهم استنصروا بغوردون فى حكمهم. ثم يقول أن السودانى «مغبون مظلوم، لايستطيع أن يدرأ عن نفسه ذلك الظلم المبين الا بالضراعة إلى الله أن ينقذه من استعمار الانكليز والمصريين على السواء ، بل المصريين على الأخص لأن المصريين هم الذين يتولون جباية الضرائب الفادحة ويستعملون فى جبايتها الطرق التى ذكرتها لك ..» ويأسف أن يتحمل المأمورون تبعات تلك الأعمال الشائقة دون أن يأخذهم الإباء والشمم إلا فى النزر اليسير من الحالات (٧٣).

مصر والسودان قبل ١٩١٩ :

لا يلحظ ان الحكومة المصرية وقتها قد عارضت فى واحدة من تلك السياسات البريطانية. كانت خاضعة للنصائح الملزمة، بها أجلت جيشها عن السودان فى ١٨٨٤ ، وبها عادت إليه فى ١٨٩٦، وبها أبرمت اتفاقية الحكم الثنائي . هى حكومة بلد محتل. فلا يكاد يلحظ فى هذا الشأن الا ما كان يذكر بمجلس شورى القوانين عند نظر الميزآنية وعند الموافقة على الإعتمادات المالية الخاصة بحكومة السودان . من أن السودان يعتبر جزءا من مصر. إنما ما يستحق التتبع هو موقف الحركة الوطنية المصرية من مسألة السودان.

صادف دخول الجند المصرية السودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي، فترة المهد للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فى القرن العشرين .. وكان لاحداث السودان تلك ردود فعل عليها . خطب مصطفى كامل فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٨ يقول ان مصر فتحت السودان بأموالها ودماء أبنائها الذين جاهدوا «فى سبيل استرداد السودان، ثم تسلم إلى الدولة المحتملة هذه البلاد الزاخرة وهى من مصر الروح والفؤاد» . ثم جاء توقيع اتفاق ١٨٩٩ مفاجأة أسيفة للرأى العام المصرى ، لم تسبقه مقدمات ولا مفاوضات ولا أخبار تنبيء عنه . نشر مصطفى كامل بصحيفة فرنسية خطابا فى ٦ فبراير أبان فيه أن الاتفاقية «باطلة قانونا» لمخالفتها للفرمانات السلطانية التى ناطت السودان بمصر ولم تجز لمصر النزول عن جزء من أرضها . وأهاب بتركيا وأوربا الاحتجاج على الاطماع البريطانية ، مشيرا فى ذلك إلى أن من مصلحة دائنى مصر الأوروبيين أن تكون مصر قادرة على دفع ديونها مما لايضمن «الا اذا كان مالكا لمنابع النيل» ، وأن لأوروبا أملاكا فى أفريقيا «يهددها وجود الانجليز بالسودان، وأن بريطانيا تستهدف جعل أفريقيا هندا ثانية» . ثم خطب بلندن فى ٢٦ يوليو ١٩١٦ ، فأشار إلى أن السودان روح مصر الذى ضحت من أجله بالمال والرجال

فلم يعد لها فيه شيء (٧٤) . وجرت «اللواء» في كل مناسبة على التعرض لأمر الاتفاقية ، وهاجمت الحكومة لتوقيعها اتفاقية تسليم المجرمين مع حكومة السودان في ١٩٠٢ لأن ذلك يعتبر اعترافا منها بانفصال السودان (٧٥) . وترحمت على زمان مضى رفرفت فيه أعلام مصر بنفوذها المطلق وأمرها النافذ حتى قرب خط الاستواء (٧٦) . وأشارت إلى الخطر العظيم الذي يتهدد مصر من فصل السودان عنها بسبب وجود منابع النيل فيه، وأشارت إلى أنه ليس لمصر موظف كبير واحد هناك ، وحتى موظفي وزارة الاشغال المصرية يختارون من المهندسين الانجليز، رغم أن مصر تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الجيش والإدارة السودانية (٧٧).

فلما نشأ الحزب الوطني في ١٩٠٧ وضع في مقدمة مبادئه أولا : «الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال»، وفي الخطاب الشامل الذي ألقاه مصطفى كامل في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ بمناسبة تأسيس الحزب ، أشار في سطور قليلة إلى بطلان اتفاقية ١٨٩٩ لابرامها تحت الضغط وبالمخالفة للفرمانات السلطانية، واحتج على التنكر «لحقوق مصر في السودان» (٧٨) .

فلمـا رأس مـحـمـد فـريد الحـزب الوطنى ، أشـار فى بعض خطاباته إلى موضوع السودان ، انتقد فى ١٩٠٨ تشتيت الجيش المصرى فرقا صغيرة هناك، واعتاد الحزب على الاحتجاج على توقيع اتفاقية ١٨٩٩ في كل عام عندما تحل ذكرى توقيعها، وذلك ببرقيتين ترسلان إلى الحكومتين المصرية والبريطانية. وقد تضمن مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف فى سبتمبر ١٩٠٩ تقريرين عن السـودان أعدهمـا على الشـمـسى ومـصطفى الشـوربجي، كـمـا تضمنت أعمال مؤتمر استكهلم في ١٩١٠ قرارا ببطلان اتفاقية السودان، وذكر محمد فريد أنه يقصد بالجلاء تحرير «وادى النيل العزيز» ، ولكنه عاد يقول «نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا..» مشيرا إلى أن فكرة الأمة لديه قاصرة على مصر (٧٩) .

وأن حـزبى الأمـة والاصـلاح على المبادىء الدسـتورية اللذين ظهرا مع الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ ، لم يشر واحد منهما فى أى من بنود برنامجه إلى مسـألة السودان . وقد ظهر فى ١٩٠٩ ما سمى بالحزب المصري الذى أنشأه اخنوخ فانوس . وهو تنظيم لم يتمتع بتأييد ما فى الحياة السياسية ، وأشار فى برنامجه إلى «اعتبار مصر والسودان التابع لها قسما طبيعيا واحدا لا ينفصل بعضه عن بعض لكون السودان مجرى النيل فيه إلى مصر أصبح

جزءا متمما لحياة مصر» (٨٠) . وهي صيغة لم تشر إلى استقلال أي من مصر أو السودان وتؤيد في عمومها اتفاقية ١٨٩٩ .

والملاحظ أولا بالنسبة لموقف الحركة الحزبية المصرية من مسألة السودان في الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ ، أن الحزب الوطني كان تقريبا الحزب الوحيد الذي أولى هذه المسألة جزءا من عنايته . على أن موقفه لم يزد عن أن يكون مجموعة من ردود الفعل للسياسات البريطانية بالنسبة للسودان. ولا تكاد تلحظ مبادرة تصدى بها الحزب لتلك السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر، الا الموقف «القانوني» من اعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، والا الاحتجاج الدوري المتكرر في المناسبات عليها. ويبدو الفارق واضحا بين موقفه ذلك، وبين موقفه من مسألتي الجلاء والدستور في مصر . كان محمد فريد يؤكد أن أهداف حزبه «الجلاء عن مصر وانشاء مجلس نواب وتأسيس حكومة أهلية محضة» ، وكانت مؤتمرات الحزب السنوية على عهده ، تتضمن العديد من الدراسات والتقارير التي تحيط بمشاكل مصر في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والزراعة والتعاون والحريات والصحافة وغيرها، ويأتي ذكر المسألة السودانية بها أحيانا في صيغتها العامة، بطلان الاتفاقية وما يثور من حجج قانونية تؤيد

البطلان . مع نقد سياسة الحكومة المصرية المتخاذلة والهجوم علي كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حكومة السودان لعزله عن مصر ، قانونيا أو فعليا.

والملاحظ ثانيا ، أن الحركة الوطنية المصرية في مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩، وفي موقفها العام بالنسبة للمسألة السودانية، حصرت نظرتها اليه في اطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا. وهي نظرة لم تكن تتسع لقيام السودانيين بدور فيها ولا لحساب دورهم. وعلى هذا فان الحزب الوطني الذى بذل اهتماما طيبا في ذلك الوقت بالجانب التنظيمي من النشاط الشعبي، فاهتم بتوحيد الحزب وتخليصه من الخلافات الداخلية، واهتم بانشاء اللجان الفرعية له في الاحياء والأقاليم، واهتم بالتنظيمات النقابية العمالية، والتنظيمات التعاونية للفلاحين وانشاء مدارس الشعب، وكانت مؤتمراته السنوية تتضمن متابعة لهذه النشاطات ، هذا الحزب لم يلحظ أن توجه بأى جهد من هذا النوع للسودانيين، ولا تلحظ محاولة قام بها للاتصال بشعب السودان أو تبادل الاضداء معه. وأن هذا الابتعاد قد يجد تفسيرا له في تصور مدى العنف والشراسة اللذين كان خليقا بحكومة السودان والاحتلال البريطاني أن يلجأ اليهما لضرب أية محاولة للاتصال بين

الشعبين، وفى ضعف الحركة الوطنية المصرية وقتها وكون الحركة الوطنية السودانية كانت لاتزال فى عمر الأجنة. على أن هذا التفسير يمكن أن يواجه ، بأن القمع يمكن أن يفشل المحاولة ، ولكنه حتى فى أعنف صوره لايفسر عدم قيام المحاولة أصلا، والظاهر وفق المتاح من وثائق التاريخ أن المحاولة لم تقم أصلا . وان ضعف الحزب الوطنى لم يمنعه من أن يرعى جمعيات للاغتيال السياسي ظهر نشاطها في مصر منذ ١٩١٠، وعرف فيما بعد أنها نمت فى أحضان الحزب الوطنى، رغم ما كان يتهدد هذا النشاط غير السلمي وغير المشروع من جبروت سلطان الاحتلال. وأن الشعب السودانى وإن لم يكن قد تمخض عن حركته الوطنية الحديثة ، فقد كان فى انتفاضاته الدينية التى لم تهدأ فى أنحاء السودان والتى يحسب عددها بالعشرات منذ ١٨٩٩ ، كان فيها ما يغرى بمحاولة الاتصال ، مع وجود المصريين هناك جيشا وموظفين بالإدارة، ومن ثم فانه يتعين لفهم تلك المسألة النظر فى وجهة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان.

والملاحظ ثالثا ، أن الحركة الوطنية المصرية نظرت إلى السودان لا فى اطار علاقة بين شعبين، ولكن فى اطار علاقة بين بلد هى مصر وأرض فى السودان ، أرض يجرى فيها نهر النيل

شريان الحياة لمصر، أى روح مصر وفؤادها كما يقول مصطفى كامل . وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن مبادىء حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد فى العلاقات الدولية. توحدت ألمانيا بقوة الجيش البروسي ، وتوحدت ايطاليا بالسلاح أيضا، وامتدت من قبلهما روسيا القيصرية بالحرب . وبالعنف كانت الممالك تنشأ والدول تؤسس والبلدان تتوحد . «والفتح» مبدأ يكاد يكون مسلما فى ذلك جميعه . ولم يكن العنف فى السياسة الدولية قاصرا على الغزو واستعمار الأمم والشعوب . انما كان وسيلة تحققت به وحدات قومية كألمانيا وتأسست به دول على تعدد فى القوميات كروسيا، وامتدت به أمم إلى أقصى الفيافى الممكنة كالولايات المتحدة. دخل محمد على السودان فى ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامل له التكوين العربى الاسلامى منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وكان على علاقات مع مصر والجزيرة العربية وباقى الامبراطورية العثمانية (٨١) . وكان السودان ممالك شتى مضعوفة متناحرة .

وجاء دخول محمد على السودان باذن من السلطان العثمانى باعتبار ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس عشر (٨٢) . وأن غلبة العرب والاسلام بين السودانيين ،

لما يترجح معه أن يكون دخوله منطلقا من سياسات التوحيد وفقا لمفاهيم الجامعة الاسلامية السائدة وقتها . وفى نطاق هذا المفهوم السائد وقتها يجيد صنيع محمد على باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو والاستعمار ، وذلك أيا كانت بواعثه السياسية الشخصية. كما كان يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التمرد على السلطنة العثمانية لا غزوا واستعمارا ، وكما كان يفهم صنيعه في الجزيرة العربية باعتباره من سياسات قمع الثورات لصالح السلطان العثمانى لا الغزو والاستعمار . وفى هذا الاطار التاريخى جاء فهم رجال الحركة الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان في بداية القرن العشرين باعتبار كونه جزءا من مصر يكون معها وحدة سياسية . ومن هذا المنطلق تكرر على ألسنتهم الحديث عن «حق» مصر فى السودان وسيادة مصر على السودان وفتح السودان. ولم يكن بعيدا عن أذهان هذا الجيل ما شاهده آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالا إلى السودان جنوبا، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنوبا إلى قرب خط الاستواء . فاتسمت نظرتهم التحريرية بما يمكن أن يسمى الوطن الكبير، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء امبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفعل على مشارف ذاكرتهم.

واذا كان الباحث الموضوعي ينظر اليوم إلى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، فان عليه التزاما بالموضوعية أيضا أن يضع فى حسابه ظروف العصر وما كان يسوده من فكر سياسي . وان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان، كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتبار وحدة الجامعة الاسلامية، وكما أن اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعمارى لهذه السيادة، والا لعارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطانى ، فان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعنى ادعاء بحق استعمارى هناك.

وأيا كانت الأسباب والظروف والملابسات، وبصرف النظر عن محاكمة الماضى ، فان وضع المسألة السودانية فى اطار علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا، كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية فى تناولها لهذه المسألة . وأن ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تغافل عن السودانيين . كان هو الجذر الأساسى الذى قاد إلى انفصال الشعبين فيما بعد .

٢
ثورة ١٩١٩ والسودان

الموقف من السودان :

لما قامت ثورة ١٩١٩ ، لم ينطرح موضوع السودان بسرعة انطراح غيره من أهداف الحركة الوطنية . فلا تظهر اشارة إليه فى حديث سعد وفهمى وشعراوى مع وينجت المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، وهو الحديث الذي افتتح المواجهة المصرية البريطانية . فلما بدأت حركة التوكيلات المشهورة لم ترد بالتوكيل اشارة إلى السودان وجاء مقصوراً على مصر بعبارته الشهيرة « .. أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما» ثم جاءت لائحة هيئة الوفد خالية من الاشارة إليه أيضا (مادة ٢ من اللائحة) .

وفى ٦ ديسمبر حدد الوفد مطالبه فى المذكرة التى وجهها إلى معتمدى الدول الأجنبية ، بأنها استقلال مصر التام وانشاء حكومة دستورية لها مع طمأنة الدول على امتيازاتها ودينها العام وعلى حياد قناة السويس دون اشارة إلى السودان (٨٣) ، ويبدو أن أول

تحريك لموضوع السودان جاء فى ثنايا مذكرة أعدها أمين الرافعى فى ٢٠ نوفمبر عن المسألة المصرية وتضمنت بندا عن «السودان المصرى وملحقاته» استعرض فيه أحداث السودان منذ احتلال مصر ، وركز الحديث على بطلان اتفاقية ١٨٩٩ وعلى ما تكبدته مصر من نفقات فى تعمير السودان ، وعن سياسة بريطانيا عزله عن مصر ومخاطر تحكم حكومة السودان الانجليزية فى مياه النيل. وذكر أن حياة مصر فى اتحادها مع السودان ، واستنكر ما يثيره البريطانيون من استهداف مصر استعماره مؤكدا أن البلدين متمم كل منهما للآخر يخضعان معا لواجبات وحقوق واحدة ويتفقان فى اللغة والدين والعادات والتقاليد والطبائع (٨٤). ويظهر أن أول ما تدارك به الوفد موقفه من السودان ، ما أشار إليه سعد زغلول فى خطابه الشهير بمنزل حمد الباسل فى ١٣ يناير ١٩١٩ «من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لايقبل التجزئة» (٨٥) . ومن بعدها اطرد الحديث عن السودان . وقد جاء برنامج الحزب الديمقراطى المصرى يشير إلى وادى النيل عامة . كما ورد فى برنامج الحزب الاشتراكى المصرى ما يشير إلى تحرير مصر واقصاء الاستعمار من وادى النيل (٨٦) .

يذكر الاستاذ محمود سليمان غنام أن خطة سعد زغلول فى مسألة السودان حسبما سمعها منه في مجالسه فى ١٩٢١ ، مؤداها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضوع مصر ،لأن مصر القوية تستطيع «الحصول على حقوقها كاملة فى السودان» وان الوفد وافق بالاجماع على هذه الخطة فى مشروعه إلى ملنر (١٧ يوليو ١٩٢٠) (٨٧) . والحاصل أنه لما بدأت مفاوضات سعد ملنر فى ٥ يونيه ١٩٢٠ ، لم تحظ مداولاتهم ولا مذكراتهم باشارة إلى السودان حتى انتهت الجولة الاولى من تلك المفاوضات فى ٨ يوليو ، إلا كلمة جاءت على لسان سعد فى الجلسة الأخيرة «اننا لم نتكلم فى مسألة السودان والسودان ومصر قطر واحد وكلاهما مكمل للآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بحال من الاحوال، بل لا غنى لأحدهما عن الآخر باعتراف كبار البريطانيين أنفسهم» فرد ملنر «هذه مسألة أخرى نرجيء الكلام فيها إلى فرصة أخرى» (٨٨) . ثم جاء مشروع الوفد لملنر فى ١٧ يوليو متضمنا فى مادته الأخيرة «١٣ - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص» ولم ترد بمشروع ملنر المقابل أية اشارة إلى السودان . فلما قدم لمنر مشروعه الثانى (١٨ أغسطس) أوضح أنه لا يمس السودان بحال وذكر فى مقابلة مع المصريين

في ١٣ أغسطس أن السودان «الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما في أحوالهما. ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف .. إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحدث في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان..» ثم عرج على ما لمصر من مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل إليها مارا في السودان . ووعد باقتراح ما يزيل قلق مصر ويكفيها حاجاتها الحالية والمستقبلة . وحرر خطابا إلى المصريين بالنص نفسه (٨٩) .

ثم جاءت التحفظات المصرية على مشروع ملنر الأخير مشتملة بالنسبة للسودان على «أ - ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة، ب - أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، جـ - تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها في السودان» (٩٠) .

تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان ، فقطع في البداية باستحالة تسويته على أسس تسوية المسألة المصرية مبررا ذلك

بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصرى، وبين الكثرة السودانية وعدم توحدها. وذكر أن الروابط بين البلدين واهية ، واذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فان زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، ومصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ولا ادمجته وجعلته بعضا منها. وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة عليهما معا . ثم عرض لنظام حكم السودان الذى يسيطر عليه البريطانيون، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق اصلاح مليونى الفدان الممكن اصلاحهما. وذكر أنه اذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فان «هذه الرابطة لايمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ..» ومن ثم فان اتفاقية ١٨٩٩ تعتبر كافية الآن. وبعد أن نصح بابقاء تلك الاتفاقية كاطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية، أشار إلى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصرى المحدود هناك ، وذلك بادخال نظام الإدارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الإدارة المحلية للاقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية و«الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان، وتقرير

العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل» . وأن ضمان تلك المصالح يكفى لتسكين «روع المصريين» . ثم ذكر «أن وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتان في شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة في الماضى ، ولكن لايمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكن ذلك دائما . لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة» (٩١) ، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط، بعد إذ أصبح وجود بريطانى على رأس الجيش المصرى أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ١٩١٩ ، ولكن لكى يكون الحاكم العام ملكيا أى معينا من لدن الحكومة البريطانية. كما استهدف التقرير فيما أوصى به ، منح الزعامات المحلية حق إدارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية، وتعليم بعض السودانيين للحلول محل المصريين في الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الإدارة المركزية بهم . وفى ١٢ يونيه ١٩٢٢ صدر قانون سلطات المشايخ المنظم للحكم المحلى على تلك الصورة (٩٢) ، منظما الاستعانة بزعماء القبائل والمشايخ في الإدارة المحلية للأقاليم تحت اشراف مفتشى المراكز البريطانيين. كما توسعت

الحكومة نسبيا من هذا التاريخ أيضا فى تعيين خريجى كلية غوردون فى الوظائف الفنية للمهندسين والزراعيين وموظفى البرق مما كان يشغله من قبل المصريون وجهدت في تخريج مساعدى الاطباء من مدرسة كيتشنر للطب (٩٣) .

ولما بدأت مفاوضات عدلى – كيرزون واصل الطرفان بالجلسة الثانية (١٣ يوليو ١٩٢١) استعراض التحفظات المصرية على مشروع ملنر، فلما جاء دور تحفظات السودان، طلب عدلى ارجاء الحديث عنها «لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد مما هو وارد فى هذا التحفظ» (٩٤) . ثم لم يتطرق الحديث إليها الا فى الجلسة التاسعة عشر عند ذكر مستر لندس أن السودان «ملك مشترك» فاعترض عدلى بأن حق السيادة لمصر وحدها واشتراك مصر وبريطانيا يتعلق بالإدارة فحسب «والسودان أرض مصرية» وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه، ولم يكن رفع العلمين المصرى والبريطانى عليه الا إتقاء لنفوذ الامتيازات الأجنبية اليه . وذكر ان مصر لم يعد لها من واقع السودان الا مجرد ان تبلغ بقرارات الحاكم العام ، وان الواجب أن تتقرر حقوق مصر فيه بمظهر خارجى . ثم حدد عدلى مصالح مصر فى السودان بأنها مياه النيل ، ووجوب تبعية جيش السودان

للجيش المصرى واخلاصه لولى الأمر بمصر ، وهجرة المصريين إلي السودان وتمتعهم بكافة التسهيلات وبجميع الحقوق «وتموين السودان لمصر» وذكر أن هذا كله يرد على سبيل المثال لا للحصر، ثم أكد على مسألة المياه بصفة خاصة، فرد لندس بأن كيرزون مستعد أن يعترف «بقسمة مياه النيل» ، فاعترض عدلى طالبا أن يكون لمصر وحدها حق الرقابة على المياه لضمان الزراعة الحالية والمستقبلة ، فعقب لندس بأن لا حق لمصر في الانفراد بهذا الأمر ، وكل ما لها أن تشارك فيه (٩٥). وبالجلسة التالية التى عقدها عدلى مع لويد جورج رئيس الوزراء (٢ نوفمبر)، أثار الحديث عن أهمية مصر للمواصلات البريطانية، وتطرق إلى تلك الأهمية بالنسبة لمواصلات بريطانيا إلى السودان ، باعتبار أن ميناء بورسودان لايكفى لضمانها ، فشاء عدلى أن يغلق باب النقاش عن السودان لأنها «مسألة لم يأت دورها بعد» رغم أن المفاوضات كانت فى خواتيمها ، فتصدى له لويد جورج «لمصر شأن غير شأن السودان» واذا كانت بريطانيا تكتفى من مصر بمعاهدة تضمن مواصلاتها ، فهى لن تتنزل عن مركزها بالسودان بالصورة نفسها. فأصر عدلى على ارجاء الحديث عن هذا الأمر . ثم جاء مشروع كيرزون متضمنا فى المادة ١٧ منه «حيث أن رقى السودان فى

هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مئونتها من المياه، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا ، بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهما مصر وآخر السودان وثالث أوغندا» . وتضمن رد عدلى الذى رفض به مشروع كيرزون كله «أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلابد لنا من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل» (٩٦).

كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان ، أن تفصله عن مصر بقدر ما تنفصل مصر عنها . وأن يتزحزح الوجود المصرى المتواضع فى السودان ، مادام خضوع مصر لبريطانيا قد صار مشكوكا فى استمراره بعد ١٩١٩ . ورسم ملنر لهذا الهدف

وسيلتين ، هما تعديل نظام الادارة السودانية بما يكفل تقليص الوجود المصرى ، وتحين الفرصة لفصل وظيفة الحاكم العام للسودان عن وظيفة سردار الجيش المصرى. لتصبح الوظيفة الأولى من سلطات ملك بريطانيا لا سلطان مصر. ثم جاء مشروع كيرزون لا يشير إلى اتفاقية ١٨٩٩ ، بما ينبىء عن شروع الانجليز فى التنكر للسلطة الشكلية التى يملكها سلطان مصر (الخديو سابقا) فى تعيين الحاكم العام ، كما يتضمن تعهد مصر بتقديم العون العسكرى أو المالى لحكومة السودان بما ينبىء عن حلول هذا التعهد محل احكام الاتفاقية المذكورة، فضلا عن النص على خضوع القوات المصرية فى السودان لأمر الحاكم العام، بما ينبىء عن الرغبة فى فصل منصب الحاكم العام عن سردار الجيش المصرى ، ويكون خضوع القوات المصرية للحاكم العام فى هذه الحالة وفقا لنص المعاهدة، بدل أن يكون هذا الخضوع مترتبا على كون الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصرى. ويفيد مشروع كيرزون أيضا أن يكون التزام مصر بتقديم المال أو الرجال لحكومة السودان البريطانية ، مقابل حصول مصر على مياه النيل وحقها فى المشاركة فى القرارات الخاصة بتوزيع المياه . وأن تكون قرارات توزيع المياه شركة بين

ثلاثة أطراف تسيطر بريطانيا على اثنين منها ، هما السودان وأوغندا .

السودان في دستور ١٩٢٣ :

لما فشلت مفاوضات عدلي - كيرزون ، صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مشتملا فى تحفظاته الخاصة باستقلال مصر ، على مسألة السودان ، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لها . ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقا بهذا التحفظ السودانى . اذ اضطرت لجنة الثلاثين التى أعدت مشروع الدستور المصرى ، إلى مواجهة المسألة السودانية فى أمرين ، تحديد لقب الملك، وتحديد نطاق سريان الدستور، فنص المشروع فى المادة ٢٩ على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان» . وفى المادة ١٤٥ على أن «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ماعدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص» . ورأت اللجنة فى هاتين الصيغتين أنهما تعترفان بأصل «الحق المصرى فى السودان» مما لم تجحده اتفاقية ١٨٩٩ ، وتتنزلان فى الوقت نفسه على موجبات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه إلا بعد المفاوضة مع بريطانيا ، ومن

ثم يكون الدستور قد أكد «حق» مصر دون أن يمس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتات على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير (٩٧).

شاهدت تلك الفترة، التى أعد فيها دستور ١٩٢٣ ، مناورات سياسية واسعة بين الاطراف الثلاثة فى السياسة المصرية، الانجليز والملك والوفد . أغضب الملك تقييد سلطاته بمشروع الدستور، وأزعجه تحالف الانجليز مع الأحرار الدستوريين واستنادهم اليهم مما من شأنه إضعاف نفوذه، فبدأ مناوأته لوزارة ثروت وتقاربه مع الوفد . وتقارب الوفد مع الملك للاستفادة منه فى مواجهة حلف اللنبى - ثروت الذى اتخذ خطة ضرب الوفد . وترتب على ذلك استقالة وزارة ثروت فبادر الملك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى اسناد الوزارة إلى محمد توفيق نسيم بغير استشارة اللنبى ، مما استاء له الانجليز. وبدأت الوزارة تعدل من مشروع الدستور بما يوسع من سلطات الملك. وكانت الوزارة تستهدف لعداء الأحرار الدستوريين، ولعداء الانجليز الذين لم يرضهم مغاضبة الملك لثروت حليفهم وتقاربه مع الوفد مما كان يهدد بافساد السياسة البريطانية التى خطط لها تصريح ٢٨ فبراير (٩٨) . وكان الانجليز قد اعترضوا على النصين الخاصين

بالسودان فى مشروع الدستور على عهد وزارة ثروت، باعتبار تعارضهما مع تصريح ٢٨ فبراير الذى قبلته تلك الوزارة وقامت على أساسه، كما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ التى خلت من تلقيب الخديو بخديوى مصر والسودان ، ولأنه ان جاز اعتبار ملك مصر ملكا على السودان «لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج ملك السودان» (٩٩) . ويلاحظ من مطالعة مراسلات اللنبى وكيرزون حول هذه المسألة، أن اللنبى صاحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير التى كانت لاتزال تمهد لها المسالك، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدى إلى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به فى أحضان الوفد كلية، أو تقيم من العقبات ما يهدد انجاح سياسته، فاقترح على كيرزون صيغة وسطا، تتضمن أن يكون لقب الملك «ملك مصر وحاكم السودان» وأن تعدل الصيغة الثانية إلى «يطبق هذا الدستور على الأراضى المصرية ، باستثناء السودان. ولا يخل الحكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأى حقوق لمصر فى السودان»، واقترح إذا لم يصل الطرفان إلى صيغة يقبلانها، أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا بعدم موافقتها على الصيغة المصرية ، وتعلن أنه فى حالة حدوث أى انتهاك لاتفاقية ١٨٩٩ ، فانها ستعتبر نفسها فى أية مفاوضات

مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأى مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر (١٠٠) . فرد كيرزون معترضا على صيغة اللنبى لأنها تتضمن أن السودان أرض مصرية . وباقرار تلك الصيغة سيظن أن بريطانيا لا تستطيع أو لا تريد أن تقف فى وجه الادعاءات المصرية فى السودان ، وانه مع حرصه على عدم حدوث قطيعة مع حكومة مصر، فان هذه القطعة ستكون حتمية إذا أصرت مصر على تقويض وضع بريطانيا الذى حدده تصريح ٢٨ فبراير. واقترح كيرزون نصين بديلين «الملك يلقب بملك مصر، ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته فى السودان» و«تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ولا يخل بأية حقوق لمصر فى السودان» . فإذا أصرت الحكومة على إصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين، فان بريطانيا ستسلم بياناً إلى الحكومة المصرية يتضمن اتهامها بمحاولة الغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن انتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وان الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة فى التصرف على هذا الأساس فى السودان ، وذكر أنه على الحكومة المصرية أن تختار واحدا من هذين الحلين (١٠١) . فرد اللنبى مستحسنا عدم اطلاع حكومة مصر على هذا البيان

الأخير حتى يظهر المدى الذى يمكن أن تصل اليه اقتراحاتها ، وأنه أطلع توفيق نسيم على النصين المقترحين من كيرزون ، فذكر نسيم أنه قد صار فى وضع صعب للغاية ، وأن حكومته لا يسعها أن تقبل هاتين الصيغتين ، وقدم مذكرة غير موقعة بوجهة نظره، فلما طالعها اللنبى أنذر نسيما بأن مسلكه يعتبر غير ودى بما سيترتب عليه من آثار بعيدة ، وطلب من كيرزون أن يفوضه فى الاتصال المباشر بالملك ليلقى عليه بيانا يتضمن عما سبق ذكره أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى محاولات الملك فؤاد استرداد سلطته الاوتقراطية ، مما يعيد إلى الذاكرة شرور النظم الفردية التى استوجبت تدخل بريطانيا فى ١٨٨٢، فإذا أصر الملك على موقفه فانه سينشر هذا البيان (١٠٢) . وذكر فى رسالة أخرى أن الملك يتقارب من الوفديين أملا فى زيادة سلطاته ، وهم يؤيدونه أملا فى الافراج عن سعد زغلول، الأمر الذى لا يريده الملك ولكنه يتوقع أن رفض الافراج عن سعد سيأتى من جانب الانجليز لا من جانبه. وأن خطة الملك الآن هى محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام إلى النصين الخاصين بالسودان، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزادة من السلطة . وان الملك بهذا يميل إلى كسب الوقت على حساب

الانجليـز. وانه حـتي لا ينجح الملك فـي القـاء عبء تأخـيـر اصـدار الدستور على عاتق الانجليز يتعين انذاره، واقترح اللنبى صيـغتين تصـدر أولاها إذا أصـر الملك على التـمـرد ، أو الثـانيـة في حـالة ركونه إلي الأذهان . مع الحرص على الاشارة إلى أن بريطانيا فى مـوقـفها ذلك ليس لـديها أية نية في المساس بحـقوق مـصـر الكاملة فى استـعـمـال مـيـاه النيل (١٠٣) . ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكـرة باسـتـعـراض عـسكرى لوحـدات بحـرية فى مـيناءى الاسكندرية وبورسـعـيد (١٠٤) . ويبـدو أن بريطانيـا كانت تحـاول فى الوقت نفسـه الاتصـال بالخـديو السـابق عـبـاس حلمى . وثمـة برقـيـة من كـيـرزون إلى اللنبى عن حـديث مع السـفـيـر سيف الله يسرى باشا، نـصح فيه السفير الحكومة البريطانية بعدم اتصـال وفدها فى لوزان بـالخديو السابق ، خشية أن يتـسـرب الخـبـر إلى مـصـر عن طريق أنصـار الخـديو ، مما قـد يدفع الملك فـؤاد إلى الارتماء فى أحضان الوفد . وكان سيف الله يسرى فى هذا الوقت مـوضـع ريبـة الملك فـؤاد لظنه أنه يتـصـل بالخـديو السـابق (١٠٥). فلمـا وافق كيـرزون على هذه الخطة، قـابل اللنبى الملك فـؤاد فى ٢ فـبـراير ونبـهــه إلى الآثار الوخـيـمـة التى تتـرقب على عناده هو وحكومته ، ثم تلا عليه بيانا طلب منه أن يوقعه بامضائه ، ويشتمل

البيـان على أن الحكومـة البـريطانيـة ترى فى النصين الخـاصين بالسـودان مـا لا يتمشى مع اتفـاقيـة ١٨٩٩ ولا مـع تصـريح ٢٨ فـبراير ، وانهمـا يتـضـمنان تغـيـيرا فى الوضـع الراهن بالنسـبـة للسـودان ، وان الحكومـة البـريطانيـة لتـأمل ألا يكون اصـدار الدستور موضعا للجدال، وهى قد ألغت الحماية استجابة لمصالح الشـعب المصرى . ولا تنظر بعين العطف للتـأخير المسـتمر فى منح المصريين حرياتهم الدستورية . وان الحكومة البريطانية اذ تأمل فى حل المسائل المعلقة بطريق المفاوضـات ، فهى راغبة فى تأسيس نظام دستورى بمصر يمكن أن تجرى المفاوضات بعده مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة فى المساس بحقوق مصر فى السودان ولا حقوقها فى مياه النيل . وأن الملك فـؤاد ليـخـول المندوب السـامى فى أن يبلغ الحكومـة البريطانية أنه أخذ فى اعتباره كل تلك الأمور وأنه يقدرها قدرها الخطير ، وأنه ليس أقل رغبـة من الحكومـة البـريطانيـة فى قـيـام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير .

ثم ذكر اللنبى للملك أنه إذا لم يوقع بامضـائه على هذا البيان، فان الحكومـة ستنشر بيانا آخـر تلاه عليه ، وهو يتضـمن أنهـا لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان، وأنها تعتبر مثل

هذا الأمر عملا غير ودى يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير، مما ستعتبر نفسها ازاءه حرة فى تحديد مركزها ، بغير أن يكون لديها أية نية فى المساس بحقوق مصر الكاملة فى مياه النيل. وان الحكومة البريطانية لا تدرك الأسباب التى تجعل الحكومة المصرية تستخدم مسألة الدستور لتصادر بها المفاوضات المستقبلة بشأن السودان ، وبهذا تضع الحكومة البريطانية فى وضع تظهر فيه كما لو كانت تعارض فى عودة المؤسسات النيابية فى مصر . رغم أنها ما ألغت الحماية الا توقعا لاقامة تلك المؤسسات ، وهى لا توافق على التأخير المستمر فى اقامة الحريات الدستورية التى وعدت بها. وهو تأخير يتضمن استدامة النظام الاوتقراطى الذى تدينه الحكومة البريطانية . وهى تأمل أن تحل المسائل المعلقة بين البلدين بمفاوضات تجرى مع ممثلين رسميين للشعب المصرى، الأمر الذى لا يتحقق الا فى ظل نظام دستورى وهى «تراقب من وقت مضى بقلق جهود الملك (فؤاد) العنيدة لانتحال السلطة الاوتقراطية وتضع فى اعتبارها شرور النظام الفردى الذى أدى إلى تدخلها فى مصر فى ١٨٨٢».

وبعد ذلك وجه اللنبى إلى فؤاد رسالة شخصية منه أكد فيها على قلق حكومته من اتجاه الملك إلى انتحال سلطات أوتقراطية فى

مصر، وأن الاوتقراطية الطليقة غير المقيدة هى ما أدى إلي التدخل الأوروبى فى شئون مصر وإلى الاحتلال البريطانى لها، وأشار إلى أن بريطانيا هى من منح فؤاد اتاج مصر، وهى راغبة فى اقامة نظام دستورى حقيقى بمصر دون أى تأخير ، وان الملك فؤاد لا يدرك ما يوجبه الحكم الدستورى من ضوابط على حركته السياسية . ثم ذكره بعدد من الأعمال التى تجاوز فيها الملك حدوده ، ومنها ابتعاده عن حزب ما (يقصد الأحرار الدستوريين) وتقاربه مع حزب آخر (يقصد الوفد)، فضلا عن تدخله فى الادارة والصحافة السياسية ، وحذره من أخطار هذا المسلك وأن الحكومة البريطانية التى أيدته فى فترات صعبة ، يمكن أن تتخلى عن تأييدها له.

لم يكن الانجليز بطبيعة الحال حريصين على النظام الدستورى المصرى، الا بقدر حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستوريين، وضمان مشاركتهم فى الحكم من خلال الدستور ، بما يكفل وضعا مستقرا فى مصر وبما يمكن من حسم المسائل المعلقة فى تصريح ٢٨ فبراير معهم . فلما وجدوا الملك يناوىء مسلكهم هذا ويتقارب إلى الوفد ، ويستغل نصوص السودان فى الظهور بمظهر الحاكم غير المفرط فى «حقوق» مصر ، مستعينا بذلك على استرداد ما

افتقده بالدستور من سلطانه ، وملقيا بالمسئولية على الانجليز .
لما وجدوا ذلك أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الاوتقراطية محاولين فضح محاولاته تلك أمام الرأى العام المصرى ، ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسى . وقد أدرك الملك ذلك فور تلاوة اللنبى بياناته العديدة، فاحتج لديه على اتهامه بالاوتقراطية ، وعلى أن لديه نية فى العدول عن سياسة التعاون المخلص مع المندوب السامى ، وهى السياسة التى التزمها خلال السنوات الخمس الأخيرة. والتمس من اللنبى أن يرجىء قبوله للانذار من السابعة مساء اليوم نفسه حتى اليوم التالى . ليستطيع أن يجمع مجلس الوزراء ويشركه معه فى المسئولية . وفى الوقت نفسه كان أحد مرءوسى اللنبى يقابل توفيق نسيم ذاته اتصل نسيم باللنبى وعرض عليه صيغتين جديدتين لمسألة السودان ، ثم طلب اليه فى الصباح أن يكون وزير الخارجية محمود فخرى هو من يوقع على البيان لا الملك ، لأن ذلك مما يتمشى أكثر مع «الأساليب الدستورية» فرفض اللنبى، كما رفض وساطة قام بها روبرت رولو (رأسمالى يهودى مصرى من أصدقاء الملك فؤاد) فى الظهيرة ، وحدد موعدا نهائياً الساعة الواحدة والنصف ظهرا ، فاتصل سعيد ذو الفقار عارضا أن يوقع البيان توفيق نسيم ومحمود فخرى،

فرفض النبى مصرا على توقيع الملك شخصيا، وهدد بأنه إذا لم يحصل على توقيعه فورا سيطلب مقابلته ، فهرول ذو الفقار إلى القصر الملكى ثم اتصل بالنبى واعدا أن يصله البيان موقعا من الملك فؤاد فى السابعة مساء. وفى السابعة أرسل البيان موقعا من الملك ولكن بصيغة معدلة ، فرفضها النبى فعاد اليه ذوالفقار فى التاسعة مساء بالصيغة المقبولة أمضاها الملك بنفسه (١٠٦).

هذا ما كان من أمر الانجليز مع المصريين . أما ما كان من أمر المصريين بعضهم مع بعض ، فان وزارة ثروت لم تكن تمانع فى حذف النصين الخاصين بارتباط السودان بمصر من الدستور، بعد أن ظهرت معارضة الانجليز لهما ، وكانت صحف لندن تحض ثروت على الحذف، وتقول ان ثروت من الشجاعة بحيث يستطيع أن يصنع هذا الصنيع، وبدا أن وزارة ثروت كانت تنوى عرض المشروع على الملك معلقة عليه بأنها رغم تأييدها لجنة الدستور بالنسبة لاعتبار السودان جزءا من مصر، فهى ترى أن هذه المسألة مما يتعين الاحتفاظ بها للمفاوضات التى تجرى مستقبلا بين مصر وبريطانيا . ولكن ثروت قد خانته شجاعته أن يقف هذه الوقفة فى ظروف كان مركز وزارته فيها محفوفا بالأخطار (١٠٧). ثم جاءت استقالته لتنقذه من هذا الحرج العظيم. ورغم ذلك فانه

بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان ، كانت «السياسة» صحيفة الأحرار الدستوريين تهاجمه على موقفه هذا.

أما الملك فقد بدا موقفه غامضا غير محدد على عهد وزارة ثروت . فلما أطاح بهذه الوزارة وشكل وزارة نسيم الملكية التى بدأ عن طريقها تعديل الدستور زيادة لسلطاته الفردية ، وتسويفا فى اصداره على الصورة التى رفع اليه بها من لجنة الثلاثين، ظهر موقف الملك كمتمسك بنص السودان طموحا منه لشمول مملكته بلاد السودان أيضاً ، كما كان رائده من ذلك أن يظهر بمظهر التمسك بأحد المطالب الوطنية ازاء الانجليز، الذين يتحالفون مع الأحرار الدستوريين بما يضعف سلطانه فى الحكم ، فضلا عن أن القاءه الضوء على نص السودان كان يمكنه من تأجيل اصدار الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه . ولكنه عندما ووجه بالإنذار البريطانى ، كفته أربع وعشرون ساعة فقط ليعدل عن موقفه كلية ويتنازل عن النصين منصاعا للمشيئة البريطانية. وانحصرت محاولاته خلال تلك الساعات ، لا فى المناورة للحفاظ بمركز مصر فى السودان ، كما جاء بمشروع الدستور، ولكن فى المناورة ليتحمل نسيم عنه وزر حذف النصين . فلما أصر المندوب السامى على توقيع الملك بنفسه على الإنذار،

انصاع لذلك، ولكن تحمل نسيم عنه أمام الشعب المصرى الوزر دون اشارة منه ولا من غيره إلي مسألة التوقيع . وفى نطاق ولاء نسيم للملك، وانه كما كان يكرر فى خطاباته الرسمية اليه «الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين»، فى هذا النطاق حاول نسيم أن يحفظ لنفسه أمام الرأى العام المصرى بعضا من ماء الوجه فقدم استقالته وترك الوزارة، وعرض فى كتاب تركه الوزارة لبعض من وقائع الحادث مشيرا إلى الإنذار البريطانى وإلي سابقة تمسك وزارته بالنصين ، وأنه ما كان يقبل تعديل النصين إلا استجابة إلى «نداء الواجب نحو العرش».

أما الوفد ، فقد كان على سعة من المناورة والحيلة عجيب فى هذه الفترة ، التى واجه فيها السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . واجه تحالف الانجليز والأحرار، بأن تحالف مع الملك. وأسمع الملك لأول مرة هتافات شعبية بحياته ، كانت غريبة على أذن الجالس على العرش. أدرك أن الملك يخاف الدستور ، وكان الوفد يخاف أيضاً من نظام دستورى ينشأ فى غيبة الوفد بعد نفى واعتقال قياداته . وأدرك أن لابد من تحالف مؤقت يواجه حلف الانجليز والأحرار، ولابد من عزل الملك عنهما . فأيد وزارة نسيم الملكية فى البداية على شروط

وضعها ، أن يعاد المنفيون ويفرج عن المعتقلين وتلغى الأحكام العرفية . ولم تمض أسابيع حتى بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٢ ضغطه على الوزارة التى «تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصبر والانتظار» ولكن طال الانتظار وفرغ الصبر. ثم زاد جرعة الهجوم على الوزارة فى ٢٠ ديسمبر مستنكرا خطة الصمت وعدم الافراج عن المنفيين والمعتقلين وعدم الغاء الأحكام العرفية ، ثم عرج إلى الهجوم على عزم الوزارة المساس بحقوق الأمة فى الدستور ومسألة حذف نصوص السودان الذى «يكون نكبة وطنية كبرى..»، ثم لخص طلباته وكلها تتعلق بالأحداث المصرية وليس فيها اشارة إلى السودان. وفى ٣١ يناير ١٩٢٣ كرر هجومه على الوزارة لعدم الافراج عن المعتقلين والمنفيين، ولم يشر إلى السودان الا فى نهاية البيان بذكره أن الأمة ستتابع الكفاح حتى تتحقق أمانيها العادلة «فى الاستقلال التام لمصر والسودان» (١٠٨) .
وبهذا كان الوفد يتصاعد بموقفه ضد الوزارة من الضغط إلى النقد إلى الهجوم والتهديد بمتابعة الكفاح. وكان يذكر ضمن ما ينتقد به الوزارة مسألة نص السودان . فلما وقعت الواقعة بالإنذار وحذف النصين السودانيين، هجمت الصحافة كلها على توفيق نسيم رامية اياه بالتفريط فى الآمال الوطنية ، ومنها صحف

الأحـرار الدسـتـوريين والحـزب الوطنـى، وخـصـص أمين الرافـعى لمسألة السودان ثلاث من مقالاته الأربع عشرة عن الدستور، هاجم فيها تسليم نسيم المخزى بوجهة النظر البريطانية ، وأن النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٢٨ فبراير عن السودان اذ سلما بذلك أمره للمفاوضات (١٠٩)..

وجرت صحافة الوفد فى الأيام الأولى على هذا المنوال ، لولا أن فوجئت وفوجىء الجميع بنشر برقية أرسلها سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق إلى رئيس الوزراء المستقيل توفيق نسيم نصها «انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن ، فأهنئكم على ذلك وأهنىء زملاءكم الكرام» (١١٠) . فصمتت صحف الوفد لم تلو على شىء . وموقف سعد مدهش لا لمعاصريه فحسب ، ولكن لقارىء التاريخ في يومنا هذا . وهو بعد الدهشة، يوضح إلى أى مدى بلغت بسعد سعة الحيلة والمناورة فى تلك الفترة العصيبة ، التى كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة، وهى على مشارف مرحلة جديدة . أن الانذار البريطاني للملك فؤاد لم يكن القصد منه حذف نص السودان فحسب ، وان اللنبى الذى كان ينصح بالملاينة بالنسبة لهذه المسألة، اصطنع التشدد فى وسائله مع كيرزون كما سبقت

الاشــارة ، بعــد أن ثبت لديه حلف الملك والوفـد، وتلكؤ الملك فى اصـدار الدسـتـور راميـا وزره على الانجليز ، ومـقـاومـتـه الأحـرار الدسـتـوريين، القـوة المرشـحـة لاحتلال بعض مؤسسات الدسـتـور مدعومة بالإنجليز . وكان من أهم أهداف الإنذار إذن ، وقف الملك عند حدوده ومنعه أن يقوم بلعبة التحالف مع الوفد ضد الانجليز، وتعريته من ادعاء الوطنية وإلباسه لبوس المعاداة للديمقراطية. وكانت هزيمة الملك أمام اللنبى مما من شأنه أن يجرجر الملك إلى معسكر الانجليز . هنا سارع سعد لينتشل بيد الوفد القوية الملك من عثرته ويقيمه من جديد على قدميه، ليصحبه فى تلك الجولة السياسية التى لم تكن قد تمت بعد . وهذا ما تحقق بالضبط لسعد وللوفد من بعد .

إن اللنبى عين وزارة ثروت بعــد تصــريح ٢٨ فــبــراير ، ثم أسقطها الملك متحالفا مع الوفد ، وعين الملك نسيما . فلما أسقط الانجليز نسيما بعد أزمة السودان ، كان فى أيديهم هم أن يختاروا الوزارة التالية، وكان مرشحهم عدلى يكن . فجاءت برقية سعد تعيد تحالف الملك والوفد لسابق عهده ، ونشط الوفد بالبيانات والمظاهرات والاضطرابات لمنع عدلى يكن والأحرار الدستوريين من العودة للحكم. وقد تأتى له ذلك فعلا ، بوزارة

يحيى إبراهيم التى مثلت توازنا نسبيا والتى لم تكن منحازة للمندوب السامى انحيازا كاملا . جاء ت بعد أكثر من شهر مر على البلاد من غير وزارة . جاءت لتصدر الدستور على صيغة متوازنة، ليست كما صاغتها لجنة الدستور ولا كما أرادها الملك . ولتعترف بتصريح ٢٨ فبراير .

فجاء ت وزارة يحيى إبراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، الذى رشحه الملك وقبله الانجليز خروجا من مأزق بقاء البلاد بلا وزارة أكثر من شهر (١١١) . مع تصاعد الاضطرابات والاغتيالات السياسية . وقد أصدر الدستور على صيغة وسط بين مشروع لجنة الدستور وبين تعديلات توفيق نسيم . فأجابت بعض مطالب الملك وبعض ماتمسك به الديمقراطيون . واعترفت بتصريح ٢٨ فبراير وبحذف نص السودان ، وأصدرت قانون تعويضات الموظفين الأجانب كما طلب الانجليز . أما عن الوفد فقد أعيد سعد والمنفيون وأفرج عن المعتقلين وألغيت الأحكام العرفية . وبقى سعد على دفاعه عن توفيق نسيم الذى كان همزة الوصل فى التقارب الملكى الوفدى، خطب بعد عودته من المنفى يقول إن نسيما وقف موقفا شريفا فى مسألة السودان ، ولم ينصح الملك بقبول طلب المندوب السامى الا بعد الضغط والتهديد بالعنف ، مما لا يعتبر

معه صنيع نسيم تفريطا فى حقوق مصر بالسودان ، لثبوت عنصر الاكراه فى هذا الصنيع ، كما أن تعديل النصين لم يتضمن ضياعا لحق مصرى بالسودان وان الوزر كله يتحمله ثروت الذى قبل تصريح ٢٨ فبراير ، وحقوق مصر بالسودان لا يضيعها «الا قبول تصريح ٢٨ فبراير» . ثم ذكر ان لو كان سعد مكان نسيم لاستقال دون أن يقبل حذف النصين ، ولكن حتى قبول نسيم حذفهما ينبغى أن تقدر فيه عوامل الضغط الحاصل وتهديد العرش وان التعديل لم يتضمن ضياعا لحق مصرى (١١٢). وبقى سعد بتحالفه هذا مع الملك حتى ضمن فى المعركة الانتخابية التى أجرتها وزارة يحيى إبراهيم انتصارا مؤزرا للوفد، تولى بعده تشكيل أول وزارة برلمانية في ظل دستور ١٩٢٣.

كان القصد من هذا الاسهاب والتفصيل فى بيان حادثة الدستور عن السودان، ايضاح دلالة هامة للحادثة ، وهى أن القوى السياسية المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا فى ذاته ، ولكن من حيث أثرها فى الصراعات والتحالفات الدائرة بين بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية . واتخذ كل من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك النصوص الدستورية فى تحقيق

استراتيجيته السياسية بالنسبة للسودان، ولكن من حيث أثر هذا الموقف فى توثيق تحالفاته أو اضعاف خصومه فى نطاق السياسات المصرية، وفى سياق الأحداث السياسية المصرية الصميمة. وقد لان كل منهم واشتد ، ونظره معلق فى الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ فى المؤسسات المزمع بناؤها ، ومدى ما سيستطيعه ازاء تصريح ٢٨ فبراير ، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة . والملاحظ أيضا أن حادثة «السودان» تلك والصراعات التى دارت حولها ، توضح نوع الصراعات والمناورات التى جرت بين الأطراف الثلاثة فى السياسة المصرية، الملك والانجليز والوفد ، ليدعم كل طرف نفوذه فى مواجهة الآخرين فى مرحلة ما بعد تصريح ٢٨ فبراير . وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ فى المرحلة المقبلة، وإلى أى مدى كان سعد زغلول السياسى العجوز محنكا وأريبا فى سعة الحيلة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك الثمار.

٣
الوفد والسودان

أين كانت الحركة السياسية المصرية والوفد خاصة ، من مسألة السودان بعد ١٩١٩؟ لقد جاء المطلب المصرى عن السودان بطريق الاستدراك بعد أكثر من شهرين من تشكيل الوفد. وكان يمكن ألا يكون لهذه الملاحظة أهمية ما، لولا أن سياق الأحداث من بعد، يكشف عن تلك الأهمية ويؤكدها . وكان الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ يبلور مطلبه السودانى فى «بطلان اتفاقية ١٨٩٩» . فارتقى الوفد بهذا المطلب إلى «الاستقلال التام لمصر والسودان» . وهو ارتقاء هام لولا أن لم يصاحبه ارتقاء ملائم فى النظرة السياسية والفكرية للمسألة السودانية ، ولا فى وسائل النشاط السياسى المحقق لهذا المطلب. ولولا أن الوفد استصحب نظرة الحزب الوطنى السابقة بشأن «مركز» مصر فى السودان .

ومن جهة أخرى، فقد سبقت الاشارة إلي أن الوفد والمصريين عامة ، نظروا إلى السودان كهدف مرجأ ، وباعتبار أن لاستقلال مصر التام ولاقامة النظام الديمقراطى بها ، أولوية على المسألة السودانية. ومن هنا يبدو حرص سعد زغلول مع ملنر ، ثم عدلى

مع كيرزون، على تحاشى المواجهة بالنسبة للأوضاع السودانية . وكان يكتفى فى هذا الصدد ، بإثارة الموضوع عرضا فى نهايات جولات المفاوضات ، لتذكير الجانب الآخر بأن ثمة مسألة أخرى ستثار فيما بعد ، على عادة رجال القانون عندما يتحفظون بعبارتهم الشهيرة «مع حفظ كافة الحقوق». ولا يستطيع القارئ من مطالعة محاضر المفاوضات وأحاديث الساسة، أن يستنبط مشروعا مصريا وطنيا يعالج تفاصيل هذه المسألة . إنما جرى تناولها فى صيغتها المجردة ، وانحصر جهد المجتهدين فى «اثبات» الحقوق و«دحض» دعاوى الانجليز. استمرارا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩.

اطرد الحديث فى بيانات الوفد وبيانات وزارته أو برلمانه ، عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، وذلك فى أية مناسبة يرد الحديث فيها عن مطالب مصر الوطنية أو عن المفاوضات . وورد من هتافات الجماهير «ملك مصر والسودان» والهتاف لسعد زغلول أحيانا باسم «رئيس الأمة المصرية السودانية» . كما أشير إلى الأمة المصرية السودانية فى استجواب قدم بمجلس النواب لوزارة سعد بجلسة ١٠ مايو ١٩٢٤ . وتحدث سعد إلى مراسل التايمز قائلا : «إن السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى ولكنه حيوى

لمصر» وأنه يمكن الوصول إلي اتفاق بشأنه ما لم يكن لبريطانيا أطماع استعمارية به (١١٣) . وبمناسبة ما أثاره عبد الرحمن الرافعي عضو مجلس النواب عن مشروعات الانجليز بشأن رى أراضى الجزيرة بالسودان بجلسة ٢٤ مايو ، استطرد الحديث إلى الأهداف المصرية فقال سعد «نريد حيازة السودان دون الانجليز .. المسألة ترجع إلى أمر واحد وهو من الذى يجب أن يضع يده على السودان . أنحن أم الانجليز .. نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان وهم لنا معارضون..». وفي نقاش آخر بين الرافعي وسعد بجلسة ٢٣ يونيو، احتج الرافعي ، وكان من الحزب الوطنى، على ما أسماه اعتداء الانجليز على «حقوق السيادة المصرية» بالسودان. وشرح عبارته بقوله «.. لا أرمى إلى الاستعمار والتحكم، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء.»، ثم دلل على معناه بحديث طويل عن تعمير مصر للسودان ببناء المرافق والطرق وغيرها ، لا لمغنم، بل للقيام بواجب وطنى علينا .. إذ لا فرق بين مصر والسودان» على عكس «العمران المصطنع» الذى يدعيه الانجليز لأنفسهم هناك فهو «استغلال محض لأن الشركات

الانكليزية الاستعمارية فى تلك البلاد تنزع الأراضى من أيدى الأهالى لتحل محلهم..». وجاء فى جواب سعد الذى وافق فيه على ما قيل «إذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضة فلا أقول أن السودان غير مملوك لنا، بل أقول انه ملكنا وانه جزء لا يتجزأ من مصر». وفى نقاش آخر بين سعد وعبد اللطيف الصوفانى عن ميزانية حكومة السودان التى لم تعرض على مصر (مجلس النواب ٧ يونيو)، استطرد الحديث إلى ما دفع سعدا إلى القول.. «إن السودان لنا يجب أن نحوزه ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه، هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقها ولكن بأى طريقة؟ واضعو اليد على السودان أقوياء» وقد اتخذ مجلس النواب (٢٣ يونيه) قراراً يحتج فيه على بطش حكومة السودان بالسودانيين الموالين لمصر ورد به «يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر.. ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد، وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر».

وبجلسة ٢٨ يونية أفاض سعد فى بيان وجهة نظره عن السودان، ردا على تصريح للحكومة البريطانية بمجلس اللوردات أعلنت فيه أنها لن تترك السودان وأنها ملتزمة إزاءه بموقف وزارة

لويد جورج السابقة، رد سعد بأنه لن يتنازل عن السودان مطلقا، « لا لأنه مستعمر بل لأنه جزء من كياننا بل لأنه منبع حياتنا بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا» ثم تحدث عن اضطرار مصر تركه (سنة ١٨٨٤) ثم استعادته بالنفيس من الأموال والعزيز من الدماء، وما انفق عليه بعد ذلك من أموال طائلة.

★★★

لم تغلب على سعد حرفته القانونية، كما غلبته فى المسألة السودانية، فظهر كمحام قح، يتكلم عن الملكية والحيازة ووضع اليد، وعن الحق والتصرف، مما لا شك يثير الدهشة وقد يثير الحفيظة لدى قارىء التاريخ، وخاصة المصريين والسودانيين اليوم.

وبلغ ولع سعد بتلك الصيغ هنا، أن كان يقول «إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة، فلسان مصر يقول : إنها باطلة» مشيرا إلى العرائض التى استكتبها الانجليز من السودانيين لصالحهم (١١٤).

ولا يعود هذا الأمر فحسب إلى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطنى، فهو أمر قد يفسر ولعهم بالمصطلح القانونى كتعبير عن مواقف

سياسية عملية، ولكنه لا يفسر هذا الاستغراق فى «الموقف القانونى». إنما قد يعود إلى وضع سياسى وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه بالنسبة للسودان، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أى من ممكنات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة، فضلا عما شاب النظرة إلى السودان من اعتباره أرضا ونهراً فى الأساس. وفضلا عن الطابع البرجوازى الرأسمالى للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك الأرض الزراعية عليهم. وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية فى مفهومى «الملكية» و «العقود» ، والحاصل أن الطابع البرجوازى لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر، لم يتكشف بأنصع مما تكشف به فى تناوله لمسألة السودان.

على أن ما يسترعى الانتباه. أن تلك الحركة «البرجوازية» كانت تقوم فى مصر فى تلك الظروف بانجاز تاريخى هام وخطير لصالح التقدم والحضارة ولصالح الشعب المصرى عامة. وأن نظرتها إلى السودان كانت فى التحليل النهائى تتجه إلى المطالب باستقلاله واجلاء الأستعمار الانجليزى عنه هو ومصر. وان كل هذا الحشد من عبارات سبقت الإشارة إليها كانت تعبيراً «حقوقيا» يريدون به تأكيد أن ثمة علاقات وثيقة ومصالح حيوية

تربط البلدين، وان مصر والسودان بلد واحد، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر. مع بيان أن تلك الصلة ليست استعماراً ولا استغلالا، إنما هى أمر مما يعبر عنه فى المصطلح السياسى الحديث بوحدة التراب الوطني. والسودان ألزم لمصر من الاسكندرية كما كان يجرى التعبير أحيانا على ألسنتهم.

فرأوا السودان جزءاً من وطنهم كالاسكندرية أو سيناء أو أسوان مثلا، لو تهدد بالفصل لثار الوطنيون مطالبين ومؤكدين انه جزء من مصر، ولمصر عليه حق السيادة وهو «ملك لنا» وهكذا، دون أن تثير تلك التعبيرات قط شبهة طمع أو استعمار أو تحكم من شعب فى شعب آخر، وأن كلمات الوطنيين المصريين توضح هذه النظرة، من سعد زغلول إلى أمين الرافعى إلى عبدالرحمن الرافعى إلى غيرهم.

ويذكر داود بركات «رئيس تحرير الأهرام» «من العبث قول هؤلاء السياسيين الانجليز أن المصريين يريدون حكم السودانيين، فإن المصرى لا يتطلع إلى ذلك ولكنه يقول للسودانى إنا أخوة متساوون يندمج أحدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر..»

ويؤيد قولا قاله الأمير عمر طوسون فى بعض رسائله «إن لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون» (١١٥).

هذا ما أحاط بالنظرة السياسية والفكرية للحركة الوطنية المصرية وللوفد خاصة بالنسبة للسودان. أما بالنسبة لأساليب النشاط السياسي المصرية حول مطلب السودان، فقد سبقت الاشارة إلى أن الاستغراق في الموقف القانوني، كان يعني فيما يعنيه التحصن في موقف المطالبة بهدف لم ير المطالبون به أمامهم مكنة عملية للشروع في تحقيقه، كان يعني عجزا عن الممارسة. ولعل من أوضح ما يظهر هذا الموقف، الحوار الذي دار بمجلس النواب في مايو ويونيه ١٩٢٤ بين سعد زغلول وبين كل من عبداللطيف الصوفاني وعبدالرحمن الرافعي، مما سبقت الإشارة إلى طرف منه. كان سعد يعترف بعباراته الخطابية الضخمة بكل ما يطالب به نائبا الحزب الوطني هذان. ولكنه يعجزهم بتكرار القول «ماهي الطريقة العملية التي توصلنا إلى ذلك». «ما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان، إن كنت تعرف هذه الطريقة ولا تريد أن تفضي بها علنا، فتعال وقلها لي سراً..». (جلسة ٢٤ مايو) «ليس عندي طريقة لأدلي بحجتي ولأحافظ على حقوقي، بل لأزحزح خصمي عن مكانه، إلا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستولٍ على السودان بغير حق، وأن السودان من حقنا» فلما علق الصوفاني بأن المفاوضات غير منتجة، سأله سعد عن الطريقة

الأخرى التى يقترحها فقال الصوفانى «رجالك هناك (يقصد الموظفين). والقوة المصرية أيضا، ولك أن تتصل بالشعب السودانى.. (مقاطعة) لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة إلى الخيال..» (٧ يونيه).

كانت هذه هى «الكلمة»، أن يتصل بالشعب السودانى والموظفين والجيش، فقوطعت وانقطع السياق وعاد الحوار من جديد «ما هى الطريقة». إن الاتصال بالجيش والموظفين أمر كان على قدر كبير من الصعوبة لما سبقت الاشارة إليه من عزلة تلك الأجهزة عن الحكومة المصرية، فضلا عن أن حكومة سعد لم تكن قوية القبضة فى جهاز الحكومة المصرية نفسها. ولكن سعداً هو حزب قبل أن يكون وزارة.

فلم لا يتصل بالشعب السودانى؟ كانت هذه هى صميم مشكلة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان. وها هنا الخلل والمأزق والمنزلق.

ويمكن القول استعجالا للأحداث. أن الوفد المصرى، تنظيم الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩، الذى استطاع أن يجمع المصريين ويستوعب نشاطهم وطموحهم الوطنى

والحضارى، وحقق بذلك أسمى ما يمكن تحقيقه فى إطار ما تتيحه الظروف التاريخية، والذى أسهم بتكوينه الجامع فى بلورة الجامعة المصرية، هذا الوفد المصرى منذ اليوم الأول الذى لم يرع فيه وجوب قيامه على أساس مصرى سودانى جامع، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها، وجاءت صياغاته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريرى الأصيل.

إن حركة التوكيلات الشهيرة التى بدأ بها تأسيس الوفد فى ١٩١٨، قد اقتصرت على مصر وحدها، ولا يبدو أن منظميها فطنوا إلى أهمية اشراك السودانيين فيها. ويلزم الاعتراف بأن هذا الاشراك كان على قدر عظيم من الصعوبة فى ظل السيطرة البريطانية المطلقة هناك. ولكن لا يبدو أن محاولة وفدية بذلت فى هذا الصدد. بل كان الانجليز هم من بادروا بمحاولة عكسية، إذ أوحوا بتشكيل وفد سودانى من كبار الشخصيات الموالية لهم وقتها، ومنهم السيد عبدالرحمن المهدى والسيد على الميرغنى والشريف الهندى، فشخص إلى لندن فى يوليه ١٩١٩ مهنئا بالنصر فى الحرب العالمية مثبتا الولاء لبريطانيا، مما امتدح من أجله كيرزون السير لى ستاك (الحاكم العام) بمجلس اللوردات فى

ديسمبر ١٩١٩ مشيراً إلى أن السودان على عكس مصر يوالى الحكم الانجليزى. ثم دفع الحاكم العام فى ١٩٢٤ حركة لجمع العرائض من السودانيين تفيد تمسكهم بحكومة السودان الانجليزية (١١٦). ويحكى (المحزون) أن شرع بعض شباب السودان (ومنهم على عبداللطيف وصالح جبريل) فى التصدى لهذا العمل بحركة مضادة ليحصلوا على توقيعات السودانيين، ومنهم توقيعات الاشخاص أنفسهم على عرائض تفيد أن مصر والسودان «جزء لا يتجزأ» بما يهدر أثر النشاط البريطانى، ويؤكد عنصر الإكراه فيه. وبادر «المحزون» «بمخابرة أولى الأمر» بمصر ولكنه أمر برقيا بوجوب التريث وانتظار التعليمات. فتوقف بعد أن كان جمع ٣٠٠٠ توقيع فى بضعة أيام، ثم جاءه كتاب بأن «أولى الأمر لم يقروا رأيى ولم يوافقوا على عملى» (١١٧). وقد أرسلت هذه التوقيعات مع اثنين أسلماها إلى مأمور وادى حلفا المصرى الذى بعث بها إلى الوفد، وعرض على مجلس النواب المصرى برقية احتجاج من وفد سودانى منع من السفر إلى القاهرة، وناقش المجلس فى ١٩، ٢٣ يونيه عرائض الولاء لمصر وعرائض الولاء المصطنعة لبريطانيا محتجا على مسلك حكومة السودان. ووقف الأمر فى مصر تقريبا عند حدود هذه المظاهرة.

ومن جهة ثانية، فمن المعروف أن الحركة الوطنية السودانية الحديثة بدأت بنشأة (الاتحاد السودانى) فى ١٩٢٠ من موظفين وتجار وطلبة سودانيين، وكانت تطالب بجلاء الانجليز عن مصر والسودان ورفض مشروع الجزيرة ومهاجمة احتكار السكر، وتطبع منشوراتها بمصر والسودان، وانقسمت الحركة فى ١٩٢٢. وكان على عبداللطيف عضوا بها وأرسل مقالا نشره أمين الرافعى فى صحيفته «الأخبار» وقدم للمحاكمة وسجن عاما وطرد من الجيش المصرى بالسودان، وحاول وفد من المحامين المصريين برئاسة مرقص حنا، من زعماء الوفد، السفر للدفاع عنه فمنع من دخول السودان. وأثار ذلك الرأى العام المصرى وانتقد حمد الباسل من زعماء الوفد حكومة مصر وقتها لأنها لم تدافع عن ضابط مصرى فى جيشها. وبعد خروج على عبداللطيف من السجن أنشأ جمعية اللواء الابيض فى أواخر ١٩٢٣، وافتتحت نشاطها ببرقية أرسلتها لمجلس النواب المصرى وقناصل الدول بالخرطوم فى مايو ١٩٢٤، تطالب بأن يكون السودان وحدة سياسية فى اطار حكومة تضم مصر والسودان. ونشطت فى حركة العرائض المؤيدة لمصر التى لم يكتب لها الاستمرار، وبعثت مندوبين عنها للكتابة بالصحف المصرية، لتعريف المصريين والوفد خاصة بأهدافها وآمالها (١١٨).

ويذكر الدكتور محمد أنيس، أن تردد الوفد بالنسبة لمسألة السودان قد دفع الحزب الوطنى إلى تركيز اهتمامه عليها ليكسب بها نفوذا سياسيا فى مواجهة الوفد. وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب السودان فى ديسمبر ١٩٢٣، وقابل على عبداللطيف وغيره من الشخصيات التى نشطت نشاطا منظما فيما بعد، ووعده حافظ رمضان بعد انتصار حزبه فى انتخابات ١٩٢٤ على الوفد، أن يجرى اتصالا منظما به بواسطة توفيق وهبى القاضى المصرى بالخرطوم.

وكان على عبداللطيف يتردد على اجتماعات النادى المصرى بالخرطوم، وجرت محاولة «لوضع التنظيم فى القاهرة على أرضية أفضل عن طريق تأسيس (حزب لتحرير مصر والسودان) وذلك بواسطة عدد من الضباط السابقين غير المرتبطين عضويا بحزب ما. وأن عبيد حاج الأمين كتب مقالا بصحيفة الأهرام فى ١٦ يوليه ١٩٢٤، اتهم فيها الزعماء المدنيين والقبائليين بالسودان بالعمالة للانجليز، ودعا لوحدة وادى النيل عن طريق التاج الواحد والبرلمان الواحد والقانون الواحد والمساواة بين الجميع، وممن كان على اتصال بالسودانيين من رجال الوفد، حمد الباسل وكيل الوفد، وحمدى سيف النصر رئيس لجنة السودان بالبرلمان، والذى

قضى أربعة عشر عاما ضابطا مصريا بالسودان، وعبدالرحمن فهمى الذى انشأ اتحاد عمال وادى النيل، ولكنها لم تكن صلات تنظيمية، وقد خلص الأستاذ المؤرخ «نحن نقطع بأنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وبين حركة اللواء الأبيض، وليس صحيحا بالمرة انه كان هناك ضابط مصرى فى السودان يمثل سعد زغلول، وأن سعد زغلول قد أبلغ بعض السودانيين فى القاهرة بذلك ليتلقوا تعليمات سعد كما يدعى المؤرخ السودانى محمد عبدالرحيم، غير أن فقدان الصلة المباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وحركة اللواء الابيض فى السودان لا ينفى مطلقا أن نموذج الثورة فى مصر كان يبهر السودانيين..» (١١٩).

كان القصد من العرض السابق، بيان أن عزله الوفد عن حركة السودان من الناحية التنظيمية، لم يكن قدراً تاريخيا مفروضا رغم صعوبة الاتصال ، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب فى مصر، بدليل قيام التنظيم السرى للوفد، وممارسته ما مارس من أعمال العنف والاغتيالات السياسية، وأن الوفد الذى ضرب المثل فى جامعيته وشموله، وقف عند الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبابته، مكتفيا بالحديث عن استقلال البلدين ومتسائلا فى حيرة «ما العمل» بالنسبة للسودان.

فلما صاح الصوفانى أن اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السؤال الحائر «ما العمل». لم يغب عن فطنة سعد أن موقفه فى مفاوضاته المقبلة مع ماكدونالد يكون قويا لو أظهر السودانيون مشاعر التعاطف مع مصر. وتلقف على عبداللطيف هذه الرغبة وعمل على تنفيذها.

ولكن الموقف الوفدى وقف عند حدود طلب «إظهار المشاعر» وإعلان الاستعداد عن دفع التعويضات لمن يلحقهم ضرر من جراء ذلك (١٢٠).

وإذا أمكن الحديث الآن بلغة الوفديين القانونية وقتها، فيمكن القول أن طلب إظهار المشاعر هذا كان تعبيرا وفديا عن أن وكالة الوفد مقصورة على المصريين وحدهم، وأن تلك العزلة التنظيمية بين الحركتين لا شك أفقدتها امكانية البحث الرشيد فى هدفهما المشترك . إن الوطنيين المصريين لم يغب عن وعيهم السياسى، أن حزب الاستقلال لا يقوم بهدف الاستقلال وحده ولكن بتحديد تصوره لنظام الحكم بعد الاستقلال.

ومنذ مواجهة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين سعد ووينجت، كان واضحا أن الحركة الوطنية المصرية تريد بالاستقلال أن تقيم النظام الدستورى الديمقراطي على تفصيل كان يرد فى مناسبته.

أمـا بالنسبـة للسـودان، فـلا يكاد يلحظ تصـور دقـيق لعـلاقـة القطرين فيـمـا بعـد الاسـتقلال، رغم حـرص المصـريين على تأكيد نزوعـهم إلى تحـقيق المسـاواة فى الحـقـوق والواجبـات بينـهم وبين السـودانيين. وأن افـتقـاد هذا التصـور كان ممـا يوضـح حسن نية المصـريين تجـاه السـودان، إذ لا يطرحـون تصـورا منفـرداً من جانبـهم للعلاقة بين البلدين، ولكنه بهذا المعنى يعتبر قصـورا تفرع على افتقاد تلك الصلات التنظيمية بين الحركتين.

ومـا كـان يمكن لحـركة قـاصـرة على مـصـر أن تنجح فى طلبـهـا استقلال بلد آخر. ولو كان هذا البلد جزءاً منها، ولا لتنظيم قـاصـر أن يحـقق وحـدة بين بلدين، وإذا كـان الحـزب الوطنى قـد مس تلك النقطة مسـاسـا كمـا سبقت الاشـارة، فـلا يبدى أنه عمل بعـد ذلك على تطوير علاقته بالسـودانيين ومـا كـان لغيـر الوفـد بتـمثيله غيـر المنازع للحـركـة الوطنيـة واسـهـامـه التـاريخى فى بنـاء الجـمـاعـة المصـرية، مـا كـان يمكن لغـيـره أن يقـوم بهـذا الانجـاز التـاريخى الضـخم مع السـودان. ليـبنـى بالكفـاح الواحـد والتنظيم الجـامـع الواحد أمة واحدة تقوم على أساسـها دولة شرعية متحررة واحدة.

لم قوطـع الصوفانى لما صـاح أن اتصلوا بالسـودانيين وحـركوا ضبـاطكم وموظفيكم هناك؟ كان المقـاطعون هم نواب مـصـر وهم

ثوار ١٩١٩، ومنهم من عرف السجن والاعتقال والتشريد. ولكنهم في الوقت نفسـه، بلغ عدد كبار الملاك منهم الذين تزيد ملكية الواحد منهم على مائة فدان، بلغ ٩٥ عضواً نسبتهم ٤٣,٥٪ من مجموع أعضاء المجلس (١٢١) والباقى ينتمون جميعا الى الطبقة المتوسطة تجاراً أو مهنيين من المحامين أو الأطباء أو غيرهم، وقد كان الجديد الضخم الذى أتت به الثورة ، إنها مكنت رجال هذه الطبقة والأفندية أن يصلوا إلى مقاعد البرلمان وكراسي الوزارة، بعد أن كانت مقصورة على النخبة الارستقراطية. وقد أمكن لهذه الطبقة التى قادت ثورة ١٩١٩ أن تستثمر التطور الحضارى السابق للجماعة المصرية وتطور الحركة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر، وما اتسم به المصريون من درجة عالية من التوحيد، استثمرت ذلك كله فى إدارة الصراع الثورى المحقق لاستقلال مصر، بأسلوب سلمى ومشروع فى الأساس، يعززه نشاط الجهاز السرى فى الاغتيالات السياسية، لاقلاق الاعداء وازعاجهم، ولضبط الحركة الثورية وفرض هيبتها واحترامها على العناصر التى تنجذب للاحتلال، وقد سبقت الاشارة فى صدر هذا البحث إلى طبيعة أجهزة الحكم المصرية، وما تمكنت به الحركة السياسية المصرية من حصارها والتهديد بعزلها عن سلطة الاحتلال، مما كان له أثره الكبير فى تهذيد تلك السلطة.

أما بالنسبة للسودان، فقد كان الوضع جد مختلف . والحركة الوطنية الحديثة هناك لاتزال في نشأتها، والسودان الفسيح يتسم بالكثرية والتعدد من حيث الأقاليم والقبائل ومستويات النمو الحضارى، وأجهزة الحكم فى قبضة الانجليز تماما. لذلك لم يكن فى مكنة أسلوب الكفاح المصرى وقتها أن يحقق فى السودان ما كان يحققه في مصر. ولو اقتحم الوفد الحواجز البريطانية وصولا إلى السودانيين لكان تعين عليه أن يصير وفدا آخر، والا لما كان فى مكنته أن يحقق هناك ما يحققه هنا. وفضلا عن ذلك فان هذا الاقتحام لو كان تم، لكان خليقا به أن يواجه فى مصر نفسها من الانجليز مقاومة لم يكن فى المقدور حساب مدى عنفها وفظاظتها. ولم يكن التكوين الاجتماعى للوفد مما يمكنه من قيادة صراع كان يمكن أن يسير فى طريق الحرب الثورية، التى تشمل مصر والسودان معا، على نحو ما بدأت الصين تعرفه فى الحقبة نفسها مما استطال إلى نهاية الأربعينات ، لهذا قوطع الصوفاني بك فسكت ، وهو إن كان قالها . «اتصلوا بالسودانيين» ، فلم يعرف عنه ولا عن الحزب الوطنى أنه فعلها.



ماذا كان أمر السودان إذاً بالنسبة للحركة الوطنية المصرية؟ إذا نظر إليه فى جوانبه الملموسة؟ أى بالنسبة للمصالح التى رأت

تلك الحركة من اللازم عليها أن تصونها ؟ اطرد الحديث عن السودان من قبل مصطفى كامل وحتى استقل القطر الشقيق فى ١٩٥٦، على انه روح مصر وحياتها، وانه «انسان العين» كما يقول الشاعر أحمد شوقي. وأن انفصاله يهدد مصر بما يشبه الدمار ويصيبها فى مقتل. وأن لا أمن لها بدون السودان. وأن النيل الذى اعتبرت مصر هبة له منذ فجر حضارتها، والذى أثر فى حياة المصريين ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يظهر أن نهرا أخر أثر به فى حياة شعب، والذى عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديته قبل نزول الرسالات السماوية، هذا النيل ليس غريبا أن يكون مجال اهتمامهم الحيوى على مدار العصور، فلما بدأ عصر الخزانات والتحكم فى مياه النيل، كان لابد للمصريين أن يفكروا فى سياسة نهرية تضمن الا تكون إمكانية التحكم فى مياه النيل تحكما فيهم.

لقد خطب مسيو برونت المهندس الفرنسى فى المعهد العلمى المصرى فى ٢١ يناير ١٨٩٣ مشيرا الى أن اقامة خزان للمياه علي مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار، وانه يكفى للقضاء على مصر أن ينشأ سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التى تأتيها فى موسم الجفاف، كما كتب سير مونكريف إلى

المعهد العلمي البريطاني فى أول أكتوبر ١٨٩٥، يقول انه إذا ملكت دولة متمدنة أعالي النيل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا «صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة..» بما يمنحها سلاحا يمكنها من تهديد مصر بالغرق أو الجفاف. كما ذكر سير بورنال مندوب بريطانيا في أوغندا فى ١٨٩٤، أن أوغندا أقوى دول شرق أفريقيا لسيطرتها على منابع النيل، وأن «موقفنا فى أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر» (١٢٢).

وأن عصر الخزانات هذا قد نقل مصر عبر القرن التاسع عشر. من رى الحياض إلى الرى الدائم، ومن المحصول السنوى الزراعي الواحد، إلى تعدد المحاصيل السنوية، مما جعل مصر ونظامها الاقتصادى أكثر تبعية لوسائل تنظيم تدفق المياه عبر السنة كلها، فلم يعد خوفها فقط من امتناع وصول المياه إليها، ولكن من تباين السياسات النهرية. وعدم ملاءمتها مع تنظيم الدورة الزراعية، ولم يعد الخطر عليها يتمثل فى الصورة الفجة، صورة جفاف النيل مثلا، ولكن فى عدم وصول الكميات المطلوبة فى المواعيد المطلوبة ، الأمر الذى يهدد أيا من محصولاتها

السنوية بالهلاك، وإذا كان السد العالى الآن يضمن لها مخزنا للمياه يكفيها المفاجآت العاجلة، ويكفل لها فسحة من الوقت تتدبر فيه أمورها بغير خطر داهم تفاجأ بسقوطها فيه، فقد كان نظام التخزين قبل السد العالى، وحتى بعد بناء خزان أسوان، لا يكفل لها الا تخزينا سنويا فقط مما لا يجنبها المخاطر العاجلة، والحاصل أن تهديد مصر بالتحكم فى مياه النيل لم يكن مجرد ظن ظنه المصريون، ولكنه كان سياسة عبرت عن نفسها بأقوال الانجليز أنفسهم حسبما سبقت الاشارة.

وفى التسعينات أرسل رياض باشا مذكرة إلى السير افلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) تقول أن النيل حياة مصر والنيل هو السودان «فلا جدال فى أن الروابط والعلاقات التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أى انفصال.. وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فإن هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على مصر». ثم كتب بطرس غالى وزير الخارجية الى حكومة بريطانيا أن حكومة مصر لا يغيب عن نظرها «العودة إلى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر..» وعند مناقشة لجنة الدستور وضع السودان، أعد حسين رشدى رئيس اللجنة مذكرة فى ١٧ مايو ١٩٢٢ بدأها بقوله «إنما

السودان لهو الحياة بذاتها لأنه منبع النيل.. (١٢٣). كما ورد بمذكرة الوفد المصرى بباريس فى ١٩١٩ عن السودان «أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط.. فإذا تسلطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التى لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار.. » والشواهد على هذا الموقف لا تكاد تنحصر.

والحاصل أيضا أنه منذ ١٨٩٩، لفت سير وليم جارستون مستشار وزارة الأشغال المصرية، النظر إلى مشروع لرى سهل الجزيرة بالسودان بإقامة خزان على النيل الأزرق. وتأيد ذلك بتقرير إلى كرومر فى ١٩٠٤ وذلك لزراعة القطن هناك، وشرعت حكومة السودان فى مد السكك الحديدية من الخرطوم إلى سنار على النيل الأزرق فى ١٩٠٩، واتمته فى ١٩١٢ ثم اخترقت به أرض الجزيرة إلى كوستى والأبيض على النيل الأبيض، وبدأت تجرب زراعة القطن فى نحو ثلاثة آلاف فدان فى ١٩١١ بواسطة نقابة زراعة السودان، وأظهرت التجربة انتاجا طيبا فى ١٩١٣. فشرعت فى إقامة خزان سنار، وتطلب المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات رفضت الحكومة المصرية ضمان إقراضها ، فوافق البرلمان البريطانى على الإقراض، وبدأت الأعمال التمهيدية فى

١٩١٤ حتى أوقفتها الحرب العالمية الأولى، ثم استؤنفت بعد الحرب، وكان من المقرر أن يشمل المشروع ثلاثمائة ألف فدان من نصف مليون يكفيها الخزان. وهي أرض أخذت من ملاكها السودانيين الذين اعتادوا من قبل زراعتها حبوبا على الأمطار، أخذت بإيجار عشرة قروش للفدان في العام، كما استهدفت السياسة البريطانية استغلال ثلاثة ملايين فدان من أرض الجزيرة مستقبلا بواسطة مشروعات خزانات على بحيرة تسانا (١٢٤).

وكل ذلك أثار حذر المصريين من حيث عدم كفاية المياه لكل تلك المشروعات المستقبلة، ومن حيث تعارض مواعيد الرى مع ما يتلاءم مع احتياجات مصر الفعلية، فصار هذا الأمر من العوامل ذات التأثير الوجدانى الكبير على المصريين بعد الحرب الأولى، وزادت من خشيتهم التقارير التى أعدها مهندسون بريطانيون مثل ولكوكس وكندى (١٢٥).

كما ضاعف منها أن مصر كانت تصارع الانجليز بطلب الاستقلال والجلاء عنها. وأن الانجليز لابد سيعتاضوا بقطن السودان عن قطن مصر، مما يزيد من احتمالات التوسع فى تلك المشاريع المهددة لاحتياجات مصر.

وأنهم لابد ملوحين بتحكمهم فى المياه للضغط على الإرادة المصرية، لو استطاعت تلك الارادة أن تتخلص من نفوذهم داخل

مصر. ويكفى بيانا لأساس هذا الخوف، أن مصر حكومة ورأى عام، لم تخضع للسياسة البريطانية بالسودان تماما منذ ١٨٩٩، ولم تقدم ما قدمت من رجال ومال، وهى عالمة بأن ما تقدمه يخدم السياسة البريطانية بالسودان ويخدم سعيها لعزل السودان عن مصر ، لم تفعل ذلك إلا تحت ضغط مسألة المياه، وبمراعاة أن ما تقدمه يقابل ما تحصل عليه ويقابل تأمين مياه النيل التى تصل إليها، كما كانت تذكر تقارير كرومر وغيره، وحتى بعد خروج المصريين من السودان فى ١٩٢٤ وفصله عن مصر، التزمت بإداء ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا لحكومة السودان المعادية لها، مقابل تأمين المياه، وأن نص السودان الوارد بمشروع كيرزون الذى سبقت الاشارة إليه لشاهد على ذلك .. ويؤكد هذا الشعور المصرى إبان الثورة ما سجلته الوثائق البريطانية من مشاعر المصريين فى ٦ مارس ١٩٢٠ من أن المصريين يركزون على «أن مشروع الرى السودانى الذى يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة بريطانيا..» وأن الجماهير يتأثرون «بما يسمعونه عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيل وغيرها من الكوارث التى يحملون الانجليز مسئوليتها..» (١٢٦) «فلقد ، واجهت مصر ما لم تواجهه قط فى تاريخها، وهو احتمال وجود اقليم يخضع

لحماية دولة كبرى يستغل مياه النيل التى تعتبر ضرورة حياة لها» (١٢٧).

ويذكر داود بركات، أن سياسة الانجليز تتحصل فى «القبض على نواصى الأمم بالماء والبوليس»، وهم منذ الساعة الأولى حرصوا على وضع أيديهم على البوليس وعلى كبار وظائف مهندسى الرى بوزارة الاشغال، وبهذا استعبدوا مصر، وأنهم يتمسكون بحكمداريات البوليس فى كل من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، ويتمسكون فى الوقت نفسه وللهدف نفسه بالسودان منبع النيل، «لقد جعلوا الرى غلا فى عنق مصر وقيدا فى رجلها دون الاستقلال،، فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكول إليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل أجزائه ، والأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأييد» (١٢٨).

تلك هى المساحة المصرية الحقيقية التى شغلتها المسألة السودانية فى ذلك الوقت. ومنها يظهر أن المصريين وإن عاب نظرتهم إلى السودان انحصارها فى نطاق العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا، فإن هذا العيب يصبح بافتراض ما يبدو من ظاهر موقفهم وأقوالهم، من أن سعيهم هو تحقيق السيادة على السودان بغير اهتمام باشراك السودانيين فى الأمر.

أما إذا نظر إلى المسألة في سياق ما سبق بيانه من مصالح حيوية رآها المصريون، ومحاذير محدقة استشعروها مهلكة، فإن موقفهم يكتسب مضمونا آخر يمكن به استنباط مفاد آخر لأقوالهم ، من حيث مقصودهم الحقيقى منها، وعلى وفق البيان السابق، يظهر أنهم ما حصروا السودان فى نطاق العلاقات المصرية البريطانية ، الا لأنهم وجدوه سودانا لا يحكمه السودانيون ، بل يسيطر عليه أعداؤهم الانجليز بقوتهم العسكرية والاقتصادية والعلمية، وبأطماعهم في مصر ذاتها، أى نظروا إلى المسألة باعتبار ما يتهدد استقلال مصر من سيطرة الانجليز على السودان. لأن حكم السودان يفيد تحكما فى مصر. واحتلالهم السودان كاحتلالهم مصر تماما، من جهة أثره الضاغط على الارادة المصرية ونفيه لاستقلالها. ولا يكفى لاستقلال مصر أن تنفلت قبضتهم عن «البوليس» ، إنما يلزم أن تنفلت أيضا عن «الماء». كانوا طلاب استقلال تام لمصر، فوجدوا أن استقلالها لا يتم الا باستقلال السودان أيضا، فنادوا بالاستقلالين معا، وعازتهم الصفة السياسية كمصريين فى المطالبة باستقلال السودان وخروج الانجليز منه. فتكلموا عن السيادة وعما بذلت مصر للسودان من قبل، وعن أن السودان جزء لا يتجزأ من

مـصـر. وانحـصـرت المسـألة فى العـلاقـات الثنائيـة بين مـصـر وبريطانيا. لأن «الخطر السودانى» على استقلال مصر لا يتأتى إلا فى نطاق تلك العلاقات الثنائية.

وفى نطاق وضع السـودان فى إطار العـلاقـات الثنائيـة تلك، حـصـر البريطانيـون المسـألة فـى ضـمـان رى الأراضـى المصـرية المزروعة والقابلة للزراعة، وحصروا هذا الضمان فى تصريحات يعدون بها واتفاقات يبدون استعدادهم لابرامها مع مصر، تنظم توزيع مياه النيل بين دوله الثلاث مصر والسودان وأوغندا، بينما نظر الوطنيون المصريون إلى المسألة بإعتبار أن الضمان الوحيد لهم لا يقل عن خروج الانجليز من السودان.

وأن أية اتفـاقـات أو وعـود ليس من شـأنهـا أن تتناسب مع خطورة وحيـوية تلك المسـألة، وهى مع قـوة بريطانيـا الهـائلة وضعف مصـر البين، لا تكون لهـا قيمة تزيد على قيمة الورق المكتـوبة عليه. وكمـا أن اسـتـقـلال مصـر لا يتـأتى إلا بجـلاء الانجليز عنها ، ولا يحققه أى اتفاق مع بقاء القوات الانجليزية فيها، كذلك الشـأن بالنسـبة للأمن الاستراتيجى لمصر المستقلة لا يتأتى الا بالجلاء عن السودان باعتباره من متممات استقلال مصر.

كما نظروا إلى التحفظ السوداني الوارد في تصريح ٢٨ فبراير ، لا من ناحية انه يعني مجرد ارجاء تسوية مسألة السودان بين البلدين مع حفظ الأوضاع الراهنة، ولكن باعتباره تحفظا أو قيدا على استقلال مصر، شأنه في ذلك شأن النقاط الثلاث السابقة عليه. ولما كانت الحركة الوطنية السودانية الحديثة لا تزال في مهدها، ولا تقوى على انجاز استقلال سوداني يتعاصر مع ما يمكن للحركة المصرية انجازه في مصر، فقد أهملوا فكرة استفتاء السودانيين حول علاقتهم بمصر أو بريطانيا، باعتبار قدرة حكومة السودان الانجليزية على التحكم في نتيجة الاستفتاء ، وقدرتها على اصطناع نتيجة له تعزله عن مصر وتلقيه في قبضة بريطانيا المنفردة . ولم يجدوا فكرة يعبرون بها عن هذا الضمان الاستراتيجي إلا فكرة السيادة على السودان ، بمعنى السيادة على النيل . ولم يرد على لسان واحد منهم قط أن لمصر حقاً أو سيادة على السودانيين ، ولم يرد حديث عن السودانيين قط الا في صدد الحديث عن المساواة في الحقوق والواجبات ، أو الحديث عن وحدة الدين واللغة والتقاليد .

أما الخلاف بين اتجاه عدلي يكن وسعد زغلول في هذه المسألة، فيظهر في أن عدلي كان يكتفي - تحقيقا لضمان مصر - باتفاقية تعترف فيها بريطانيا بحق مصر وحدها في السيطرة على

مياه النيل وأولوياتها فى أخذ احتياجاتها من المياه ، كما أشار فى مفاوضاته مع كيرزون . بينما كان سعد زغلول لايرى دون خروج الانجليز من السودان ضمانا لأمن مصر . والحاصل أنه حتى الصيغة التى طرحها عدلى يكن لم يصدر فيها عن ضمان لحق مصر فى المياه فى مواجهة السودانيين ، بل فى مواجهة التحكم البريطانى فى السودان .

بلور سعد زغلول نظرته الحقة الى السودان فى حديث أجراه معه مراسل صحيفة المانية فى يونيو ١٩٢٤ ، ونشر بصحيفة البلاغ فى ١٥ يوليو ورد به «ليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان إلى المصريين . ذلك ان امتلاك السودان معناه حكم مصر ، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة ، وأنفس ماتملكه . وانه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة ، التى يمكن أن تعرض كيانها للخطر . إن لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تخنق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى . ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر ، اذ كان الأصل المصرى راجحا في سكان تلك البلاد .. ان لا فائدة من استفتاء السودان ، مادامت انكلترا ترتكز فيه على قوة الجنود وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء

حسبما تريد .. » (١٢٩) ومن ثم فإن الحركة الوطنية المصرية كانت مصرية فحسب ، وحزبها الوفد كان مصريا فقط . واستقلال السودان عندهما هو من متممات استقلال مصر ومن مكملاته . ولم تكن الحركة الوطنية تلك حركة توحيد ، ولا كان الوفد حزبا وحدويا .

بقيت نقطتان صغيرتان ، الأولى مسألة الهجرة إلى السودان كهدف احتياطي سعى إليه المصريون . أو كمصلحة مصرية مستقبلة تغيوها من صلتهم بالسودان . وذلك على نحو ما ورد على لسان عدلي يكن في مفاوضاته مع كيرزون . وقد فصل هذه المسألة داود بركات في كتابه ، فذكر أن مصر بالثلاثة عشر مليونا من سكانها المتزايدين سنويا ثلاثة في كل مائة ، وبالخمسة ملايين ونصف من فدادينها المتزايدة بما لن يجاوز مليونا ونصف آخرين، لن تجد بعد خمسة وعشرين عاما ارضا تكفى سكانها ، الا أن يركبوا النيل جنوبا إلى السودان . على أنه لا يلحظ أن المصريين بساستهم ومفكريهم قد ركزوا على هذا الأمر أو انه احتل بؤرة اهتمامهم السوداني . وكان مبنى فكرة داود بركات أن التطور الصناعي في مصر «محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان » (١٣٠) فلم تنم فكرة الهجرة تلك بسبب تزايد أملهم في النمو الصناعي وفى التوسع المحصولي في الزراعة .

والنقطة الثانية ، أشار اليها الدكتور عاصم الدسوقى فى بحثه القيم عن كبار ملاك الأراضى الزراعية . اذ أشار الى أن أصحاب المصالح الزراعية «لم يكن يهمهم فى تصريح ٢٨ فبراير من يحكم السودان بقدر ماكان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل » (١٣١) . وما يستحق التعليق هو ما قد يفهم من عبارة الأستاذ الباحث من أن الاهتمام بتأمين مصادر مياه النيل ، أمر قاصر على أصحاب المصالح الزراعية فى مصر . والصحيح فيما يبدو أن أصحاب تلك المصالح قد يكون لهم اهتمام خاص .

بهذه المسألة ، يضاف الى الاهتمام العام بها ، وقد يكون لهم ثمة اهتمام قاصر عليهم بالنسبة لامكانيات منافسة القطن والحاصلات السودانية لانتاجهم فى السوق العالمى . أما الاهتمام «بتأمين مصادر مياه النيل » عامة ، فهو يتعلق بالأمن الاستراتيجى للوطن المصرى عامة ، وكان خليقا دائما بأن يكون على مستوى مسألة الاستقلال الوطنى من حيث الأهمية والخطورة.

الباب الثالث
حكومة الوفد

(١)
حكومة الوفد وحكومة العمال

فى الشهر ذاته الذى تولى فيه سعد رئاسة أول وزارة وفدية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، تولى رامزى ماكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى رئاسة أول وزارة عمالية فى بريطانيا . وسقطت الوزارتان أيضا فى نوفمبر من السنة نفسها . واذا كان هذا التوافق التاريخى لايحمل فى ذاته معنى ما . فان التوافق ذا الدلالة بينهما ، ان كلا منهما كان يمثل قوة تقدمية بمعنى ما فى ظروف بلده ، وانه تولى الحكم لأول مرة ، وانه لم يستطع أن يسيطر على أجهزة الحكم ولا استطاع أن يعدل تعديلا ذا بال من موازينها وروحها المحافظة التقليدية . وسقط كل منهما لأن القوى المحافظة قد تآمرت عليه وحاصرته ونجحت فى الالقاء به بعيدا .. ومن الخلافات ذات الدلالة بينهما ، انه بينما تولى الوفد الوزارة ، مؤيدا بأغلبية برلمانية كاسحة ، فان حزب العمال البريطانى كان يتولى الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يستمد تلك الاغلبية من تأييد حزب الاحرار لوزارته ، على ما بين الحزبين من تباين فى السياسات . لذلك فان ماكدونالد كان يتسم

مسلكه بطابع الاعتدال الذى يميز حزب العمال عامة ، فضلا عن مراعاته مسلك أجهزة الحكم البريطانية ، سيما بالنسبة لسياسة المستعمرات ، وفضلا عن مراعاته سياسة حزب الاحرار الذى يستند الى تأييده البرلمانى فى بقائه بالوزارة .

ترجع العلاقة بين سعد والوفد من جهة وبين ماكدونالد وحزب العمال من جهة أخرى الى بدايات ١٩٢٠ . اذ صار حزب العمال قوة جديدة فعالة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الوفد يبحث عن قوة سياسية تناصره فى بريطانيا .

ويحكى الأستاذ محمد كامل سليم عن بداية هذا الاتصال ، انه فى يناير ١٩٢٠ حضر من لندن الى الوفد فى باريس من يمثلون جمعية الطلبة المصريين فى بريطانيا ، ومنهم الدكتور حامد محمود الذى طلب من سعد أن يقبله متطوعا لخدمة الوفد ، ورحب سعد بعد معرفته علاقة حامد محمود برجال من حزب العمال ، واستغل هذه الصلة فى الاتصال بصحيفة العمال «ديلى هيرالد» ، فصارت تدافع عن قضية استقلال مصر والغاء الحماية ، وكان حامد محمود على معرفة بمستر لانسبورى رئيس تحريرها وعلى صداقة بمستر ايوار رئيس قسم السياسة الخارجية بها ، وقابل هذا الأخير سعدا بباريس مرات ونشر له حديثين هامين وقتها . ومن خلال تلك الصلة أيضا وجه عدد من نواب العمال أسئلة الى

الحكومة تبدى العطف على القضية المصرية ، ومنهم مستر مالون ومستر سبور ، كما أنشئت «اللجنة الانجليزية المصرية» من عشرين من أعضاء حزب العمال وصحفييه ، وكانت تصدر نشرة عن مصر وعن السياسة البريطانية بها ووعود بريطانيا بالجلاء عنها ، وفى مقدمة هؤلاء مستر لانجدون ديفيز (١٣٢) . وكان لهذا النشاط أثره في تكوين رأى عام بريطانى متعاطف مع مصر ، وفى دعوة الحكومة لسعد زغلول للتفاوض مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٣٣) .

وبعد تصاعد الخلاف بين العدليين والسعديين فى مصر ، وسفر عدلي يكن رئيس الوزارة لمفاوضة كيرزون ، ومقاومة سعد زغلول له ولوزارته بمصر وتعرضه هو وأنصاره لاجراءات القمع التى كانى يجريها نائب رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت . دعا الوفد جماعة من حزب العمال البرلمانيين الى مصر على رأسهم مستر سوان . ويحكى يوسف نحاس أن الحكومة البريطانية لم تستطع منعهم من الحضور الى مصر وطلبت من الحكومة المصرية أن تفعل ، ووافق ثروت على ذلك ، الا أن عدلى يكن لم يجسر على الموافقة على هذا القرار ، مفضلا أن يجيء المنع من كيرزون . وهكذا حضر الوفد العمالى واستقبله الوفد المصرى استقبالا

حافلا ، واستغل سعد وجود هذا الوفد وحرج الحكومة ازاءه ، لتصعيد الهجوم على الحكومة . وظهر بذلك للوفد البريطانى مدى مايتمتع به سعد من تأييد شعبى ومدى عزلة عدلى يكن فى مصر، مما كان له أثره فى اضعاف عدلى كمفاوض مصرى (١٣٤) .

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٢ وصل رامزى ماكدونالد الى بور سعيد من فلسطين فى طريق عودته الى بلاده حيث قضى ليلة واحدة ، أعد له فيها رجال الوفد المحليين حفلة شاى خطب فيها على بك لهيطة وأهداه هدية نيابة عن الشعب المصرى . وتحدث ماكدونالد مبديا عطفه على مطالب المصريين ، وذاكرا أن المصريين لايقفون ضد الانجليز وانما ضد حكومتهم فقط ، وان الشعب الانجليزى سيدرك سريعا سوء حكومته ، وان مصر سوف تمسك بزمام أمورها ، اذ لا يمكن حكم بلد بالقوة ، ثم عبر عن أمله فى أن يعود سعد زغلول من منقاه (١٣٥) .

وما دام حزب العمال هو القوة السياسية الفعالة الوحيدة التى أبدت قدرا من التفهم لمطالب المصريين ، فإن فرحة المصريين بتولى الوفد الحكم زادها تولى ماكدونالد حكومة بريطانيا . وعظم لديهم ولدى الوفد وسعد الرجاء فى تحقيق مطالب مصر الوطنية . كان سعد فى قمة قوته . حتى بدا كما لو كان القوة العليا فى

السياسة المصرية ، الاحرار والحزب الوطنى لا يظهر لأى منهما أثر ما ، والملك بعدما حقق الوفد من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته . والمندوب السامى ظهر له أن تصريح ٢٨ فبراير لم يفد فى شد أزر حلفائه الأحرار ، فبدأ انقاذا لسياسة ٢٨ فبراير يتجه الى سعد زغلول بدلا من الاحرار ، وأظهر التعاطف والصداقة له . وقبيل تشكيل الوزارة زار مستر كار (من دار المندوب السامى) سعدا مرتين ، ثم زاره بعد تشكيل وزارته مخالفا تقليدا متبعا بأن يكون رئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامى أولا. وتوسم اللنبى فى سعد ملامح رجل الدولة (١٣٦) . فلما طلب سعد موافقة الانجليز على الافراج عن المسجونين السياسيين فيما عدا من حكم عليه فى حوادث ضد الانجليز ، وافق ماكدونالد على الافراج عن الجميع بغير استثناء (١٣٧) . ثم ارسل برقية الى سعد مع افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس حيا فيها مصر «وريثة أقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم » ، وعرض استعداد حكومته للتفاوض معه ، الأمر الذى اعتبره اللورد لويد فيما بعد سقطة من السياسة البريطانية فيما أفصحت عنه من تلهف على المفاوضة .

ومن الواضح ان كان الانجليز متلهفين على المفاوضة . وقد سبقت الاشارة الى أنهم - من وجهة نظرهم فى تصريح ٢٨

فبراير - دفعوا معجلا مايريدون تحصيل مقابله فيما بعد . وخانهم التوفيق مع الأحرار الدستوريين ، ولم يبق الا الوفد وسعد يستميلونه للحصول على مقابل الاعتراف باستقلال مصر ، وهو عقد الاتفاق الذى يقرر شرعية وجودهم بها . ويذكر اللورد لويد أن اللنبى كان يتصور أن سعدا صار هو الأمل الوحيد للانجليز فى مصر ، مما يتعين معه معاملته برفق ، واستمالته للمفاوضة بأية طريقة ممكنة ، لذلك اقترح فى ١٦ ابريل على ماكدونالد أن يعرض على سعد الموافقة على حلف دفاعى هجومى ، تكون به مصر بلدا محاربا فى أى وقت تجد بريطانيا نفسها فيه فى حالة حرب ، وذلك مقابل ان تنظر الحكومة البريطانية فى جلاء قواتها عن القاهرة والاسكندرية ، وتسحب ادعاءها بحماية الأجانب والاقليات، وتمنح مصر اشتراكا فعليا فى ادارة السودان ، وتنظر فى الغاء منصبى المستشارين المالى والقضائى (١٣٨) . على أنه لم يقدر لهذا العرض أن يصل الى سعد اذ بقى هدف الانجليز ان يحصلوا منه على «اعتراف بوجود بريطانى فعال» فى مصر (١٣٩) .

على أن سعدا الذى لم يستجب من قبل مع المصريين للقمع والبطش ولا لمناورات ملنر وحصار المعتدلين له ، ولم يلن مع

الشعور البين بالضعف فى أواخر ١٩٢٠ ، هذا سعد بدا انه لايستجيب أيضا لمحاولات الاستمالة ، فاستمر على موقفه فى رفض تصريح ٢٨ فبراير وغيره ، مما سبقت الاشارة اليه بالنسبة لتصريحاته المتتابعة فى مجلس النواب المصرى . وقد استشعر بوصوله الى الوزارة بهذا التأييد الشعبى الضخم ، استشعر قوة اراد أن يستثمرها فى صراعه الديمقراطى مع الملك، وصراعه الوطنى مع الانجليز . كان فى البداية يأمل الخير من وجود ماكدونالد ، وعبر عن ذلك فى ٢٥ يناير «ومن علامات اذن الله بنجاح مسعانا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا » . وسرعان ما اكتشف موقف وزارة ماكدونالد من تصريح أعلنه رئيسها فى مجلس العموم فى ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، بأن وزارته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد سبقت الاشارة الى الموقف الثابت للوفد من رفض هذا التصريح منذ صدوره . فكشف بيان ماكدونالد أن ثمة فجوة بعيدة القاع بين موقف الحكومتين ، ورد سعد متمسكا بسياسته وبألا يدخل مفاوضات الا طليقا من كل قيد . وكان شديد الحذر عظيم الشك فى نوايا الانجليز . كما كانت تصريحاته تشيع التوتر لدى الحكومة البريطانية . كتب

ماكدونالد الى اللنبى مرات يقول له أنه لن يكون مستعدا لمفاوضة سعد ، الا اذا علم أن مطالب سعد لاتتعارض مع مطالب بريطانيا بشأن السودان والدفاع عن قناة السويس . وان سعدا يبالغ فى تصوير الصعوبات التى تعترضه بمصر فى طريق التفاوض ، مستهدفا من ذلك أن يظهر للانجليز انه لن يكون لتصريح ٢٨ فبرير فاعلية بدون اعتراف مصر به ، وان يظهر الحكومة البريطانية فى مظهر المتلهف بأى ثمن على التفاوض لتكسب وضعا شرعيا ، وانه اذا بقى سعدا ملتزما بتصريحاته العلنية فلن يكون ثمة أمل فى المفاوضات (١٤٠) . كما أن اللنبى لم يتحمس لأن تبدأ المباحثات فى مصر ، لأن سعدا يريد اجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة ، ولأن جو القاهرة المتفجر لايسمح بمباحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين (١٤١) . فوافق ماكدونالد على دعوة سعد للمباحثات بلندن فى غضون يونيو ويوليو ، مؤكدا انه لن يناقش تنازلات مع سعد ولن يبادر بتقديم مقترحات من جانبه .

ثم تفجرت مشكلة السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة . وبدأ الاحتكاك من جانب سعد زغلول ببرقية إلى حاكم عام السودان السير لى ستاك فى ابريل ١٩٢٤ ، يحتج

لديه فيها على اشتراك حكومة السودان فى معرض ويمبلى الذى أقيم للمستعمرات البريطانية ، وقال له «كيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية » ، فأحال ستاك الأمر الى اللنبى وفقا للتقليد المتبع من قبل ، من أن حكومة السودان تخاطب الحكومة المصرية عن طريق المندوب السامى ، وارسل اللنبى الى سعد بأنه طلب معلومات الحكومة البريطانية . ولكن سعدا بعث الى ستاك يعنفه على أنه لم يرسل ردا اليه مباشرة ، فرد عليه معتذرا عن التأخير وذاكرا انه رد عليه بالطريق المعتاد من خلال المندوب السامى ، فرد سعد فى ٩ يونيو مستنكرا ان يكون المندوب السامى حلقة اتصال بين الحكومة المصرية وموظف مصرى يعين بمرسوم ملكى هو الحاكم العام للسودان . وإزاء جنوح الانجليزى الى التهدئة مع سعد وقتها اكتفى بإثبات هذا الموقف ، وحرص الا يوصد الباب مع الانجليز ، فأبدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان المعرض غير قاصر على المستعمرات البريطانية. وعبر عن أسفه لأن يحدث هذا الحادث وهم على أبواب المفاوضات التى ستشمل السودان .

وفى ٨ مايو أرسل ستاك الى اللنبى يخطره أن الدعاية المصرية تتصاعد فى السودان ، مما صار له أثره فى هياج مدن

الشمال خاصة ، ونصحه بوجوب مواجهة هذه الحالة باجراءات محددة . وفى تلك الفترة كانت حكومة السودان تجمع توقيعات من رؤساء القبائل والرؤساء الدينيين تعلن الولاء لها ولبريطانيا ضد مصر ، ونشطت العناصر الموالية لمصر فى حركة مضادة حسبما سبقت الاشارة . وكانت جمعية اللواء الأبيض بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت نشاطها الجماهيرى ، وبعثت وفدا لمصر يحمل عرائض تأييد لها من السودانيين ، فقبضت عليهم السلطات البريطانية وأرسل المقبوض عليهم برقية احتجاج لمجلس النواب المصرى فى ١٧ يونيو ، فعبر المجلس وسعد رئيس الوزراء على احتجاج المجلس والحكومة على اجراءات الحكومة البريطانية وحكومة السودان فصل السودان عن مصر (جلسة ٢٣ يونيو) . وذلك فى وقت كانت فيه المظاهرات تنتشر فى مدن السودان منذ ١٩ يونيو ، مما واجهته حكومة السودان باجراءات القمع والقبض على منظمى الحركة وزعماء اللواء الأبيض ، وعلى رأسهم على عبد اللطيف الذى حكم عليه فى يوليو بالسجن سبع سنوات . وواجهت الحكومة البريطانية الموقف المصرى بتصريح أفصح فيه اللورد بارمور بمجلس اللوردات فى ٢٥ يوليو ، عن أن الحكومة لن تنوى ترك السودان أو التفريط فى مركزها فيه . فقوبل التصريح

بموجة عاصفة من الاستياء والاحتجاج في مصر ، عبرت عنها المظاهرات التي ازدحمت بها شوارع القاهرة في ٢٧ يونيو ، وعبر عنها مجلس النواب في ٢٨ يونيو حيث ألقى سعد بيانا هاجم فيه التصريح البريطاني ، واستنكر ماورد به من اعتبار تصريح ٢٨ فبراير أساسا للمفاوضات المقبلة ، ثم قدم استقالته في ٢٩ يونيو. وكان من الطبيعي أن يقف البرلمان وراء سعد مدعما موقفه ، وان يضطر الملك الى رفض استقالته ، مما علق عليه اللنبي ان كان هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود الى الحكم في مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الانجليز ان الأمة كلها وراءه .

لم تقض تلك الأحداث على امكانيات المفاوضة وان اضعفت من احتمالاتها . وقد أخبر اللنبي ماكدونالد في ٢٩ يونيو ان سعدا يرى أن احتمالات المفاوضة آخذة في الابتعاد (١٤٢) . وفي الوقت نفسه فيبدو أن الطرفين كانا حريصين على تخطي العقبة . فأرسل ماكدونالد الى اللنبي يطلب اليه أن يخطر سعدا بأنه اذا كان يطلب تأكيدا من ماكدونالد بأنه لاينوى تقييد نطاق المباحثات المقبلة ولا الأسس التي تقوم عليها ، فان ماكدونالد سبق أن أوضح للوزير المفوض المصري بلندن في ١٥ مايو «بأن توضيح أي طرف

لموقفه فى المفاوضات لايقيد الطرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف». كما أوضح فى ٢٧ مايو انه مستعد لسماع أية اقتراحات يقدمها سعد ، وان لسعد الحرية فى اضافة أية مسألة لجدول الأعمال . وأنه بمناسبة موقف سعد من اشتراك السودان فى معرض ويمبلى أرسل مذكرة الى وزير مصر المفوض فى ٢ يونيو تتضمن أن ماكدونالد ليس لديه «أية رغبة فى عدم اشتراك دولته فى المفاوضات المقبلة على قدم المساواة التامة » . ثم ذكر انه رغم كل ذلك فان سعدا طلب في ٨ يونيو ضمانا أكبر بأن المفاوضات ستكون خالية من أية شروط تقيده وان اشتراكه فيها لن يؤخذ عليه . وعلق ماكدونالد على ذلك بأنه يشعر ان سعدا لن يقتنع بأى ضمان آخر . وأن الظروف اضطرته لأن يحدد موقفه بشأن السودان قبل المفاوضات ، ويؤسفه أن سعدا وجد فى ذلك عقبة فى طريق المفاوضات (١٤٣) . وقد أبلغ اللنبى سعدا بفحوى هذا الكتاب فى ٣ يوليو ، وتلقى منه ردا عليه فى ٦ يوليو تضمن شكر سعد لماكدونالد على عنايته بتحديد موقفه ، وعلى مايعلقه من أهمية بالنسبة للتوصل الى اتفاق بين البلدين ، وأبدى ارتياحه أن المباحثات ستجرى على قدم المساواة بين البلدين ، ولن يتقيد طرف بما سيتخذه الطرف الآخر من موقف ، ولن يتأثر بالاشتراك فى

تلك المناقشات الحرة ، وانه لن تحدد أسس للمفاوضات التى ستجرى ولا لموضوعاتها . ومن ثم لايعنى الدخول فيها اعترافا بحدوث تغيير فى موقف أى طرف ولا فى وجهة نظره . ثم طلب تحديد التاريخ الذى فيه «سيكون لى شرف اللقاء مع مستر ماكدونالد» علما بأنه سيسافر الى فرنسا فى ٢٥ يوليو وسيكون تحت تصرف ماكدونالد فى الزمان والمكان اللذين يحددهما (١٤٤).

وفى ١٤ يوليو أخطر ماكدونالد اللنبى بأن ضغط الأعمال عليه، وحاجته وحاجة سعد الى الراحة ، يجعل من الملائم تحديد لقائهما فى أواخر سبتمبر ، وانه يأمل فى المرحلة الأولى من المباحثات أن تكون غير رسمية محصورة بين سعد وبينه ، فى الموضوعين الكبيرين : الحامية البريطانية والسودان ، لأن الاخفاق فى الوصول الى اتفاق فى واحد من هذين الاساسين ، يجعل المفاوضات عديمة الجدوى ، وانتقد طريقة سعد فى معالجة المسألة «مما جعل لدى بعض الشك فى اقتراح أى شىء قد يجعله يظن أننى مستعد أن ادع الوضع القائم للاشياء معلقا الى ما لا نهاية»، وعرض على اللنبى أنه قد تكون فرنسا هى مكان اللقاء بين الطرفين (١٤٥) . وقد تراخت المراسلات فى هذا الشأن أياما

بسبب محاولة الاعتداء على حياة سعد زغلول فى ١٢ يوليو بواسطة أحد المتطرفين . وقد علق اللنبى على تلك المحاولة بما يفهم منه أن سعدا قد صار بعدها أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء ، مما قد يجعله أكثر عنادا . ووافق اللنبى على رأى ماكدونالد أن تكون المباحثات المقبلة تمهيدية فحسب ، وانه يعتقد أن سعدا يستحسن ذلك أيضا ، واقترح أن يجرى اللقاء فى انجلترا بدلا من فرنسا ، وذلك حتى لايبدو الجانب البريطانى مفرط القلق والتلهف بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة ، فى وقت كان سعد فيه يتخذ خطواته بدقة أكثر . فضلا على أن سعدا فى فرنسا سيكون خاضعا للمؤثرات الاجنبية ولنفوذ واصف غالى الذى يعتقد «أنه أكثر تشددا من سعد» . ثم اقترح على حكومته أن توضح لسعد أن رفضه توقيع اتفاقية مع بريطانيا لن يمكنه من استبقاء الوضع الحالى الى مالا نهاية (١٤٦) . واقتنع ماكدونالد بهذا وبوجوب أن يجرى اللقاء فى لندن وطلب من اللنبى تكذيب ما أشيع من احتمال ذهابه الى فيشى لمقابلة سعد ، ورأى أيضا ان ليس من ضرورة للتعجل فى تحديد موعد اللقاء الا بعد مرور شهر (١٤٧) .

يظهر من هذا السياق ، انه رغم حرص الطرفين على أن يجرى بينهما اللقاء ، فان كلا منهما يقف على أرض منفصلة .

ماكدونالد يعلن صراحة أن حكومته متمسكة بتصريح ٢٨ فبراير ، وبصرف النظر عن أية نوايا حسنة أظهرها الرجل ، فان هذا التمسك يفيد أن سياسته فى جوهرها هى سياسة سلفيه لويد جورج واللورد كيرزون . وعلى النقيض تماما يتمسك سعد بموقف الوفد الثابت من رفض هذا التصريح . ومن الجلى على ماسبقت الاشارة أن التمسك بالتصريح من جانب ورفضه من الجانب الآخر، انما يتعلق كلاهما بالتحفظات الواردة بالتصريح لا بما تضمن من اعتراف باستقلال مصر . فالتحفظات هى أساس الوجود الشرعى البريطانى بمصر مما يستمسك به الانجليز ويرفضه المصريون . وكان سعد عظيم الحذر من أن تُأوَّل أية خطوة له فى طريق التفاوض على أنها اعتراف أو قبول للتحفظات، ومن هنا كان سعد يلح فى أن يستخلص من ماكدونالد اعترافا بأن المحادثات ستجرى حرة من كل قيد ، هادفا من ذلك أن جريان مباحثات طليقة من أى قيد بين بريطانيا وبين مصر المعترف باستقلالها ، من شأنه أن ينحى تحفظات التصريح عن مائدة المفاوضة . وكان ذلك يكون مكسبا لاشك فيه لموقفه كمفاوض ، وقد استغل فى سبيله كافة الوسائل المتاحة له من استعراض للقوة واستغلال للتلهف الانجليزى على المفاوضة . على

أن ماكدونالد المرتبط بتصريح ٢٨ فبراير ، قد وصل الى ماظنه صيغة وسط، وهى أن أيا من الطرفين لا يتقيد بما يبديه الطرف الآخر من آراء ولا يلتزم بها ولا يتأثر بها موقفه . وهى صيغة تمكن الطرفين من اللقاء الذى يحرصان عليه ، ولكنها تعنى أنه لقاء يتم بغير اتصال بين بعضهما البعض . وهى تعنى أنهما سيجلسان معا ولكن على مائدتين منفصلتين .

والظاهر ثانيا ، ان ماكدونالد فى تركيزه على مسألتى حماية القناة (القاعدة العسكرية) والسودان ، لم يكن يتنازل عن أى من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . فالقاعدة العسكرية تشغل التحفظين الأولين الخاصين بحماية المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبى ، والسودان تشغل التحفظ الرابع . أما التحفظ الثالث الخاص بحماية الاجانب والاقليات فى مصر ، فلم ترد أية اشارة صريحة أو ضمنية بتنازله عنه . وضمان القاعدة العسكرية هو ما يضمن للسياسة البريطانية نفوذا فعليا على الحكومة المصرية مما قصد بالتحفظ الثالث توفيره . ومن ثم كان موقف ماكدونالد يعنى التمسك بجوهر السياسة البريطانية السابقة عليه ، دون أن يتنازل عن شيء من تفاصيلها حتى الآن .

وان ما ورد فى مراسلات ماكدونالد واللنبى سالفة الذكر من أن

الوضع الراهن لن يستمر اذا بقى سعد رافضا توقيع الاتفاق مع بريطانيا ، ليدل على أن وعد الانجليز بجريان المباحثات على قدم المساواة بين البلدين ، هو مجرد وهم وتضليل، فلا مساواة بين طرفين يملك أحدهما تعديل الوضع الراهن بالنسبة للآخر ، وينوى أن يفعل ، ويخطر الطرف الآخر بهذا الذى ينويه ، أى يهدده به .
وقد حدث فى بداية حكومة سعد أن طلب تعديل القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعويضات الموظفين الأجانب لما رآه فى تلك التعويضات من مبالغة ، فرفض ماكدونالد وحذره من ذلك ، مما جعل سعدا يتراجع عن التعديل ويثير المسألة بمجلس النواب بعبارته الشهيرة ، أن ثمة فارقا بين أن تعلن بطلان شئ وجوره وبين أن تمتنع عن تنفيذه. واذا كان ماكدونالد لم تلن قناته فى تعويضات لبعض الموظفين، فكيف به يفعل بالنسبة للوجود البريطانى فى مصر، وكيف يمكن تصور وجود قاعدة عسكرية على أرض بلد ما بغير نفوذ سياسى على حكومة هذا البلد. وكان هذا المنطق واضحا لدى سعد منذ مفاوضاته مع ملنر على ما سلفت الاشارة، وهو لا شك كان مصدر تردده وشكه العظيم فى كل الصيغ الوسط التى طرحها عليه ماكدونالد كأساس للمفاوضة. فكان سعد يقرأها وعينه لا تغمض عن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير.

والظاهر ثالثا، أن المسألة السودانية قد عمقت بها الفجوة بين الطرفين. ولماكدونالد مع جهاز المستعمرات البريطانية موقف حازم في ألا يتركوا السودان ولا يتخلوا عن مراكزهم به. وللوفد موقف حازم أيضا فى أن استقلال السودان لا يتم استقلال مصر المبتغى إلا به. وزاد الفتق على الراتق بأحداث أغسطس ١٩٢٤، اذ خرج طلبة المدرسة العسكرية فى ٩ أغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان يهتفون لعلى عبد اللطيف، واستقلال وادى النيل، وحياة مصر والسودان، وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد زغلول. فتصدت لهم أورطة انجليزية واستولت على ذخيرة المدرسة، وامتنع الطلبة عن تسليم أسلحتهم وهددوا باستعمالها اذا استخدم الانجليز معهم القوة. ثم خرجت أورطة السكة الحديد بعطبرة فى مظاهرة قمعتها فصيلتان من الجيش فقتل عدد وأصيب عدد آخر فقررت حكومة السودان طرد أورطة سُكة حديد عطبرة المصرية من السودان واستجاب الرأى العام المصرى للاحداث بمظاهرات واسعة. وأصدر مجلس الوزراء المصرى بيانا وصف فيه الأحداث، وسجل انه ارسل إلى الحاكم العام يستعلم عن تفاصيلها، وانه أبلغ وزير مصر المفوض بلندن باحتجاجه على تلك التصرفات، وطالب بوقف المحاكمات وتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص

الحالة. فردت الحكومة البريطانية ببيان أعلنت به تأييدها لحكومة السودان فيما اتخذته من اجراءات لحفظ النظام، وأنها فوضتها فى ابعاد أورطة السكة الحديد وكل قوة أخرى يلزم ابعادها، وأنها تعتبر البرلمان والصحافة المصرية مسئولين عن تلك الحوادث. فردت حكومة مصر بأنها لا تعترف بأن حاكم السودان يتصرف فى الجيش المصرى هناك بدون رأيها، والحاكم العام هو سردار الجيش المصرى وهو موظف مصرى، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف باذن بريطانيا، فردت بريطانيا بأن أعادت فعلا أورطة السكة الحديد إلى مصر وعززت الحاميات البريطانية بالخرطوم.

بعث ماكدونالد إلى سعد محاولا وقف تدهور الموقف، وعبر عن رغبته في بحث تسوية للمسائل المعلقة، مع حفظ الأوضاع الراهنة بالنسبة لكل ما سيكون محلا للمفاوضة، واتهم حكومة مصر بأنها وراء أحداث السودان الأخيرة وانها مولتها، وأن الحكومة المصرية اذ تلقى تبعة تلك الاحداث على حكومة السودان انما تكشف عن سوء النية لديها، مما خيب أمل ماكدونالد فى التعامل «مع رجال شرفاء» يسعون إلى تسوية المسائل بوسائل شريفة مستقيمة. وذكر أن مصر تريد أن تصل إلى نتائج بغير مفاوضات. وأن الحكومة

البريطانية لا ترهبها تلك الوسائل التى تصير معها كل مفاوضة ودية مجرد حسن ظن في غير موضعه. فبعث اليه سعد من باريس فى ٢٩ أغسطس محتجا على ما نسبه لوزارته من تمويل للاحداث، وذكر أن الأحداث كانت رد فعل لحملة عرائض الولاء التى أوعزت بها بريطانيا، وانه اذا كان هناك رجال غير شرفاء فيسهل التعرف عليهم بالبحث عمن له مصلحة فى ابقاء الحالة الحاضرة. ثم لوح مهددا أن تلك الأحداث أضعفت أمله فى تحقيق الهدوء والطمأنينة بمصر بواسطة اتفاق صريح مع رجل صريح، ثم عبر عن رغبته فى إعادة حسن النية المتبادلة وتبديد السحب الكثيفة التى تمنع رجالا شرفاء من أن يتعرفوا على رجال شرفاء آخرين .. ورد ماكدونالد يأسف على عدم إمكان اجراء المفاوضات وإن كان يوافق على اقتراح سعد تبديد السحب ومحاولة اعادة حسن النية، واقترح لذلك موعدا هو ٢٤ سبتمبر، فرد سعد فى ١١ سبتمبر يعبر عن ارتياحه لرغبة ماكدونالد هذه ويقبل الدعوة ويحدد موعدا لوصوله إلى لندن ٢٣ سبتمبر ليكون تحت تصرف ماكدونالد فى ٢٥ سبتمبر (١٤٨). وأعلن سعد فى باريس أن المفاوضات قد صارت مستحيلة وإن كان يوافق على إجراء مباحثات لتصفية سوء التفاهم(١٤٩).

بهذا تحولت آمال المفاوضة بين الرجلين، والتى تبادلا الترحيب فيها منذ توليا الحكم فى شهر واحد، تحولت إلى مباحثات لا يلتزم طرف فيها بوجهة نظر الطرف الآخر فى يوليو، ثم إلى مجرد مباحثات لتصفية سوء التفاهم، مع الادراك المتبادل أن المفاوضات قد صارت مستحيلة. وفى هذه الظروف الخشنة تقابلا.

٢

المشروع البريطانى

قبيل اجتماع ماكدونالد بسعد زغلول، عقد ماكدونالد اجتماعا فى ٢٣ سبتمبر مع السير لى ستاك حاكم عام السودان وبعض كبار موظفى ومستشارى الخارجية البريطانية هم، مستر بونسنبى، سير وليم تيريل، كولونيل شوستر، مستر سلبى، مستر موراى. وأهم ما يكشف عنه هذا الاجتماع، الموقف الشخصى لماكدونالد فى اطار السياسة البريطانية ازاء مصر والسودان، وهو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وان اختلف عنها فى أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما فى اقتراح المبادرات بشأنها. كما يكشف عن أن مسألة السودان كانت ذات الأولوية فى اهتمامهم جميعا فى ذلك الوقت اذ شغلت الوقت الغالب للاجتماع.

بدأ ماكدونالد حديثه بأنه يرى تصريح ٢٨ فبراير قد حرمه من أن يصل إلى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية، اذ جعل مصر

بلدا مستقلا، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل فى شئون مصر تقودهم إلى الخطأ. وحدد أن أهم نقطتين تناقشان مع سعد، هى تأمين المواصلات الامبراطورية ومسألة السودان. ولم تشغل المسألة الأولى أكثر من فقرة واحدة من حديثهم، ذكر فيها ماكدونالد أن تصريح ٢٨ فبراير ترك الحكومتين البريطانية والمصرية فى وضع شاذ، اذ منحت مصر استقلالها ولكن بقيت حامية بريطانية فى عاصمة البلاد، فبقيت الحكومة البريطانية مسئولة عن حفظ النظام وتحمل العبء عندما تسقط الحكومة المصرية، ومن ثم فهو يرى انه حان الوقت لالقاء تلك المسئولية عن عاتق البريطانيين وحصر مسئوليتهم فى نطاق حماية القناة والمواصلات الجوية الامبراطورية، ولكنه أثار ما قد تواجهه هذه الخطوة من معارضة من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية، فعقب السير لى ستاك بأنها خطوة جديرة بأن تلقى تلك المعارضة، ولكنه أوضح أن ما يوفره وجود تلك القوات بالقاهرة من أمن يمكن الحكومة المصرية من القيام بمخاطر تهييج الرأى العام المصرى وإثارة المتاعب فى السودان، وأن عدم وجود تلك القوات بالقاهرة قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات.

وأن تلك الملاحظة الوحيدة التى أبديت عن المسألة المصرية لتوضح، أن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة، لم تكن

محسومة تماما فى السياسة البريطانية، لما ظنه ماكدونالد وما رجحه ستاك من معارضة المصالح الأجنبية والبريطانية للانسحاب، وهى المصالح التى أشير اليها فى التحفظ الثالث من تصريح ٢٨ فبراير، وهى المصدر الأساسى الذى يدعى به البريطانيون حقا لهم فى التدخل فى شئون الحكم والادارة المصرية، كما أن فكرة الانسحاب من القاهرة هذه، إنما التقى عليها كل من ماكدونالد وستاك لا بهدف الاعتراف بأن لا حق لبريطانيا فى التدخل فى شئون مصر، ولكن بهدف أن يتهدد النظام والأمن بمصر، وأن تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها. ومن الطبيعى أن تكون الحكومة المصرية دون البريطانية هى المسئولة عن حفظ النظام فى بلدها، وكان هذا من أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ومن أسس الاستقلال المصرى. ولكن إثارة ماكدونالد وستاك لهذه المسألة بهذه الصورة، يبدو منها كما لو كان للسياسة البريطانية مصلحة، لا فى تخليها عن حفظ الأمن بمصر، ولكن فيما تصوراه مترتبا على ذلك من تهدد الأمن والنظام، مما يعيد إلى الذاكرة أحداث ١٨٨٢ عندما ساهم الانجليز والأجانب فى اثارة الاضطرابات وخاصة بالاسكندرية توطئة لاحتلال مصر بدعوى حماية الأمن وحفظ

النظام. ومن الطبيعى أنه لم يكن فى مقدور السياسة البريطانية إثارة الشعب ضد الحكومة المصرية وتحميلها نتائج هذا الشعب، ما دامت قواتها موجودة بالقاهرة ولها حق التنقل فى كافة الأقاليم. لقد كانت بريطانيا تسيطر على الحكومة المصرية قبل ١٩١٩ ، فكان وجود القوات البريطانية مما يضمن هذه السيطرة ومما يحفظ الأمن حماية لأعمال تلك السيطرة، فلما ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣، أن تولت حكم مصر حكومة الوفد الوطنية التى لا تخضع للسيطرة البريطانية، فقدت تلك القوات وظيفتها. أو على الأقل هددت بفقدها، من حيث ضمان السيطرة البريطانية على الحكم. ومن ثم فلن تعدو وظيفتها أن يثير وجودها حفيظة المصريين. وصار ما عسى أن يكون بقى عليها من مسئولية ولو فعلية عن حفظ الأمن، صار ذلك مما يخدم سياسة مصرية وطنية معادية لها.

وعلى الأقل فقد صار وجود تلك القوات بالقاهرة، مما يعوق السياسة البريطانية، عما قد ترى اللجوء اليه من أعمال الشعب ضد حكومة معادية لها. وقد جاء مقتل السير لى ستاك بعد هذا الاجتماع بأقل من شهرين، واتخذت السياسة البريطانية بعده من الاجراءات ما كشف إلى أى مدى كانت تتحرق شوقا إلى الشغب،

لتبرر استعادة ما تريد من نفوذها المتقلص، ودعم وجودها المهدد بمصر والسودان. وعلى أى حال فقد أرجأ ماكدونالد البت فى مسألة القوات البريطانية بمصر للرجوع إلى وزارة الحربية.

وبالنسبة للسودان، فقد حدد رئيس الوزراء هدفه الكامل ، بأنه اكتشاف صيغة اتفاق تبقى للانجليز حريتهم الطليقة غير المقيدة، وفى الوقت ذاته تمكنه من اجراء تنازل ما للحكومة المصرية. فعلق شوستر بأنه إزاء موقف الحكومة المصرية الحالى، فمن المستحيل ايجاد أى شكل من أشكال الاشراف الثنائي على السودان، واقترح كاشتراك مظهرى للمصريين فى حكم السودان أن تنشأ مجالس استشارية مشتركة، شريطة أن تجتمع فى لندن بعيدا عن البرلمان المصرى.

وتحدث ماكدونالد عن صعوبات الموقف البريطانى، التى تنجم عما أعلنته الحكومة البريطانية منذ الثمانينات من أنها تعمل بالسودان نيابة عن مصر ووكيلة عن حكومتها، على ما حدث فى فاشودة . وإن اتفاقية ١٨٩٩ لم تخول بريطانيا أكثر من نصيب فى إدارة السودان، فلم تقلل من كون السودان تركيا أو مصريا ولا جعلته بأى حال من الممتلكات البريطانية. فشرح له كل من شوستر وموراى بذلاقة لسان استعمارية أصيلة، ما غم على فكره

المستقيم من التواءات. باعتبار أن الاتفاقية سوت بريطانيا ومصر، فصارتا معا شريكتين أصليتين من الناحية النظرية، ولبريطانيا القدح المعلى عمليا. وهى إن لم تجعل السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية، فقد فصلته تماما عن مصر فصار دولة متميزة تماما، وأن الاتفاقية صيغت على هذا النحو لمجرد الحرص على كرامة مصر.

ثم عرج الحديث إلى النقطة الأساسية، وهى رسم الخطة العملية التى يتعين على الانجليز اتخاذها بشأن السودان، فاقترح ستاك أن يطلب ماكدونالد من سعد فى لقائهما، رحيل مصر من السودان، بعد أن أنشأ سعد بمسلكه أوضاعا تجعل من المستحيل اشتراك البلدين فى حكم السودان. فذكر ماكدونالد أن هذا الاقتراح مما يصعب تبريره، وأبدى خشيته من أن إخراج جميع المصريين من السودان قد يحدث ثورة في مصر، وقد يستقيل سعد من الوزراء ولا ينجح الانجليز فى الحصول على وزارة مصرية تدير البلد «مع وجود كل موظف مصرى ضدنا». ولكن سيلبى إشارة إلى ما ظهر أخيرا من ضعف المقاومة المصرية، فان سياسة التشدد البريطانى لم تنتج رد فعل مصرى عنيف كما كان منتظرا. ولعله يقصد بذلك الاشارة إلى أن نفى

سعد زغلول فى ديسمبر ١٩٢١ لم ينتج العنف المصرى ذاته الذى أنتجه نفيه فى مارس ١٩١٩. وأن ما كان يخشاه اللنبى من استحالة حكومة مصر فى ١٩٢١، وهى الخشية التى دفعته ودفعت الحكومة البريطانية إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير، لم يتحقق بعد ذلك. على أن ماكدونالد رفض كلام سلبى مصرحا باستحالة الاعتماد على مثل ذلك الاستنتاج.

ثم أشار شوستر إلى أنه ما لم تظهر بريطانيا رفضا قاطعا لمطالب المصريين بالسودان فان الزعماء المحليين بالسودان سيحاولون الاتصال بمصر. ثم أشار إلى أن موقف حكومة سعد جعلت ولاء الموظفين المصريين بالسودان لحكومتهم المصرية متعارضا مع ولائهم لحكومة السودان. ومن ثم يصبح وجودهم وخاصة الجيش المصرى، مصدر خطر حقيقى. وأكد ستاك هذه النظرة، فذكر أن الجيش المصرى يحتفظ بولائه لمصر، وحكومة مصر تسئ لحكومة السودان، ومن ثم يستحيل منع انتشار الكراهية لتلك الحكومة، مما يهدد بخطر الانفجار فى جميع أنحاء السودان . وأطنب فى الدفاع عن اجلاء الجيش المصرى من السودان ووجوب تعزيز الحامية البريطانية هناك، مع تحويل المجندين السودانيين إلى قوات درك. فنبهه ماكدونالد إلى خطورة ما ينجم عن ذلك واحتمال أن تندلع ثورة لا يعلم متى تنتهى. وقال

أنه بفضل الاستمرار فى سياسة الاجلاء الفورى لأى فرد يظهر التآمر على النظام، فلا يلجأ للاجراء الشامل الذى يقترحه ستاك الا اذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة. فعارضه ستاك قائلا ان الشر قد لا يكتشف الا بعد أن يستتشرى، وأنه من الصعب الوصول إلى ما يدل على أن المصريين يثيرون السخط وسط كتائب السودانيين. ولم يكن ستاك يعلم أن مقتله بعد ذلك بأقل من شهرين هو الذى سيمنح الوزارة البريطانية المبرر لتنفيذ تلك الخطة التى دعا اليها بهذا الحماس ٠٠ وهى طرد الجيش المصرى عامة من السودان.

وفى النهاية أثار ماكدونالد التساؤل عما سيحدث عندما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك، وترفض حكومة مصر تعيين خلف له ممن تختارهم بريطانيا. فقال ستاك ، كما لو كان يكتب بظهر الغيب وصيته، انه ندب من ينوب عنه كحاكم عام، ويمكن لهذا النائب أن يقوم مقام الحاكم العام حتى تصل الحكومتان إلى اتفاق. ولكن ماكدونالد أبدى تشككه فى قانونية هذا الاجراء (١٥٠) .



والوثيقة المهمة الأخرى التى لم تتح للجانب المصرى معرفتها والتى تعكس تفكير الجانب البريطانى، تتعلق بمشروع معاهدة

أعدته وزارة الخارجية البريطانية أثناء محادثات سعد - ماكدونالد فى أول أكتوبر ١٩٢٤، وقد أعد حسب التعليمات الشفهية لماكدونالد. ويظهر من المذكرة التى قدم بها المشروع إلى ماكدونالد من الوزارة، أنه يمثل فحسب اطارا عاما للمعاهدة، وأنه يتضمن «أقل ما يكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التى لا يمكن انقاصها بدون التفريط فى القيود التى تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر». ولم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول لأنه مبنى على أساس بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى مصر مما رفضه سعد فى مباحثاته رفضا جازما.

تضمن المشروع معاهدة تحالف بين الدولتين، اذ تساعد بريطانيا مصر فى الدفاع عن أراضيها ضد العدوان (مادة ١) وتمد مصر بريطانيا داخل الأراضى المصرية بكل التسهيلات والمساعدات التى يقدمها حليف أثناء حرب يشترك فيها كلاهما، وذلك فى وقت توتر العلاقات، أو فى حالة الحرب، حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضى المصرية (مادة ٢). وقد أشر تعليقا على هذا النص، بأنه صيغ على نحو يعطى بريطانيا «سلطات واسعة ولكنها موضوعة على أن تمد الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها أمام النقاد الوطنيين..».

وتيسيرا لهذا التعاون تتعهد مصر فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة احتمال الطوارئ :

(أ) بأن تحصل على موافقة بريطانيا لشراء الأسلحة والمعدات المطلوبة للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها، وتشغيل غير المصريين.

(ب) تشغيل غير المصريين سواء الضباط أو المعلمين أو الموظفين الذين تراهم مصر ضروريين لتدريب العاملين بها عسكريين أو مدنيين.

(جـ) تؤجر إلى بريطانيا الأراضى الواقعة بين قناة السويس غربا وحدود مصر مع فلسطين شرقا، فضلا عن شبه جزيرة سيناء مقابل مبلغ نقدى.

(د) «عمل الترتيب لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الأراضى المصرية»، وذلك فى حالة توتر العلاقات بين بريطانيا وأية دولة أخرى (مادة ٣) . وقد أشر تعليقا على هذا النص أنه موضوع لمنع الجيش المصرى والادارة المدنية المصرية من الخضوع لنفوذ أجنبى، وأن تأجير الأراضى المصرية شرق قناة السويس يتضمن فيما يتضمن السيطرة على سكة حديد القنطرة - رفح ذات الأهمية الكبرى لدى وزارتى الطيران

والمستعمرات، وأن البند الأخير يتضمن ضرورة الرقابة البريطانية على البريد والبرق.

وفضلا على ذلك تسمح مصر لبريطانيا باستخدام المطارات والتجهيزات اللاسلكية ومصانع الغاز غربى قناة السويس، فضلا عن التسهيلات اللازمة فى الموانىء والمطارات والاعفاءات الجمركية والتنقل والنقل بالسكك الحديدية (مادة ٤). وفى مقابل ذلك توافق بريطانيا ألا تبقى قوات بريطانية فى الأراضى المصرية الا فى الأراضى المحددة بالمادة الثالثة، والا فى الظروف الموضحة بالمادتين الأولى والثانية ، وتجلو عن القاهرة خلال عامين، وعن ثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية خلال خمسة أعوام ، وعن مطار أبو قير ومخيمات المعسكر فى عشرة أعوام. وأن ما ستتخلى عنه بريطانيا من أراض وثكنات ومبان ومصانع بما فيها محطة أبو زعبل اللاسلكية فتستولى عليها مصر بقيمة تقدرها لجنة مشتركة (مادة ٤ ، ٥).

وتضمن أن يكون التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا بدرجة سفير، وأن تتعهد مصر بألا يكون تبادلها التمثيل السياسى مع البلاد الأخرى بأعلى من درجة وزير مفوض (مادة ٦) . وأن تتعهد مصر بتعويض الموظفين الاجانب وفقا للقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فضلا عن ضمانات أخرى لهم (مادة ٧).

وبالنسبة للسودان تضمن المشروع اتفاقا بين البلدين على «تحسين مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائى» بضمان استمرار النظام القائم بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ الذى لا يعاد النظر فيه الا بعد خمس وعشرين سنة، وأن يكون الدفاع عن السودان بواسطة قوة سودانية تحت قيادة الحاكم العام، تلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية، ويفوض مجلس عصبة الأمم بتقرير ما يضمن حقوق المصريين فى مياه النيل وتقدير ديون مصر على السودان (مادة ٨ . ٩). وأشر أمام هذين النصين أنهما لا يكفلان فقط استمرار الوضع القائم ولكن تحقيق الغرض النهائي وهو استقلال السودان مع اطلاق سلطة الحاكم العام.

وورد بالمذكرة التى أرفق بها المشروع، أن ثمة ثلاث نقاط لم تذكر بعد بالمشروع رغم أهميتها الكبيرة، وهى:

(أ) استبعاد خطوط الكابلات الأجنبية من الرسو بمصر بمد احتكار الشركة الحالية التى ينتهى امتيازها فى ١٩٣٢.

(ب) تأمين الفنارات المصرية على البحرين الأبيض والأحمر وتزويدها بموظفين يعتمد عليهم.

(جـ) مدى خضوع القوات البريطانية غرب القناة للسلطان القضائي ولسيادة الدولة المصرية. (١٥١).

من هذا المشروع تتضح نوايا حكومة ماكدونالد كاملة ازاء المسألة المصرية. ويتعين النظر إلى هذا المشروع فى ضوء ملاحظتين وردت احداهما فى المذكرة المرفق بها، والأخرى فى الملاحظات المسجلة عليه، وهما أن المشروع يتضمن الاطار العام فقط والحد الأدنى الذى لا يمكن النزول عنه، وأنه صيغ ليمنح بريطانيا سلطات واسعة، ولكنها مصوغة بشكل يمكن حكومة مصر من أن تبرر موقفها أمام نقد الوطنيين لها. وأن هاتين الملاحظتين، فضلا على معناهما الصريح، فهما يعنيان أن المشروع مصوغ على نحو يمكن في التطبيق من تحريك أحكامه بطريقة تلائم مصالح من أعدوه، بمعنى أنه مصوغ بطريقة بعيدة عن موجبات حسن النية بين الطرفين.

وفى هذا الضوء يمكن ملاحظة:

أولا: أنه أقام حلفا دائما غير مقيد بمدة، ووجودا عسكرياً غير مقيد بمدة وسيطرة رسمية على شرق قناة السويس غير مقيدة بمدة ما.

والملاحظ ثانيا: أنه جعل أساس الوجود العسكرى البريطانى فى شرق قناة السويس وهو وجود يمتد إلى غرب قناة السويس امتداداً غير محدد تحديدا جغرافيا وإن كان يجد حدوده في

الاستفادة الدائمة المنظمة بالمطارات والموانىء والسكك الحديدية ومحطات اللاسلكى أى كل المرافق وقنوات الاتصال، كما أن هذا الوجود العسكرى يتسع ليمثل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية يتسع ليشمل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية لا فى حالة الحرب التى تكون بريطانيا طرفا فيها فقط، ولكن فى حالة وجود توتر ما في العلاقات بين بريطانيا وبين أية دولة أخرى، ولو لم تهدد الأراضى المصرية. وبهذا تكون المواد ١، ٢، ٤، ٥ قد غطت التحفظين الأول والثانى من تصريح ٢٨ فبراير. وإذا كان مشروع كيرزون فى ١٩٢١ لم يعترف بمبدأ انحصار القاعدة العسكرية البريطانية فى أماكن محددة (مادة ١٠) مما يجعل مشروع ماكدونالد أصلح بلا شك للمصريين منه، فإن مشروع ملنر الأول (١٧ يوليو ١٩٢٠) كان سلم بمبدأ تحديد المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها القاعدة وأحال فى تحديدها إلى اتفاق لاحق (مادة ٣). وجاراه فى ذلك مشروع ملنر الثانى (١٨ أغسطس ١٩٢٠) فى المادة ٤. أما مشروع الوفد إلى ملنر (١٧ يوليو ١٩٢٠) فقد وافق على وجود القاعدة وحصرها فى الشاطئ الشرقى من قناة السويس ويجرى تحديدها بواسطة لجنة مشتركة (مادة ٨). ومن ثم فإن مبدأ تحديد مكان القاعدة معترف

به فى مشروعى ملنر وإن لم يجر تحديده جغرافيا. على أن مشروع الوفد حصرها فى مكان محدد على الشاطئ الآسيوى لقناة السويس، بينما أتى مشروع ماكدونالد ليخضع القسم الآسيوى من الأراضى المصرية كله للسيطرة البريطانية دون اكتفاء بقاعدة محددة فيه. أما حق استعمال الموانىء والمطارات وطرق المواصلات فى كل الأوقات لا فى وقت الحرب فقط، فقد ورد بمشروع ملنر الأول ومشروع كيرزون، وأشير اليه فى مشروع ملنر الثانى (الذى اتخذ شكل مذكرة لا شكل مشروع متكامل) بعبارة «وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى تسوية».

بهذا يظهر أن تحديد مكان القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر كان أظهر فى مشروع ماكدونالد منه فى المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة عليه، ومن ثم كان أصلح للمصريين منها، وإن كان أقل صلاحية من مشروع الوفد إلى ملنر، وقد عوض البريطانيون هذا التنازل بما أشير اليه من حقهم فى استعمال بعض المرافق كأجهزة اللاسلكى واحتكار خطوط الاتصال الخارجية. وفضلا على ذلك استعاضوا عن تنازلهم هذا بما ورد بالمادة ٢ من المشروع، بأن تقدم مصر اليهم كل تسهيل ومساعدة لا فى حالة الحرب أو التهديد بها فقط ولكن فى حالة

«توتر العلاقات»، وهى عبارة لم ترد فى أى من المشروعات السابقة وتتيح للجانب البريطانى - إن واتته الظروف السياسية - أن تتحول حالة التوتر هذه إلى حالة دائمة فى صدد تنفيذهم للاتفاقية.

والملاحظ ثالثا، ان مشروع ماكدونالد أسقط ما سبق أن ورد بمشروعى ملنر ومشروع كيرزون فيما يتعلق بالمستشارين المالى والقضائى ، وهو نهج لا شك فى أفضليته للمصريين من نهج المشروعات السابقة. وهو نهج فرضه على الجانب البريطانى أن مشروعه هو أول مشروع يصاغ بعد تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترف باستقلال مصر، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ الذى أقام نظاما برلمانيا يتعارض مع أية سلطات تخول لمستشارين بريطانيين على الحكومة المصرية فهذا التنازل يعتبر أثرا من آثار تصريح ٢٨ فبراير. على أن المشروع حاول فى المادة ٣ منه أن يفتح نافذتين يطل منهما الانجليز على أجهزة الحكم المصرية، الأولى اشرافهم على الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش المصرى، والثانية اشرافهم على تشغيل غير المصريين فى الحكومة المصرية، سواء كانوا فى القوات المسلحة أو فى جهاز الحكومة المدنى. وكانت مصر فى ذلك الوقت فى حاجة ماسة إلى الخبرات الأجنبية

سواء بالنسبة لتطوير الجيش واعادة بنائه، أو بالنسبة لبعض فروع الخبرة فى الأعمال المدنية. كما أن قيام الامتيازات الأجنبية كان يفرض عليها اتصالا بالأجانب ضمانا لتلك الامتيازات ولديون الأجانب على مصر، مما كان من شأنه عندما يثار أن يتيح للانجليز التدخل فى هذه المسألة.. ومن ثم فإن المادة الثالثة هذه تتعلق بالتحفظ الثالث من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الخاصة بحماية الأجانب والأقليات فى مصر.

والملاحظ رابعا، أن المشروع أسقط ما ورد فى المشروعات السابقة من قيود تتعلق بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، والاشراف البريطانى على تلك السياسة ولكن وجود القاعدة العسكرية مع اتفاقية التحالف مع الاشراف على توظيف الأجانب بمصر كان من شأنه أن يضمن للانجليز فى الواقع ما لم يرد بالمشروع صراحة فى هذا الشأن. وفضلا عن ذلك فقد صيغ الوضع الممتاز لبريطانيا فى مصر الذى حرصت المشروعات السابقة على تأكيده، صيغ فى شكل أكثر لياقة وهو أن يكون التمثيل السياسى بين البلدين هو التمثيل الوحيد لمصر الذى يتم على مستوى السفراء.

والملاحظ خامسا، أن المشروع تضمن بالنسبة للسودان ما لم يرد فى المشروعات السابقة كلها من تأكيد اتفاقية ١٨٩٩ التى

كان ينادى المصريون ببطلانها، ومن اطلاق سلطات الحاكم العام وتأكيد هيمنته على أجهزة الحكومة بالسودان، حتى ولو لم يكن هو ذاته سردار الجيش المصرى مما سبق أن نصح به تقرير لجنة ملنر، ومن تقلص الوجود المصرى العسكرى بالسودان بقصره على كتيبة واحدة، ومن اقرار مصر صراحة بفصل السودان عنها تحت عبارة «استقلال السودان»، بما كان يعنى فى ضوء أحكام الاتفاق كلها استقلال السودان تحت السيطرة البريطانية المنفردة، أى فصله عن مصر لصالح بريطانيا.

أما بالنسبة لجلاء القوات البريطانية من القاهرة وثكنات الاسكندرية، فقد سبقت الاشارة إلى ما ورد على لسان ماكدونالد وستاك فى اجتماع ٢٣ سبتمبر بالنسبة للدوافع البريطانية من هذا الجلاء.

وفى ضوء تلك الملاحظات جميعا، فإنه يظهر من جهة، أن المشروع كان أفضل للمصريين من كل المشروعات البريطانية السابقة عليه، وهو مشروع جرى اعداده بعقلية تصريح ٢٨ فبراير، وصيغ على نحو يتناسب من حيث الشكل مع ما يليق بدولة معترف باستقلالها وليست تابعة ولا محمية. وهذا وجه خلاف بينه وبين سوابقه. كما أنه صيغ بلهجة سياسية مهذبة تليق بكونه يقدم

إلى زعيم معترف به في بلده وشعبه، زعيم مرهوب الجانب قاد ثورة من قبل، وله القدرة على تفجيرها من جديد والاضرار بمصالح الطرف الآخر. وذلك على عكس ما عومل به عدلي يكن ، تماماً ، على ما تؤكد المقارنة بين عدلي وسعد فى هذا الشأن.

ويظهر من جهة ثانية : أن المشروع قد خطط بأسلوب التنازل عن كل التفاصيل والاعراض من أجل المحافظة على الجوهر. والجوهر هو وجود القاعدة العسكرية. وقد سبقت الاشارة فى بدايات هذه الدراسة، إلى أنه لا ضمان لوجود القاعدة العسكرية فى بلد ما الا بالتأثير على سياسة هذا البلد وحكومته، كما أن القاعدة العسكرية تفقد وظيفتها الرئيسية، وهى الوظيفة السياسية لها - اذا لم يستطع وجودها أن يكفل سيطرة على سياسة هذا البلد . وحتى لو اقتصر هدف الانجليز على حماية طرق مواصلاتهم، فليس هذا الهدف محصورا فى قناة السويس بل يمتد عبر الأراضى المصرية عامة. وحتى لو اقتصروا على قناة السويس، فليس للقناة وجود عمرانى مستقل عن مصر وعن وادى النيل من حيث ضرورات الحياة ولوازم العمل والنشاط. ويستحيل وجود القاعدة العسكرية الا ممتدة إلى القاهرة والا شائعة فى السياسة عبر الأراضى المصرية عامة . وقد سبق ايضاح مسالك هذا الامتداد التى رسمها المشروع من خلال المواد ٢ ، ٣ ، ٤

منه خاصة . على أن تحصن الجانب البريطانى فى مسألة القاعدة العسكرية أساسا ، قد أعدم مجال المناورة والأخذ والعطاء بين الطرفين . فالانجليز ارتدوا الى ما ليس فى نيتهم التفريط فيه ، والمصريون أعلنوا على لسان سعد مرارا أنه «لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال» . كما أن تمسك الانجليز بالسودان على هذا النحو المتصلب أعدم فرص اللقاء أيضا .

بقيت نقطة فى التعقيب على هذا المشروع ، ماذا كان يمكن للحركة الوطنية المصرية أن تكسبه لو قدر أن عرض المشروع على سعد وقبله ؟ يمكن القول بأن هذا المشروع لو كان عرضه ملنر أو كيرزون قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لكان له شأن غير مشروعات هؤلاء . ان التحفظات التى قدمها الوفد المصرى على مشروع ملنر الثانى ، تعلقت بإلغاء الحماية صراحة وبالامتيازات الأجنبية والمستشارين المالى والقضائى وبانطلاق حرية مصر فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وعقد الاتفاقات السياسية بما لا يضر بالمصالح البريطانية . فضلا على ضمان مياه النيل وسيادة مصر على السودان . وفيما عدا وضع السودان . فلا شك أن مشروع ماكدونالد بعد الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية ، أحسن ، بما لا يقارن ، من مشروع ملنر لو عدل حسب التحفظات المصرية .

على أن تلك المقارنة لا تصلح أن تكون المقارنة الأساسية ، فقد جرت مياه كثيرة بعد مشروع ملنر ، لصالح الحركة الوطنية . وأهم تلك التغييرات أن العنصر المعتدل الذى كان يمثل الغالبية فى قيادة الوفد ، قد صفى من قيادة الوفد مع بقاء الوفد محتفظا بشعبيته الكاملة .. انما يلزم أن يجرى تقدير المشروع اعتبارا من تصريح ٢٨ فبراير خاصة . لقد سبقت الاشارة فى صدد تقييم هذا التصريح ، أن مصر حصلت به على الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، وأعطى الانجليز هذا التنازل ليتقاضوا ثمنه فيما بعد. وكانت خطة الوفد أنه حق استرد لا يؤدى عنه ثمن ، لذلك أصر على موقف رفض التصريح قاصدا رفض ما اشتمل من تحفظات ، ووصم قابلى التصريح من المصريين بالخيانة ، لأن قبولهم له لا يعنى الا قبول التحفظات ، أى قبول القيود التى وضعها الانجليز على استقلال مصر . بينما رفض التصريح هو خير موقف يمكن به تخليص الاستقلال من التحفظات ، واستخلاصه مما علق به من قيود . وبهذا نظرت الحركة الوطنية الى عرض ماكدونالد ، كبلد مستقل يحتله الانجليز ، لا كبلد محمى . فى عهد الحماية - قبل التصريح - كان الوطنى المصرى يطلب تحقيق الاستقلال التام ، أى الغاء الحماية واجلاء الاحتلال ،

البريطانى معا . ولكنه كان كمفاوض ومساوم ، يعرض أن يعترف بوجود قاعدة عسكرية محدودة الزمن والمكان (مشروع الوفد ١٧ يوليو ١٩٢٠) مقابل أن يحصل على الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . أما بعد أن حصل على هذا الالغاء والاعتراف ، فهو لم ينس أنه مطالب باستقلال تام يتضمن الجلاء التام عن أرضـــه ، وهو لا يؤدى ثمنا عن حق اســتـرده ، لذلك اتخــذ فى مفاوضاته ومساوماته وضعا جديدا جديرا بموقفه المستقل ، وهو أن يعرض معـاهدة تحالف مــشترك بين مصر وبريطانيا فى حالة الحرب ، مقابل أن يحصل على الجلاء التام . وكان هذا موقف سعد فى مباحثاته مع ماكدونالد . وبالنسبة للمسألة المصرية .

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان مشروع ماكدونالد من وجهة النظر المصرية ، جديرا بأن ينظر اليه باعتبارهترديا وانحدارا عن أى موقف سابق . لأنه كان يعنى صراحة فصل السودان تماما عن مصر لصالح الانجليز لا لصالح السودانيين . وقد سبقت الاشارة الى أن الوجود البريطانى فى السودان كان مما ترى فيه الحركة الوطنية المصرية قيدا خطيرا وتهديدا حالا لاستقلال مصر ذاتها ولسياستها كبلد مستقل .

لذلك فإن السؤال يتبلور فى أنه ، ماذا كانت تكسب مصر من مشروع ماكدونالد أكثر مما كسبته من تصريح ٢٨ فبراير ؟ .. كانت ستكسب جلاء للقوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية (على مدى زمني من عامين الى عشرة) ، مقابل اعترافها وتسليمها بشرعية الوجود العسكرى البريطانى الدائم والتحالف الدائم ، ومقابل تسليمها السودان للانجليز تسليما شرعيا أيضا . يمكن القول بأنها كانت ستكسب اسقاط النص على الاشراف البريطانى على الحكومة المصرية من خلال المستشارين المالى والقضائى . ولكن تلك المسألة لم يكن من شأن مشروع ماكدونالد أن يحقق للمصريين فيها كسبا كبيرا ولا حاسما ، لأن اغفال المشروع لهما لا يفيد يقينا تفريطا بريطانيا فيهما . ويمكن أن يعود الانجليز الى التمسك بهما عن طريق مناورات سياسية دولية أوسع مع الدول صاحبة الامتيازات . وقد سبقت الاشارة الى أن المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة ، كانت تربط بين هاتين الوظيفتين وبين مسألة الامتيازات الأجنبية . ويمكن أن تثيرها مع حكومة مصرية أخرى غير حكومة الوفد . كما سبقت الاشارة الى ما منحته المادة ٣ من مشروع ماكدونالد من نوافذ على أجهزة الحكومة المصرية ، وهى نوافذ يمكن أن تضيق وأن تتسع حسب موازين

القوى والصراعات المستقبلة . وفضلا على ذلك فإن وظيفتى المستشارين المالى والقضائى ، قد صارتا محاصرتين من الجانب المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير والعمل بدستور ١٩٢٣ ، بحيث صارت الحركة الوطنية المصرية تملك بعد توليها السلطة وفى ظروف سياسية مواتية أن تصفيهما بإرادتها هى . بمعنى أن هاتين الوظيفتين صارتا خاضعتين لحصيلة الصراع الديمقراطى بين القوى السياسية المصرية . فلم يكن مشروع ماكدونالد مما يفيد مصر كثيرا فى هذا الصدد . وبهذا تصير الحصيلة النهائية للمشروع ، هى الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وغيرهما من الأراضى المصرية غرب القناة ، مقابل الاعتراف بالقاعدة الدائمة شرق القناة ، ومقابل التحالف الدائم وامتداد الوجود العسكرى البريطانى الى كل اراضى مصر فى حالة «توتر العلاقات» ، ومقابل تسليم السودان نهائيا للانجليز .

واذا كان الوفد والحركة الوطنية قد قبلا عروض ماكدونالد ووافقا على مشروعه بعد عرضه ، فلا شك ان حزب الحركة الوطنية كان خليقا به أن يسلك فى تنفيذ الاتفاقية مسلكا يتفق مع المصالح المصرية وفرض القيود على الأطماع البريطانية ، وذلك فى اطار تنفيذ الاتفاق .

ولكن هل كان الوفد يبقى على قوته بعد الاتفاق واحتمال ظهور معارضة وطنية قوية له . وهل كان الانجليز يحرصون على بقائه ويحتملون تشدده فى التنفيذ معهم ، أم كانت وظيفته لديهم أن يستخلصوا منه توقيعه على الاتفاق فحسب ، فإن خضع لهم فى التنفيذ بعد ذلك بقى ، وإن تشدد عاد الاحرار الدستوريون على أنقاضه يرثون تركته . ان الاتفاق لو كان تم لكان من شأنه أن يؤثر فى التوازنات الداخلية وفى حصيلة الصراع الديمقراطى داخل مصر بما لا يضمن معه أن يجرى تنفيذ الاتفاق بعد ذلك بتفسيرات تحقق المصالح المصرية الوطنية .

٣
بين سعد وماكدونالد

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر ، ورامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها فى صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ .. بدأ الحديث بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث أبعدت روح التفاهم ، وتبادل العزم على اعادة حسن النية ، ثم عرج ماكدونالد على الفور الى موضوع السودان ، الذى استنفد الجلسة كلها . بدأ بنقد ماكدونالد لسعد عن تصريحاته بالبرلمان فى شهر يونيو التى رأى ماكدونالد أنها أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاق ، فرد سعد بأن تصريحاته ليست جديدة فهى تعكس طلبا مصريا دائما باستقلال السودان . ثم انتقل الحديث الى القاء كل طرف مسئولية أحداث السودان الأخيرة على الطرف الآخر ، سعد يتهم حكومة السودان بالعداء لمصر ، وماكدونالد يتهم حكومة مصر بتمويل «الاضطرابات» فى السودان . ثم انتقل الى بيان الحكومة المصرية فى أغسطس ورد الانجليز عليه ورسالة ماكدونالد الى سعد التى أشار فيها الى أن الحكومة غير شريفة ،

وعمل سعد على محاصرة ماكدونالد ليعترف بخطئه عن استخدامه هذا التعبير ، حتى اضطر ماكدونالد بعد لأي أن يؤول عبارته بأن كان القصد منها ان البلاغ غير أمين . وانتهى الاجتمــاع الأول على غير طائل . وأهم ما يلحظ عن هذا الاجتماع ، أن سعدا وان أبدى صلابة شديدة ازاء وجهة النظر البريطانية ، وشجاعة واضحة في ادانة السياسة البريطانية في السودان . فإن هذا الموقف كان ظاهره القوة وباطنه الضعف ، لأنه استغرق فى مناقشة أحداث السودان الأخيرة ، دون أن يظهر أن ثمة رؤية سياسية مستقبلية تهديه فى موقفه العملى ، ويحاول طرحها فى النقاش . وكما غلب على تصريحاته السودانية فى يونيو السابق طابع الحديث المجرد عن الحقوق ، يغطى به غموض الأهداف العملية ، غلب على حديثه مع ماكدونالد الاستغراق فى مناقشة الأحداث التفصيلية ، يغطى بها أيضا فيما يبدو غموض الأهداف السياسية العملية . فكان محاميا يقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يستشرف المسالك العملية ، واهتم بتقديم الحجج لا بطرح الحلول . والحق أن ماكدونالد كان هو من حاول أن ينقل الحوار الى مجال رسم السياسة المستقبلية ، فتحدث عن الوضع الرسمى للسودان والحكم المشترك ، وعن

الوضع العملى له والسيطرة البريطانية ، وأن التغييرات التى حدثت فى مصر تستوجب اعادة النظر فى العلاقات بالنسبة للسودان ، وأن أحداث السودان الأخيرة شكلت أزمة فى غير أوانها ، وأن المشكلة المطروحة هى كيف تستمر بريطانيا فى الوفاء «بما تعتقد أنه التزاماتها الأدبية نحو السودانيين» (أى السيطرة على السودان) مع ارضاء الحكومة المصرية فى الوقت نفسه . فأبدى سعد استعداده للحديث فى هذه المسائل ، بشرط أن يعرف أن «سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما» ثم عاد الى الحديث عن تفاصيل الأحداث الأخيرة (١٥٢) .

والحاصل فيما يبدو من مطالعة محاضر تلك الجلسات ، أن سعدا لم يكن على استعداد للتعرض فى مباحثاته لأسس المسألة السودانية . وبعد انتهاء الاجتماع أرسل ماكدونالد الى سعد خطابا يحدد فيه موعد الاجتماع الثانى ، ويوضح أنه يلزم فى هذا الاجتماع أن «تعالج أولا المشاكل الرئيسية» وأنه يستحيل عليه الموافقة على أى اقتراح «يتعارض مع التعهدات التى تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين» (١٥٣) . فاستثار هذا الخطاب فى سعد حذره التقليدى من فرض أى قيد على حرية المباحثات ، معبرا عن استحالة تفاوضه على أى أساس مقيد (١٥٤) فرد عليه ماكدونالد مصححا ما فهمه سعد (١٥٥) .

وفى الاجتماع الثانى فى ٢٩ سبتمبر ، وبعد حديث سريع عن تفسير ماكدونالد لقصده من خطابه السابق ، أعاد ماكدونالد طرح مسألة السودان فعاد سعد يتحدث عن «ازالة سوء الفهم» ، وألح سعد على هذه المسألة مما أدى بماكدونالد الى توجيه تساؤل مغيظ اليه عما «اذا كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع» . وقرر أنه راض أن يترك مسائل «سوء الفهم» تلك فى وضعها ، فوافقه سعد الا فيما ورد بكتاب ماكدونالد الأخير عن السودان ، فنبهه ماكدونالد الى أن السودان نقطة مفاوضة ، وليست نقطة سوء تفاهم ، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبدء المناقشة . فلما طلب ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة العاجلة المتفجرة ، أصر سعد على البدء بالحديث عن مصر ، واستغرق النقاش حول هذه النقطة وقتا ، تمسك فيه سعد بوجوب البدء بمصر حتى وافقه ماكدونالد على مضض ، مع تنبيهه سعدا الى أن مسألة السودان لا ينبغى أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم لآخر .

وهكذا علقت مسألة السودان فى مباحثات الرجلين . لم يشتمل الحوار بشأنها على أى مغزى سياسى مهم . وإذا كان يبدو من هذا الموقف أن سعدا لم يكن لديه ما يقوله عن السودان ، وأنه

كان ينظر الى المسألة السودانية كأمر مرجأ ، لا تثور المفاوضة بشأنه الا بعد تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية ، فإن هذا الموقف قد أضاف شاهدا الى ما سبق ايضاحه من شواهد ، عن غموض الفكر السياسى المصرى وتضاربه بشأن المسألة السودانية . وأنه لم يستطع فى ذلك الوقت أن يصل الى تحديدات عملية لا للوسائل ولا للأهداف . ولم يكن مرجع هذا الموقف الى مجرد ضعف فى قدرات سعد زغلول على المفاوضة ، بل لعل اصراره على ارجاء هذه المسألة كان مستهدفا لافتقاده وضوح الرؤية بشأنها ، واتباعا لصيحته فى نواب الحزب الوطنى من قبل «لا تكشفوا عن ضعف الأمة» ، على أنه ان كان يقصد بمجلس النواب وقتها الاشارة الى ضعف الأمة فى الوسائل المادية (العسكرية) ، فإن حقيقة ضعفها فى هذه المسألة كان يتعلق بالوسائل السياسية عامة ، مما سبقت الاشارة اليه ، بدليل أن سعدا لم يستعمل هذه العبارة قط فى حديثه ، عن المسألة المصرية ، بل على العكس يتحدث عن قوة الضعفاء باتحادهم ، أى القوة السياسية للضعفاء عسكريا .

ولم يقدر لسعد زغلول أن يطالع مشروع الاتفاق البريطانى الذى سبقت الاشارة اليه ، ولكن من الراجح أنه كان يدرك نوايا

البريطانيين تماما بشأن السودان حسبما بلورها هذا المشروع ، وأن ماكدونالد لم يترك هذه النوايا خفية في اشاراته العابرة خلال المباحثات . وعلى ذلك فلا يبدو لمطالع التاريخ اليوم أن سعدا قد قصر كمفاوض في اصراره ارجاء الحديث عن السودان ، لأن طرح المشكلة كان خليقا بقيام مواجهة بين الطرفين ليس في مقدور أيهما حلها . وكان خليقا بالمفاوضة أن تفشل كما فشلت فعلا ، ولكن قبل الحديث عن المسألة المصرية . وقد أوضح ماكدونالد في هذا الاجتماع أن فشل المباحثات في إحدى المسألتين سيعرقل الاتفاق كله .

انتقل الحديث الى مصر ، وهنا وقف سعد على أرضه ، قويا واضحا مصادما لا يتهرب ولا يلتوى . بدأه ماكدونالد بالسؤال عما يطلبه ، فأجاب سعد بأن الدار داره وأن مصر للمصريين ، فما عسى أن يطلب ماكدونالد . فقال ماكدونالد ان ثمة أمرا واقعا وسعد يريد تغييره فماذا يريد ، فقال سعد ان الأمر الواقع شاذ وأنه يريد استقلال مصر . ثم عرضا لعناصر المسألة ، فسأله ماكدونالد عما يريد بالنسبة للموقف العسكرى ، فأجاب «أن للبريطانيين جيشا في مصر وأنه يريد انسحابه» ثم «ألا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة المصرية» ،

وأن المستشارين المالى والقضائى شأنهما كشأن الجيش يتعين سحبهما ، ثم ألا تقيد علاقات مصر بالدول الأجنبية بالاعلان البريطاني الى هذه الدول في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وأن يكون ممثل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين ، ثم أن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب بمصر والأقليات وقناة السويس . هنا توقف ماكدونالد واستعاد سعدا : هل يقصد ألا تتدخل بريطانيا فى حماية القناة ، فأجاب سعد «اطلاقا» ، فعلق ماكدونالد أنه يأسف لسماع ذلك ، فرد سعد أنه يأسف هو أيضا ؛ «أليست القناة أيضا فى مصر» .

هكذا كان طريق «المطالب المصرية» طريقا مغلقا فى وجه الاتصال المصرى البريطانى ، ولكن بقى طريق «المطالب البريطانية» . ومن هنا كان سعد محقا كمفاوض فى أن يقترح فى البداية طرح الموضوع من وجهة المطالب البريطانية ، لولا أن ماكدونالد أصر على البداية من «الأمر الواقع» أى الوجود البريطاني بمصر . فلما بلغت المطالب المصرية إلى حد رفض سعد حماية بريطانيا لقناة السويس ، «اطلاقا» ، انتقل ماكدونالد الى فكرة معاهدة التحالف والرباط الوثيق بين بريطانيا ومصر ، وذكر أنه عندما مر بمصر أبدى من قابلهم من رجال الوفد استعدادهم

لتلك المعاهدة ، فأجابه سعد «أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالفا خاصا مع بريطانيا العظمى» ، فوجد ماكدونالد فرجة في الجدار المصمت ، بعد أن استعاد سعدا في مبدأ التحالف فأعاد عليه سعد موافقته ، وذكر أن مثل هذا التحالف يكفل ضمانا كافيا للبلدين ضد مخاطر تهدد المواصلات الامبراطورية وغزو مصر وما شابه ، وأن أول ما يتعين عمله هو الوصول الى أساس لهذا التحالف . وبعد أن تحسس ماكدونالد بحذر طريقه الى موقف سعد هذا ، قفز به الأمل الى أن «في امكانهم الرجوع الى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل» ثم أجل الاجتماع بعد مناقشة في طريقة اعداد مشروع اتفاق يعرض بعد الاجتماع التالي الذي حدد له يوم الجمعة ٣ أكتوبر (١٥٦) . وفي ضوء ما أسفرت عنه مباحثات الاجتماع الثاني هذا طلب ماكدونالد من مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم اليه في أكتوبر ولم تتح الفرصة لعرضه على سعد .

بدأ الاجتماع الثالث في موعده ، بمحاولة حذرة من ماكدونالد للتأكد من صحة ما ساقه اليه أمله المتعجل في نهايات الجلسة السابقة ، فبدأ بقناة السويس ووجوب حماية بريطانيا لها لأن «جميع استراتيجية الامبراطورية تدور حولها» . فرد سعد بأن

التحالف يكفى حماية لها «ولا ضرورة لأن يكون أى جزء من مصر تحت الحكم البريطانى أو الاحتلال البريطانى» ، فعلق ماكدونالد بأن لا فائدة من الحديث عن التحالف أو أية تأكيدات غامضة . ولما سأله سعد عما يريد بالضبط أجاب أنه يريد «مواقع تتخذها الجيوش البريطانية محطات بغرض حماية القناة» فرفض سعد جازما . وتبادل الطرفان الحجج التى يمكن أن تثور والتى ثارت من قبل بين مصر وبريطانيا منذ ١٩١٩ فى أية مواجهة سياسية . ماكدونالد يتحدث عن حماية القناة ، وسعد يسأل ضد من تكون الحماية ؟ ويسأل هل المسألة قوة أم حق ؟ فيجيب الآخر «مسألة اتفاق» . وسعد يقول احموا القناة من فلسطين التى احتلها الانجليز ومن البحر وهم سادة البحار . وماكدونالد يتحدث عن أهمية القناة لهم ، فيقول سعد إنها مصلحة عالمية فلماذا يطلب الانجليز احتكارها ، والأول يقول ألا ضمان لمصالح بريطانيا بغير الجيش ، والثانى يقول ألا ضمان لاستقلال مصر مع وجود هذا الجيش . والأول يقول ان برلمانه سيرفض حتما الجلاء عن مصر ، والثانى يقول وشعبه سيرفض حتما احتلال مصر . والأول يتحدث عن الثقة بين البلدين ، والثانى يقول ان للمصريين عذرهم فى انعدام الثقة بعد ستين وعدا بريطانيا بالجلاء عن بلادهم لم يتحقق منها واحد. وتوقف الحوار بقول سعد إنه

عاجز عن فهم الموقف البريطاني «منذ رفض اقتراحه الخاص بالتحالف ووضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم» وقول ماكدونالد «لا فائدة من الكلام عن تحالف دون أساس» وتبادلا الأسف لما انتهت اليه المباحثات من فشل .

وقبل أن يفترقا تبادلا حديثا في مسألتين طرحهما ماكدونالد ، أولاهما : موقف حكومة سعد زغلول العدائي من الموظفين الأجانب . وثانيتهما : مسألة الديون التركية المضمونة بالجزية المصرية ؛ وهي ديون يستحقها دائنون أوروبيون استدانت منهم تركيا في القرن التاسع عشر بضمان ما تدفعه مصر اليها من جزية بحكم تبعية مصر السياسية لها . وكانت وجهة نظر حكومة مصر أنها لم تعد مسئولة عن دفع الجزية بعد انفصالها عن تركيا ، ولم تشأ الامتناع عن الدفع ، فأودعت أقساط الديون المستحقة في حساب خاص توطئة لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية ، وأغضب الحكومة البريطانية هذا الموقف ، وهدد ماكدونالد سعدا بأن عدم الوفاء يفيد امتناعا من الحكومة عن الدفع مما يلحق بسمعتها المالية أوخم العواقب . ورفض سعد الدفع بغير اللجوء الى محكمة العدل الدولية . وبدا في حديث الرجلين بشأن هذه المسألة الجزئية ، أن فشل مباحثاتهما قد ألقى في نفسيهما شحنة من التوتر الواضح (١٥٧) .

خاتمة وتعقيب

لم تنشر من قبل المحاضر الرسمية لتلك المباحثات . وإن مجموعة الوثائق الرسمية التى أصدرتها الحكومة المصرية فى ١٩٥٥ عن «القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤» . لم تشر لتلك المباحثات الا فى فقرة واحدة حددت زمان جريانها وطلبات سعد الأساسية ورفض ماكدونالد لها (١٥٨) . ولا يكاد يظهر منشورا متداولا من الوثائق عنها الا ما يسمى بالكتاب الأبيض ، وهو عبارة عن رسالة بعث بها ماكدونالد الى اللنبى فى ٧ أكتوبر لخص فيها ما جرى فى تلك الجلسات . وقد نشرته وقتها الصحف المصرية ونشره الأستاذ الجزيرى والأستاذ أحمد شفيق (١٥٩) . ومن هذا المأخذ ومن خطب سعد عقب المباحثات استندت دراسات الباحثين المصريين ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى والدكتور شفيق غربال والدكتور عبد العظيم رمضان . أما الكتاب الانجليز ، فالراجح أن اللورد لويد قد أتيح له اطلاع عليها بما أثبته عنها فى كتابه «مصر منذ عهد كرومر» ، وكذلك المارشال ويڤل فى كتابه عن اللورد اللنبى ، وكان لكل منهما بحكم وظيفته

أن يطالع تلك المحاضر حتى قبل أن يتاح الاطلاع العام عليها . ثم أمكن للباحثين مطالعتها من أرشيفات الوثائق البريطانية . على أن أحدا فيما نعلم ممن أتيحت له مطالعتها لم يقم بنشرها أو الاتيان بملخص واف لها ، الا ما كان من الدكتور عبد الخالق لاشين الذى طالع نص محاضر الجلسات فى مذكرات سعد زغلول واهتم بأن يسد هذا النقص بما أثبته فى كتابه عن «سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية» من تلخيص واف لما جرى فى تلك الجلسات . فكان صنيعه أول مطالعة مصرية لمحاضر المباحثات فيما نعلم . أما بالنسبة لاجتماع ماكدونالد مع مستشاريه وحاكم عام السودان فى ٢٣ سبتمبر ، ومشروع المعاهدة الذى أعدته الخارجية البريطانية لماكدونالد فى أول أكتوبر ، فلا يبدو أنهما تدوولا فى البحث فيما أتيحت معالجته من دراسات . وأهميتهما تتركز فيما يفصحان عنه من نوايا السياسة البريطانية وقتها مما يلقى ضوءا على السؤال الذي تردد كثيرا لدى الساسة والباحثين : هل أخطأ سعد أم أصاب فى موقفه هذا البالغ التشدد ؟ وهل خسرت به الحركة الوطنية أم كسبت ؟ .

ان اللورد لويد مثلا يسمى مباحثات سعد – ماكدونالد «مهزلة» تردى فيها الأمر جميعه (١٦٠) . والمارشال ويقل يذكر

أنها انتهت بالفشل الكامل وأن موقف سعد كان متشددا غير قابل للمصالحة وأن سعدا مضلل يستطيع إهاجة الجماهير ولكن تعوزه الحكمة والشجاعة للسيطرة عليها ، وأنه ضيق الأفق وشكاك وليست لديه موهبة الأخذ والعطاء ولا موهبة التفاوض ، وهو يستطيع أن يتناول قضيته بقوة ويخوض معركته بجسارة ولكنه يتوقع أن تتدلى ثمار النصر اليه مقطوفة على صحفة (١٦١) .

وبهذا التعليل الذى يرد الفشل الى تعنت سعد زغلول ، جرى الساسة الانجليز والعديد من كتابات الباحثين مثل جون مارلو (١٦٢) وجورج كيرك (١٦٣) . وإن حصر المسألة فى سعد «المتصلب» أو «ضيق الأفق» لهو أدخل فى السياسات الجارية منه فى التحليل الموضوعى . ولا يعدو هذا التعليل الا الدعوة لاعتدال المصريين حتى يكسبوا استقلالهم ، وأن التشدد ينطوى على التفريط فى حقوق الوطن . وهى دعوة طالما روجها المعتدلون فى السياسة المصرية . على أنه لا يبدو فى دراسات المحدثين تركيز على هذه النقطة . فقد غابت تلك النغمة لدى الباحثين الذين نظروا الى سعد فى اطار الحركة الوطنية المصرية ومطالبها مثل فانيكيوتس (١٦٤) وبيتر مانسفيلد الذي ذكر أنه لم يكن ثمة سياسى فى مصر يجرؤ على تسوية تحفظات تصريح ٢٨ فبراير

بطريـقة يقبلها الانجليز (١٦٥) ، ودزموند سـتيورات الذى عزا الفشـل إلى أن ماكـدونالد المثـالى قد صار واقعـيا بطـريقة محزنة (١٦٦) .

ومن وجهة النظر المصرية ، فلا يظهر أن دارسا رمى باللائمة على سعد فى فشل المباحثات . والأستاذ الرافعى رغم خصومته الظاهرة لسعد وللوفد ذكر أن موقفه هنا كان سليما صحح به سعد موقفه مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٦٧) . واستدل الدكتور عبد العظيم من موقف سعد على نضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ (١٦٨) . ويعلق الدكتور يونان لبيب رزق بأن سياسة بناء الجسور بين الطرفين كانت مقضيا عليها بالفشل ، ما دام الانجليز يصرون على وجودهم الفعال بمصر، والمصريون يصرون على استقلالهم الوطنى الحقيقى (١٦٩) . والدكتور عبد الخالق لاشين «لا يملك الا أن يبدى تقديره واعجابه بصلابة سعد وقوة حجته» (١٧٠) ، رغم أن الأستاذ الباحث فى كتابيه عن سعد زغلول انما يغتصب نفسه اغتصابا عند الحديث عن أى محمدة فى هذا الذى قاد ثورة المصريين فى ١٩١٩ . وهو يرجع سبب هذا التشدد المحمود من سعد «المتهاون» الى أن تجربة ثمانية شهور من الحكم علمته ما لم يكن يعلم عن «حقيقة الاستقلال» .

على أن لعبد العظيم رمضان ، يؤيده لاشين ، مأخذا على قبول سعد مبدأ المباحثة فى تلك الظروف السيئة ، اذ أجهض بذلك فرصة كان يمكن أن تجىء مواتية فى ظروف أفضل ، وأن سعدا لم يقدر ما سيترتب على الفشل بالنسبة لآمال الأمة وبالنسبة لما ينبغى على حكومته عمله ، وأنه «استخف باللقاء .. دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه .. فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ» .

ولا يبدو أن سعدا اختار ظرفا سيئا ليفاوض فيه استخفافا من جانبه وافتقادا للتقدير ، لا يبدو ذلك بقدر ما أن البادى أنه فرضت عليه المباحثات فى ظرف سيىء . لقد كانت الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها هي المفاوضة ، وقد تولت قيادة تلك الحركة الحكم ودعاها الانجليز للتفاوض وأبدوا معها فى البداية الكثير من مظاهر المجاملة ، واشترط المصريون دخول المفاوضة بغير قيد ولا شرط فوافقوا . فلم يعد ثمة مندوحة من خوض التجربة . والا بدت القيادة المصرية فى موقف هازل ، إما من حيث صدق اقتناعها بالمفاوضة كوسيلة منتجة ، وإما من حيث حرصها على السير فى طريق يترجح لديها احتمال تحقيق مطالبها من خلاله ، وإما من حيث تحملها مسئولية شعاراتها

السياسية . وقد ظلت حذرة متوجسة لا تمل من طلب التأكيدات أنها تدخل مفاوضات طليقة من كل قيد ، فكانت تعطى هذه التأكيدات . ثم جاءت أحداث السودان فوقفت ازاءها موقفا فيه من الحزم ما ينفى تكالبها على التفاوض ، وكانت تصريحات سعد واجراءات حكومته تؤكد هذا الموقف . وكان التكالب من جانب ماكدونالد واللنبى أوضح منه من جانب سعد . ورغم تصريحاته وتصرفاته التى أغاظت الانجليز ، ورغم خفوت أمله فى المفاوضة وخفوت أملهم ظلوا يدعونه للمفاوضة أو للمباحثات . وكان سعد هو الذى ذكر أن المفاوضات صارت مستحيلة فى أغسطس وكان هو من قال إنها مجرد مباحثات لازالة سوء الفهم . ومع ذلك دعوه فى حدود هذا الإطار فلم يكن بد من خوض التجربة .

ولا يبدو أيضا ان كانت ستجىء ظروف مواتية أفضل أجهضها سعد بفعلته . وسعد فى عنفوان قوته السياسية ظهر خلال تلك الشهور من حكمه كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله أن يكون القوة الأساسية فى السياسة المصرية . والاحرار الدستوريون ضامرون والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره فى نطاق أهدافهم . ومن جهة ثانية فإن وزارة ماكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات

البريطانية الأخرى ، فهى ليست أسوأ منها فى علاقتهم جميعا بمصر . وهى وزارة قلقة الوجود أتت الى الحكم لأول مرة وتستند الى أقلية برلمانية لحزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب . فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه أن يتوقع معه على المدى القصير تطوراً أكثر مواتاة لمصر فى السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة أو التأنى أن يحسم أمرا عويصا كهذا الأمر .

ومن جهة ثالثة فإن صميم المشكلة التى فشلت المباحثات عند التصدى لها لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية أو غير مواتية، انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية ، ولا يقال ان الظرف السيىء أفسد الفرصة بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة . والأمر لا يرد الى مجرد سوء توقيت أو فساد تدبير . والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات ماكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن - لولا

الظرف السيىء - أن يقبل ماكدونالد وحزب الأحرار البريطانى وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر وترك السودان . أو أن يكون تفادى الفشل على حساب أن المصريين يفرطون فى مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام . وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة ترقى الى حد الاستحالة . ان الظرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين أن يصطدما وليس فى مقدور أحدهما أن ينفى الآخر نفيا تاما . فلم يكن من سبيل الا أن يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية ، بين استعمار فتى وحركة وطنية ناضجة طموح .

ولا يبدو ثالثا ، أن ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة ، كان بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا أن هذا الذى جنوه كان يمكن تفاديه لو أن سعدا لم يباحث . فخروج الجيش المصرى من السودان كان مطروحا فى السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات . وسقوط وزارة سعد كان خليقا أن يحدث لو أن سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه آنذاك أعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وأدعى لاتهامه فى جديته وقدرته على المواجهة .

والحاصل أن سعدا لم يعد من مباحثاته تلك ضعيفا ، منظورا في حساب قوته الى مدى ما يتمتع به من تأييد شعبي . بل انه تباهى بعودته «مرفوع الرأس موفور الكرامة» ، وأعلن أنه سيستأنف الجهاد المشروع . وصرح علي الشمسي ومكرم عبيد (من الوفد) بأن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها وأن المصريين سيشددون المقاومة السلبية . ومضى سعد يخطب عن التمسك بالجلاء والسودان ويعبيء النفوس . انما جاء الضعف من ناحية أن الانجليز قرروا التآمر على وزارته وتحالفوا مع الملك لضربها . وبدأ الملك يعمل ، فاستغل أن للأزهريين بعض المطالب الاقتصادية ، ودفعهم الى التظاهر ضد سعد ، وروج أنصاره لإشاعة الاضطراب بين الموظفين ، ثم دفع توفيق نسيم الى الاستقالة ايحاء بتزعزع موقف الوزارة . وبدأ يتحدى السلطات الدستورية للوزارة . ورد سعد على ذلك بطريقته المعهودة ، أن بادر بتقديم استقالة وزارته مشيرا الى أن دسائس تحاك ضده ليشد انتباه الجماهير وحذرهم . وانطلقت المظاهرات تهتف «سعد أو الثورة» ثم سحب استقالته بعد هذا الاستعراض للقوة ، وبدأ يعمل لإحكام قبضته على الحكم ، فعين فتح الله بركات وزيرا للداخلية ، ومحمود فهمي النقراشي وكيلا للداخلية ، وأحمد ماهر

وزيرا للمعارف ، والأخيران كانا معروفين بأنهما من أنشط أعضاء التنظيم السرى للوفد . وكان فى تعيين بركات والنقراشى ما يدل على اتجاه الحكومة إحكام قبضتها على أجهزة الأمن خاصة . وصرح سعد بأن هدفه جعل الوزارة زغلولية لحما ودما . ثم أشار فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٢٤ الى أن من أهدافه زيادة قوة الجيش (١٧١) .

ولكن جاء مقتل السردار وحاكم عام السودان السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر ليبتسر هذا «الكفاح المشروع» الذى جهدت وزارة الوفد فى انجازه بعد فشل المباحثات . وعجل مقتل السردار بتحرك اللورد اللنبى والانجليز لدفع سعد الى اختيار واحد من ثلاثة بدائل ؛ الاستقالة ، أو الموافقة على اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو التهديد بالقوة المسلحة . فقدم استقالته . واذا كان سقوط وزارة الوفد يمكن أن يكون واحدا من آثار فشل المباحثات ، لأن الدسائس بدأت تحاك حول الوزارة منذ فشلت مباحثات سعد - ماكدونالد ، فإن ما عجل بها وأتمها على هذه الصورة الذاهلة هو مقتل السير لى ستاك وسرعة استغلال اللنبى وحكومته للحادث فى تصفية المسائل المعلقة بينهم وبين سعد . أما فشل المباحثات فلم يكن يتيح اسقاط وزارة سعد واجلاء الجيش المصرى على هذه الصورة السريعة الباترة .

وعلى أية حال ، فإن موقف الجانب المصرى فى مباحثات ١٩٢٤ ، كان يعكس فى صميمه رفض المصريين الاعتراف بشرعية وجود جندى أجنبى على أرضهم . وأبقى الوجود الانجليزى على حاله السابق من القلق ، وأبقى الحركة الوطنية المصرية على حالها من التهيؤ . وأتعب سعد المفاوضين بعده . ولم يقدر للانجليز أن يحصلوا على ما ظنوه ثمنا لاعترافهم باستقلال مصر ، مما كانت تعتبره مصر مجرد استرداد لحق لها اغتالوه ، واستردته هى قنصا بكفاحها وثورتها . ولم تبرم معاهدة بين مصر وبريطانيا الا بعد اثنتى عشرة سنة فى ظروف سياسية مصرية ودولية مختلفة . أبرمها الوفد في ١٩٣٦ ، ففوجىء بمن يذكره بوقفة سعد فى ١٩٢٤ .

(تم بحمد الله)

طارق البشرى

الهوامش

الباب الأول :

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، جمع وترتيب . آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب (١٩٢٧) ص ٣٣٤ - ٣٥٧ .

(٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى . كتاب اليوم ، مارس ١٩٧٦ . ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٥) ص ٢٥٥ .

(٤) مؤسسة الأهرام . مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - ١٩٧٠ ص ٣٠٨ - ٣٣٦.

(٥) الكتاب الابيض الانجليزى . ترجمة عبد القادر المازنى المحرر بجريدة الاخبار (مارس ١٩٢٢) ص ٤ ، ٥ .

(٦) الكتاب الابيض .. المرجع السابق . ص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ .

(٧) الكتاب الابيض .. المرجع السابق . ص ٣٣ .

(٨) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، كتاب اليوم (يونيو ١٩٧٥) ص ٦٨ .

(٩) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليوم (مايو ١٩٧٥) .

صراع سعد في أوروبا .كتاب اليوم (يونيو ١٩٧٥) .

أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، كتاب اليوم (مارس ١٩٧٦).

(١٠) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى .. المرجع السابق. ص ٤٤ - ٤٥ .

(١١) محمد كامل سليم . ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق . ص ١٢ .

(١٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى .. المرجع السابق. ص ١٧٩ .

(١٣) محمد ابراهيم الجزيرى .. المرجع السابق . ص ٣٦٣ - ٣٦٥ .

(١٤) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٤٣ .

(١٥) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ١٠ – ١٦ .

(١٦) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٩٠ .

(١٧) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٢٠ – ٢٨ .

(١٨) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ١٦ – ١٨ .

(١٩) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٤١ .

(٢٠) Cromer. Modern Egypt. Vol. II (1908) pp 430-431 .

(٢١) اللورد كرومر . تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفي السودان سنة ١٩٠٦ . ترجمة المقطم (١٩٠٧) ص ٣٥ – ٤٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول . مرجع سابق . ص ٧١ – ٧٢ .

(٢٣) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ١٩ - ٢٠ ، ٢٥ .

(٢٤) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٣٤ - ٣٦ ، ٩٥ .

(٢٥) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ . مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٥) يراجع نص المشروعين فيها . ص ٨٧ - ٩٢.

(٢٧) يراجع نص المشروع فى «القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤» . مرجع سابق . ص ٦٦ - ٦٨ ، وكذلك فى «عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . الجزء الثانى (طبعة ١٩٥٥) ص ١٥٧ - ١٦٠» .

(٢٨) يراجع كتاب «الامتيازات الأجنبية» . محمد عبد البارى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (١٩٣٠) . وقد ذكر المؤلف (١٧٦ - ١٧٧) .. «كان من أعظم الأخطاء ربط الكلام فى الامتيازات الأجنبية بتسوية العلاقات المصرية البريطانية ، وهو خطأ وقع فيه كل الساسة والمفاوضين المصريين ، ووجه الخطأ أن هذا يعطل

تسوية مسألة الامتيازات وحل مسألة علاقات انجلترا بمصر جميعا . لأن انجلترا ترتب على الغاء الامتيازات الاعتراف بحقوق تزعمها تذهب باستقلال مصر الفعلى . وهذا ما ينفر المصريين ويدعوهم الى النظر نحو نيات انجلترا بعين الحذر الشديد ..» .

والملاحظة صحيحة ، الا فيما يتعلق بأن هذا الخطأ كان مذهب جميع المفاوضين . فقد كشفت المادة التاريخية التى لم تكن متاحة للمؤلف ، عن أن سعدا حاول فصل المسألتين بعضهما عن بعض ، ولم يقبل ربطهما الا بضغط المعتدلين .

(٢٩) القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ، المرجع السابق . ص ٦٤ – ٦٥ .

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . الجزء الثانى .. المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٣١) القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ٥٨ – ٥٩ .

(٣٢) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق ٧٧ – ٧٨ . ٦٢ – ١٦٣ .

(٣٣) د عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ (١٩٦٨) ، ص ٣٠١ – ٣٠٧ .

(٣٤) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ص ٢٢٤ .. الخ .

(٣٥) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد ، الجزء الثاني ص ٣٢ - ٥٢ وبه وصف تفصيلى شيق لاستقبال الجماهير لسعد زغلول .

(٣٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣٧) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨.

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٤٤ .

(٣٩) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٣٢ .

(٤٠) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤.. المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٧٤ .

(٤١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٩٢ .. الخ .

(٤٢) الكتاب الابيض .. المرجع السابق . ص٨ - ٩، ص ١٣ (رسالة ١١ ديسمبر) .

(٤٣) الكتاب الابيض .. المرجع السابق . ص ٣١ - ٤١.

Elie Kedourie. The Chatham House Version and the Middle - Eastern Studies (1970).pp148-158.

(٤٤) F.o. 407/192 No. 144. From Allenby to Curzon. March13.1922.

(٤٥) اسماعيل صدقي . مذكراتي . دار الهلال (١٩٥٠) ص ٢٨ . يراجع أيضا خطاب استقالة عبد الخالق ثروت .

(٤٦) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة . جمعها محمود فؤاد (طبعة ١٩٢٤) . من خطاب سعد زغلول فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ . ص ٢٠ .

(٤٧) مجموعة خطب .. المرجع السابق . من خطاب سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ١١١ .

(٤٨) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣. ص ٢٥ .

(٤٩) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد فى ٧

ديسمبر ١٩٢٣ . وقد أطلق سعد على تصريح ٢٨ فبراير عبارة «استقلال بالنبوت» أى بالعصا الغليظة .

(٥٠) مجموعة خطب .. المرجع السابق ، من خطاب سعد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ١٠٥ ، ١١١ .

(٥١) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٢٢ .

(٥٢) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ١٠٦ .

(٥٣) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق. من رسالة اللنبى الى كيرزون فى ١٢ ديسمبر ١٩٢١ .ص ١٦.

(٥٤) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٨٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨.

(٥٥) محمد ابراهيم الجزيرى .. المرجع السابق .ص ١٤٥ -١٤٧ .

(٥٦) أحمد شفيق .. الحولية الأولى .. المرجع السابق. ص ١٧٧- ١٧٨ .

(٥٧) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٩) ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٥٨) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II, 1934, PP. 88, 93.

كما أشار المارشال ويڤل الى أن سعدا قد عمل على تحويل المستشارين المالي والقضائى الى وضع لا قيمة له، وأن سعدا شعر أنه من القوة بحيث يستطيع معاملة رجال اللورد اللنبى الذين ذهبوا اليه لمناقشته بشأن المستشار القضائى، فعاملهم بصلف اقتضى تذكيره بأنه يخاطب ممثلى حكومة بريطانيا العظمى .

Wavell, Allenby, Soldier and Statesman, 1954, PP. 331,332.

(٩) Lord Lloyd – المرجع السابق – ص ٨٤ .

الباب الثاني :

(٦٠) برقية اللورد كرومر الى اللورد سالزبورى رقم ١٠٢ فى ٣٠ مايو ١٨٩٩ .

(٦١) برقـيـة اللورد اللنبى الى مـاكـدونالد رقم ٤٨٢ فى ٢٦ يوليو ١٩٢٤ .

(٦٢) د. ابراهيم محمد حاج موسى . التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان (١٩٧٠) ص ٨ .

(٦٣) د. زاهر رياض . السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣ . (١٩٦٦) . ص ٢٠ .

(٦٤) «الباحث المطلع محزون» ، ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (١٩٣١) ص ٣٥ – ٥٠ وبالتمويل

المصرى شيدت خطوط السكك الحديدية وميناء بورسودان وشبكات البرق وغيرها من المرافق .

(٦٥) د. حسين خلاف . تطور الايرادات العامة في مصر الحديثة (١٩٦٦) ص ١٣ - ١٤ .

(٦٦) د. زاهر رياض . المرجع السابق . ص ٢١٠ .

(٦٧) داود بركات . السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية (١٩٢٤) ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٦٨) داود بركات .. المرجع السابق ص ١٥٢ - ١٥٧ .

د. عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى . مجلة السياسة الدولية ، (يوليو ١٩٧٢) ص ٣١ - ٣٢ ، ٣٩.

د . عبد العظيم رمضان .. موقع الجيش المصرى فى ثورة ١٩١٩ - مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٧٣) ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٦٩) «محزون» .. المرجع السابق. ص ٥٠ .

(٧٠) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد، والأميرالاى احمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان (١٩٣٦) ص ١١ - ٢٣ .

(٧١) «محزون» .. المرجع السابق. ص ٥٧ - ٥٩ - ٦٣ .

(٧٢) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٨٦ – ٨٧ .

(٧٣) «المحزون» .. المرجع السابق، ص ٥٥ ، ٥٦، ٥٩ ، ٦٢.

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي . مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (طبعة ١٩٣٩) ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ٢٢٥.

(٧٥) صحيفة اللواء، ٣ يونيو ١٩٠٢، نقلا عن مجلة اللواء – الجزء الثانى، ابريل ومايو ويونيو ١٩٠٢. ص ٤٩ – ٥٣ .

(٧٦) صحيفة اللواء ، ١٨ نوفمبر ١٩٠٢ ، نقلا عن مجلة اللواء الجزء الرابع ، اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢ ، ص ٣٦ – ٤٠.

(٧٧) صحيفة اللواء ، ٢٣ مايو ١٩٠٤، نقلا عن مجلة اللواء الجزء الثانى ، ابريل ومايو ويونيو ١٩٠٤ ، ص ٣١ – ٣٤ .

(٧٨) خطابة بطل الوطنية مصطفى كامل باشا ، التى ألقاها بتياترو زيزينيا بمدينة الاسكندرية فى مساء يوم الثلاثاء ١٥ رمضان عام ١٣٢٥هـ ، ٢٢ اكتوبر ١٩١٧م .

(٧٩) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية (طبعة ١٩٤٨) ص ٧٦ ، ١١١، ١١٧ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨.

(٨٠) تراجع نصوص برامج الاحزاب الثلاثة فى مجلة الطليعة – عدد فبراير ١٩٦٥ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد .. المرجع السابق ص ٦٨-٦٩ ، ٨٤.

(٨٢) د. محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان وتاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ، ١٨٩٩ (١٩٦٣) ص ٨.

(٨٣) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق، يراجع نص المذكرة ص ١٤٣.. الخ .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق يراجع نص المذكرة ص ١١٥ - ١٢٠ .

(٨٥) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

(٨٦) مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ .

(٨٧) محمود سليمان غنام . المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية (١٩٣٦) ص ٣٠٨ .

(٨٨) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق ص ٤١-٤٢ .

(٨٩) محمد كامل سليم ، صراع سعد ، المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٠٤.

«السودان» .. من ٢٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ - مجموعة وثائق رسمية ، (طبعة ١٩٥٣) ص ١٠ - ١١ .

(٩٠) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى .. المرجع السابق ، ص ١٩١.

(٩١) «السودان» .. مجموعة وثائق ، المرجع السابق ، ص ١١ - ١٤.

(٩٢) د. ابراهيم محمد حاج موسى .. المرجع السابق ص ١٢ - ١٤.

(٩٣) Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, London, 1974,PP.65-66.

(٩٤) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٩٥) «السودان» ..مجموعة وثائق .. المرجع السابق ، ص ١٥.

(٩٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٩٧) صحيفة السياسة ، ٢١ ابريل ١٩٢٣ . نقلا عن :ألبرت شقير .الدستور المصرى والحكم النيابى (١٩٢٤) . ص ١٤٤ - ١٤٧ .

(٩٨) د . يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٤١ – ٢٥٣ .

(٩٩) رسالة كيرزون الى اللنبى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢ ، نقلا عن : يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٤٧ – ٢٤٨ ، ٣٦٨، ٣٩٢ – ٣٩٦ .

(١٠٠) F.O 407/196,No 24 From Allenby to Curzon, January 14, 1923.

(١٠١) F.O 407/196, No. 24. From Curzon to Allenby, January 18, 1923.

(١٠٢) F.O 407/196, No. 39 From Allenby to Lindsay, January 25, 1923.

(١٠٣) F.O 407/196, No. 41, 42, 43, From Allenby to Lindsay and Curzon, January 25, 26, 1923.

(١٠٤) F.O. 407/196, No. 46. From Allenby to Sir Eyre Crowe, January 29,1923.

F.O 407/196, No. 247. From Curzon to Allenby, January 30, 1923.

F.O 407/196, No. 47. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

(١٠٥) F.O 407/196, No 17. From Curzon to Allenby, February 1, 1923.

F.O. 407/196,No.14 From Allenby to Curzon, January 30,1923.

(١٠٦) F.O 407/196, No. 83. From Allenby to Curzon, February 11, 1923.

(١٠٧) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الثالث (١٩٢٨) ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٩ .

(١٠٨) احمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد ، الجزء الثالث ، ص ٣٦٧-٣٦٨ ، ٣٩٢-٣٩٦.

(١٠٩) ألبرت شقير .. المرجع السابق . ص ١٨٤ - ١٩٥ .

(١١٠) أحمد شفيق .. حوليات مصر السياسية . التمهيد ، الجزء الثالث . ص ٤٢٣ .

(١١١) د . يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٤٥ .

(١١٢) مجموعة خطب سعد باشا .. المرجع السابق . ص ٨٠ - ٨١ .

(١١٣) محمد ابراهيم الجزيرى .. المرجع السابق . ص ١٤٧.

(١١٤) مجلس النواب (٢٣ يونيو ١٩٢٤) .

(١١٥) داود بركات .. المرجع السابق . ص ١٣٨ ، ١٦٨ .

(١١٦) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٨٣ .
«المحزون» .. المرجع السابق . ص ٦١ .
(١١٧) «المحزون» .. المرجع السابق . ص ٧١ - ٧٢ .
(١١٨) د . محمد انيس . حركة اللواء الأبيض بعد ٥٠ سنة في مصر والسودان . دراسة نشرت في صحيفة الأهرام من ٢٩ يونيو ١٩٧٣ الى ٢ يوليو ١٩٧٣ .
(١١٩) د . محمد أنيس .. المرجع السابق .
(١٢٠) د . محمد أنيس .. المرجع السابق .
(١٢١) د . عاصم الدسوقي . كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢(١٩٧٥) . ص ٢١٢.
(١٢٢) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٢٤ - ٢٥ .
(١٢٣) داود دركات .. المرجع السابق . ص ٦٧ - ٦٨ .
(١٢٤) د . محمد حسين هيكل . عشرة أيام في السودان . سلسلة كتب للجميع (١٩٤٩) . ص ٨٣ .
(١٢٥) د . محمد حسين هيكل .. المرجع السابق . ص ١٠٨ .
(١٢٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق . ص ٤٦٤ . يراجع أيضا رسالة دكتوراه غير منشورة : د . تمام همام تمام .
(١٢٧) مواقف حزب الوفد المصرى من مسألة السودان في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥١ . يوليو ١٩٧٤ . ص ٧٩ .

(١٢٨) داود بركات .. المرجع السابق . ص ١٠٨ - ١١٣ .
(١٢٩) محمد ابراهيم الجزيرى .. المرجع السابق . ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .
(١٣٠) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٩٩ - ١٠٠ .
(١٣١) د . عاصم الدسوقى .. المرجع السابق . ص ٢٤١ - ٢٤٢.

الباب الثالث :

(١٣٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد .. المرجع السابق . ص ٨٥ - ٨٦ .
(١٣٣) د . محمد أنيس . ثورة ١٩١٩ وحزب العمال . البريطانى. مجلة الهلال ، أكتوبر ١٩٦٤ .
(١٣٤) يوسف نحاس . صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى - كيرزون (١٩٥١) ، ص ٥٥ - ٦٠ ، ٦٨.
(١٣٥) F.O 407/196, No. 154 . From Allenby to Curzon, March 5, 1922.
(١٣٦) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧١ - ٢٧٢.
(١٣٧) Lord Lloyd, op. cit., P. 83.
(١٣٨) Lord Lloyd, op. cit., P. 86.

(١٣٩) د. يونان لبيب رزق.. المرجع السابق . ص ٢٧٢ .

(١٤٠) Lord Lloyd, op. cit., pp. 84-85.89.

(١٤١) Wavell, op. cit., p. 327; Lloyd, op. cit., p 87.

د. يونان لبيب رزق . المرجع السابق ص ٢٧٣ .

F.O.407 / 199 No. 6. From Allenby to MacDonald, July 2, 1924. Tel. No. 222.

(١٤٢) F.O 407/199, No. 213. From Allenby to MacDonald, June 29, 1924.

(١٤٣) F.O 407/ 199, No. 136. From MacDonald to Allenby, July1, 1924.

(١٤٤) F.O 407/199, No 225 From Allenby to MacDonald, July 7,1924.

(١٤٥) F.O 407/199, No 145. From MacDonald to Allenby, July 14. 1924.

(١٤٦) F.O 407/199, No 246. From Allenby, to MacDonald, July 28. 1924.

(١٤٧) F.O 407/199, No 154. From MacDonald to Allenby, July 31. 1924.

(١٤٨) د. عبد الخالق لاشين. سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (١٩٧٥) ص ٣٩٩ - ٤٠٢ .

(١٤٩) Wavell, op. cit., p. 230.

(١٥٠) F.O 407/199, No. 214. Record to Conference held at 10, Downing Street, on Tuesday, September 23, 1924.

(١٥١) F.O 407/199,No. 222. Memorandum respecting a draft agreement between Great Britain and Egypt.

(١٥٢) F.O 407/199, No. 216..Record of Conference held at 10. Downing Street, on September 25, 1924.

(١٥٣) F.O 407/199, No. 217. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 25, 1924.

(١٥٤) F.O 407/199, No. 221. Zaghlul Pasha to Mr. MacDonald.

(١٥٥) F.O. 407/199, No . 218. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, Septemper 26, 1924.

(١٥٦) F.O. 407/199, No. 220. Record of Second Conference held at 10, Downing Street on September 29, 1924.

(١٥٧) F.O. 407/199, No. 224. Record of Third Conference held at 10, Downing Street, on October 3, 1924.

(١٥٨) القضية المصرية .. المرجع السابق . ص ٢١٧.

(١٥٩) محمد ابراهيم الجزيرى.. المرجع السابق. ص ٣٤٨-٣٥١.

احمد شفيق . حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى ١٩٢٤ (طبعة ١٩٢٨) ص ٣٠٩ - ٣٤٥ .

(١٦٠) Lord Lloyd, op. cit., p. 93.

(١٦١) Wavell, op. cit., pp. 325, 330.

(١٦٢) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953. London 1954, pp. 265-266.

(١٦٣) George E. Kink, A Short History of the Middle East (1960), p. 167.

(١٦٤) P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (1969) , P. 276.

(١٦٥) Peter Mansfield, The British in Egypt (1971), P.253.

(١٦٦) دزموند ستيورات . تاريخ الشرق الاوسط الحديث (١٩٧١) ترجمة زهدي جاد الله (١٩٧٤) ص ٢٥٦ .

(١٦٧) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول، (طبعة ١٩٥٥)، ص ١٨٠.

(١٦٨) د. عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٥٣.

(١٦٩) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(١٧٠) د. عبد الخالق لاشين .. المرجع السابق ، ص ٤٠٣ - ٤١٠ .

(١٧١) طارق البشرى . ثورة ١٩١٩ والسلطة السياسية. مجلة الكاتب ، اكتوبر ١٩٦٧ .

د.يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٧٤- ٢٧٥ .

احمد شفيق .. الحولية الأولى .. المرجع السابق . ص ٣٢٥ - ٣٦٣ .

الوثائق

(١)

محضر الجلسة المنعقدة فى ١٠ داوننج ستريت، يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر فى الساعة العاشرة صباحا

حضر الإجتماع رئيس الوزراء والمستر بونسنبى والسير لى ستاك والسير وليم تيريل والكولونيل ليسيستر والمستر سلبى والمستر مورى.

عند افتتاح الجلسة قال رئيس الوزراء انه أراد أن يوضح بصراحة الصعوبات التى تعترض الموقف الذى وجد نفسه فيه. لقد ظهر له أن تصريح فبراير ١٩٢٢ والسياسة التى أدت بحكومة صاحب الجلالة أن تصدره قد حرمته من العوامل التى كان يمكنه بها فى الظروف المواتية أن يصل إلى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية . لقد جعلت حكومة صاحب الجلالة من مصر بلدا مستقلا، واذا كانت الظروف قد أجبرتنا من وقت إلى آخر أن نحاول فرض نفوذنا عليها، فإن كل محاولة من تلك المحاولات كانت تقودنا إلى الخطأ.

كان زغلول باشا فى طريقه إلى لندن ذلك اليوم، وكان عليه أن يقابل (ماكدونالد) يوم الخميس ، وأهم موضوعين كان عليهما أن

يتناقشا فيهما، هما الطريقة التى تؤمن بها المواصلات الامبراطورية فى مصر، وكيف يحل الموقف فى السودان . وفيما يتعلق بالموضوع الأخير (السودان) فإنه سيقابل بالنقد الذى يحدث كلما بدأنا الاهتمام بهذا الموضوع، أى منذ الثمانينيات من القرن الماضى، أن الحكومات المتتالية أعلنت دائما أنها كانت تعمل فى السودان نيابة عن مصر وكوكيل عن الحكومة المصرية وكان ذلك هو الحال فى وقت حادثة فاشودة وبعدها كما كان قبلها.

وأشار الكولونيل تشوستر Schuster إلى أن المعاهدة الإنجليزية المصرية فى ١٨٩٩ قد حددت مركز كل من الحكومتين . وبمقتضى تلك الاتفاقية كان من الواضح أن الحكومة البريطانية ليست مجرد وكيل ولكنها كانت شريكة اصلية وقد وضعت المعاهدة عمدا لتؤكد أن الحكومة البريطانية كانت هى الشريك الأعلي . (ملاحظة - وقعت حادثة فاشودة التى أشار اليها رئيس الوزراء قبل توقيع معاهدة ١٨٩٩ وقبل أن يتحدد الموقف بمقتضى تلك المعاهدة فإن الاتجاه الذى اتخذه اللورد كتشنر فى فاشودة كان صحيحا بلا شك).

وهنا قرأ رئيس الوزراء مقدمة تلك الاتفاقية، وأشار إلى أنه بمقتضاها لم تطالب الحكومة البريطانية بأكثر من نصيبها فى

ادارة السودان، وأنه على الرغم من أن المادة الثالثة كانت تنص على أن ترشح الحكومة البريطانية الحاكم العام، الذى لا يخرج من الخدمة الا بموافقتها، فإن الجانب الفعال الحقيقى فى الموضوع كان تعيين ذلك الضابط بمرسوم خديوى. وأنه لا يرى ان الاتفاقية قللت من كون السودان تركيا أو مصريا. ولا أنها جعلته بأى حال نوعا من الممتلكات البريطانية.

وأوضح المستر مورى Murray أن اللورد كرومر لم يخف حقيقة أن الاتفاقية قد صيغت عمدا بهدف الحرص على كرامة مصر ، واذا كانت الاتفاقية لم تضف فى ظاهرها كثيرا من الحقوق على حكومة صاحب الجلالة فإن حقيقة أن الحاكم العام يختاره الانجليز ويمارس وظيفته بموافقتهم ، هذه الحقيقة منحتهم فى الواقع الاشراف التام على الادارة واذا كانت المعاهدة لم تجعل من السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية فإنها قد فصلته تماما عن مصر ، ولو لم يكن الامر كذلك لطبقت الامتيازات على السودان . وقد طرح هذا الأمر أمام المحاكم المختلطة المصرية التى قررت فى عام ١٩١٠ أو ١٩١١ أن السودان هو فى الحقيقة دولة منفصلة ومتميزة عن مصر، وأن له طبيعة الحكم الثنائى الانجليزى المصرى . وإذا أخذ فى الاعتبار الهدف الذى من أجله

وضعت المعاهدة، لكان من الصعب تعديلها تعديلا يقبله المصريون ولا يسلبها المميزات الاساسية من وجهة النظر البريطانية.

وقال رئيس الوزراء إن كل غرضه أن يكتشف إن أمكن صيغة للاتفاق تتيح لنا في السودان حرية غير مقيدة كما كان الحال في الماضي، وتمكنه في الوقت نفسه من تقديم نوع من التنازل للحكومة المصرية.

وأشار الكولونيل شوستر إلى أنه ازاء الاتجاه الحالي للحكومة المصرية بالنسبة للبريطانيين في السودان فإن أي شكل للإشراف الثنائي على الادارة الداخلية للبلاد يعتبر مستحيلا ، واذا أريد اعطاء المصريين اشتراكا مظهريا في حكومة البلاد فلا يمكن ذلك الا باختيار ممثلين لهم في نوع من المجالس الاستشارية المشتركة التي تجتمع في لندن ، وقد وضع فعلا اقتراح على هذه الأسس في مذكرة حكومة السودان بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٤ وإنه من الامور الجوهرية أن يجتمع هذا المجلس في لندن وليس في القاهرة حتى لا تصبح أعمال السودان موضوعات دائمة للمناقشة في البرلمان المصري.

وقال رئيس الوزراء انه فهم أن السير لي ستاك يقترح عليه أن يقول لزغلول «انك قد أقمت أوضاعا تجعل من المستحيل اقامة أي

نوع من الاشتـراك فى حكم السـودان، وعلى ذلك يجب عليك أن ترحل من السـودان». وأن هذا الاقتـراح لهـو من أعمـال القـوة القاهرة التي يصعب تبريرها. وسيكون موقف زغلول منا كما يلى: انكم أنفسكم قد احتفظتم بمسألة السودان إلى مناقشات تالية - وكل ما عملته هو أن أقرر ما أعتزم أن أقدمه كمطالب للمصريين فى مثل هذه المناقشات.. وإن هذا لا يبرر لك أن تتجاهل كل حقوق المصريين!! إنه (ماكدونالد) ليخشى أننا لو اتخذنا فى مثل هذه الحالة اجراء تعسفيا بإخراج جميع المصريين من السودان وأعلنا عزمنا على ادارة البلاد بأنفسنا، فإن ذلك حرى به أن يحدث ثورة عنيفة في مصر ، ومن المحتمل أن يستقيل زغلول وأن يلقى على عاتقنا ادارة حكومة البلاد دون أن يكون فى الامكان اقامة وزارة مع عداء كل موظف مصرى لنا - بينما ينتظر كل صاحب متجر أجنبى أو تاجر صغير من قواتنا أن تحميه ضد حوادث العنف.

وأشـار مستر سليى الى أنه بناء على التجربة الأخيرة فإن اتباع الحكومة البريطانية لطريق التشدد لم ينتج رد فعل عنيف فى مصر كما كان منتظرا ، بل العكس.

وقال رئيس الوزراء، إنه من المستحيل الاعتماد على ذلك، ثم عرج الى تحديد مشكلة الحامية البريطانية فى مصر، وكانت فكرته

أن الوقت قد حان لانهاء الوضع الشاذ الذى ترك فيه تصريح فبراير ١٩٢٢ كلا من الحكومة البريطانية ومصر، لقد منحت مصر استقلالها ولكن حامية بريطانية استمرت فى عاصمة البلاد، وبقيت الحكومة البريطانية مسئولة فى النهاية عن حفظ النظام فيها والاستمرار فى العمل اذا سقطت الحكومة المصرية ، وكان (ماكدونالد) يفكر فى أنه قد حان الوقت للتنحى عن هذه المسئولية وحصر واجب القوات البريطانية فى مصر فى حماية القناة وكذلك خطوط مواصلاتنا الجوية الامبراطورية . وقد سلم بأن مثل هذه الخطوة قد تلقى اعتراضا من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية فى مصر، وطلب رأى السير لى ستاك فى هذه المسألة.

وقال السير لى ستاك انها بلا شك ستلقى هذه المعارضة، ولكنه أشار إلى أن الأمن الذى هيأه وجود القوات البريطانية فى القاهرة للحكومة المصرية، مكنها من القيام بمخاطر ربما كان من المحتمل أن تحجم عنها بدونه، وأنه اعتمادا على هذا الأمن كانوا يخاطرون بتهييج الرأى العام فى مصر واثارة الاضطرابات العنيفة فى السودان.

وقال رئيس الوزراء، على أى حال، فإن مسألة القوات البريطانية فى مصر لهى من المسائل التى سيناقشها مع وزير الحربية.

وأشار الكولونيل تشستر إلى أن مسألة السودان كانت قد بحثت من زاوية تبرير التصرفات البريطانية ردا على ما يمكن أن يسوقه زغلول من حجج، ولكن من المستحيل فى الوقت نفسه التغافل عن حقائق الموقف المحلى . وقد علم أبناء السودان أن حالة البلاد ستناقشها الحكومتان البريطانية والمصرية وقد طال انتظارهم لهذه المباحثات، وهم سيعلمون أن زغلول باشا كان الآن في لندن . لقد ذكر رئيس الوزراء أنه لن تكون هناك مفاوضات ولكن مجرد محادثات، وأن انتهاء المحادثات لن ينظر اليه كإخفاق مما يعجل بحدوث أزمة ، ولكن السودانيين لا يدركون هذا التمييز فإذا انتهت المحادثات دون أى علامة قاطعة بأن مطلب المصريين قد رفض نهائيا فستستمر فترة القلق، وسيكون من المستحيل وقف تفاقم أخطار الوضع المحلى من الازدياد . فإذا تطرقت الفكرة الى الخارج فإن المصريين سيصبحون أخيرا سادة البلاد وأن الزعماء المحليين سيحاولون - حماية لأنفسهم - أن يحسنوا علاقاتهم بهم . وقد قال رئيس الوزراء ان زغلول لم يطرح سوى ادعاء فقط، ولكن الطريقة التى طرح بها ادعاءه، واساءته معاملة البريطانيين ، جعلت كل مصرى فى السودان فى وضع يشعر فيه أن ولاءه لبلاده لا يتفق مع ولائه للادارة الحالية في السودان . واذا لم ينكر زغلول

علنا هذه التصريحات فإن وجود المصريين سيكون مصدرا لخطر محقق وبصفة خاصة وحدات الجيش المصرى.

وأشار السير لى ستاك إلى أن الجيش المصرى فى السودان كان هو النقطة المحيرة فى الموقف كله، فبينما بقى الجيش المصرى محتفظا بولائه لمصر، وبينما كانت الحكومة المصرية تسئ للادارة البريطانية فى السودان وتقاومها، صار من المستحيل منع انتشار الكراهية فى ظل النظام القائم ، واذا لم يوقف هذا فقد ينشأ موقف يولد انفجارا فى جميع أنحاء البلاد . وقد وافق (لى ستاك) على أن ابعاد العنصر المصرى من الجيش وتحويل العناصر المحلية من المجندين الى قوات درك، سيكون عملا تحكميا ولكن زغلول نفسه بمقدرته الخطابية وموقف البرلمان المصرى والصحافة لم يتركوا لنا مجالا للاختيار فى هذا الأمر، وقد اعترف بالمصاعب التى أشار اليها رئيس الوزراء فى تبرير مطلبنا باتخاذ اجراء ما يصاغ بالشكل المشار اليه وفقاً لأى وضع قانونى، وأنه يحسن تجنب الدخول فى مناقشات على مثل هذه الأسس.

ان تصرفاتنا يجب أن تؤخذ حسب ما يتيحه الموقف من مزايا فعلية . لقد تعهدنا صراحة ألا نسمح للسودانيين مرة أخرى أن يكونوا رعايا للحكم المصرى السيئ ، إن واجبنا هو خدمتهم، واذا

كان المصريون بتصرفاتهم الخاصة جعلوا من المستحيل علينا أن نتركهم فى السودان، فإنه يجب علينا الاختيار بين اخراجهم منه أو أننا نكون قد خنا الأمانة التى فى أعناقنا . إن مشروع اجلاء الوحدات المصرية واخراج الضباط المصريين من الوحدات العربية والسودانية كان عرضة بلا شك لكثير من الاعتراضات كما أشير اليها فى خطابه المؤرخ ١٦ سبتمبر ولكنه (سير لى ستاك) أعاد التفكير فى الموضوع المرة بعد المرة ولم يتضح له طريق آخر . إن الأمر يحتاج إلى تعزيز مبدئى للحامية البريطانية فى السودان.

وقال رئيس الوزراء انه شعر باعتراضات جسيمة بالنسبة للطلب الأخير وتعزيز القوات البريطانية . وقال انه كان يؤمن بتحاشى التفكك النهائى للنظام القائم ما أمكنه ذلك . وأن مجرد اندلاع لهيب الثورة لا يجعلك تدرى متى تنتهى . وأنه ليفضل كثيرا أن تستمر الحكومة السودانية فى سياسة الاجلاء الفورى لأى فرد من المصريين الذين يظهرون التآمر ضد النظام القائم - وأنه لن يلجأ الى الاجراءات التى أوصى بها السير لى ستاك، الا اذا ترتب على هذا اندلاع عنيف للثورة ، وفى تلك الحالة سيكون لعملهم ما يبرره.

وأشار السير لى ستاك إلى أنه من الصعب جدا الاستدلال على ما يثيره الضباط المصريون من عوامل السخط فى صفوف

الكتائب السودانية ، وقد لا يكتشف الشر الا اذا استشرى بعد فوات الوقت. «

وقال رئيس الوزراء انه لم يقرر بعد مجرى عمله، وانه يريد أن يعقد اتفاقا مع زغلول اذا كان ذلك ممكنا، وانه مستعد أن يواصل المباحثات الى فترة طويلة ، وانه سيرتب اجتماعا آخر بعد أن يكون قد بدأ مباحثاته وبعد أن تتاح له فرصة التعرف على موقف زغلول.

ولقد تساءل رئيس الوزراء عما يجوز أن يحدث حينما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك، اذا رفضت الحكومة المصرية أن تعين خلفا له تختاره حكومة صاحب الجلالة . ذكر أن الاتفاقية لم تضع احتياطا مسبقا لمثل هذه الحالة الطارئة.

وأوضح السير لى ستاك أنه هو نفسه كحاكم عام قد انتدب أحد الافراد لينوب عنه وأن يقوم بكل أعماله . إن هذه السلطة انما يخوله اياها كونه حاكما عاما ولا علاقة لها بمجلسه (مجلس الحكم العام). واذا رفضت الحكومة المصرية تعيين من ترشحه حكومة صاحب الجلالة فإن حكومة السودان تستمر فى عملها تحت اشراف قائم بأعمال الحاكم العام حتى تصل الحكومتان المصرية والبريطانية الى اتفاق فى هذا الشأن.

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كانت سلطة القائم بعمل الحاكم العام الذى يعينه السير لى ستاك ستستمر حتى بعد انتهاء مدة خدمته هو نفسه.

فقال السير لى ستاك انه يظن أنها ستستمر.

وقال رئيس الوزراء انه يشك فى ذلك وينبغي أن يترك بحثه للخبراء القانونيين.

(٢)

محضر الجلسة المنعقدة فى ١٠ داوننج ستريت في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ الساعة العاشرة والنصف صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء (رامزى ماكدونالد) وصاحب الدولة سعد باشا زغلول والدكتور حامد محمود، وكامل بك سليم والمستر سلبى والمستر مورى.

افتتح رئيس الوزراء الجلسة معربا عن أسفه لعدم تمكنه من اجراء اتصال مباشر مع زغلول من عهد بعيد، قبل وقوع الحوادث التى جعلت الأوضاع أكثر صعوبة لكل منهما.

كذلك تأسف زغلول باشا لأن الظروف الحالية ليست ملائمة بالمرة ، ومع ذلك فقد أيقن أنه مع حسن النية فإن كل شئ ممكن.

وقد وافقه رئيس الوزراء على ذلك وأكد له أن الجانب البريطانى لا يعوزه حسن النية . وأنهم هنا اليوم فى حديث عام لا لبس فيه . وكان التعبير المستعمل «لإزاحة الضباب».

ووافق زغلول باشا على ذلك.

وقال رئيس الوزراء ان أول المسائل العديدة هو السودان ، فقد أثار صعوبات كبيرة جدا بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

وتساءل زغلول باشا كيف كان ذلك وبأى طريقة يحول السودان دون الاتفاق.

وقال رئيس الوزراء ان هناك سببين مهمين بين عديد من الأسباب الأخرى، أولهما، تصريحات زغلول نفسه فى البرلمان المصرى في شهر يونيو ، التى أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاقية . وثانيهما الحوادث التى أجبرت الحكومة البريطانية على القيام بعمل كان يأمل ألا تكون له ضرورة . وقد لاحظ انها كانت غلطة كبيرة أن يحاول أن يستبق اجراء معاهدة باختلاس خطوات يتقدم بها على الطرف الآخر من المفاوضات، كما انها تضع ذلك الجانب فى موقف لا يطاق.

وقد لاحظ زغلول باشا فى اجابته على هذه النقاط أن تصريحاته العامة بخصوص السودان لا تمثل شيئا جديداً ؛ فقد كانت هناك دائما مطالبة مستديمة فى مصر باستقلال السودان . ومنذ ألف وزارته كان الرأى العام فى مصر يطالب بالسودان الذى يعتقد المصريون أن البريطانيين قد أرغموهم على الجلاء عنه وأن

أى تصريح أعلنه بنفسه انما كان مجرد تعبير عن رأى مواطنيه .
ومن الناحية الأخرى فإنه يعتقد أن الموظفين البريطانيين فى السودان كانوا يحاولون اغراء السودانيين بتفضيل الحكم البريطانى والتعبير عن كراهيتهم للمصريين . والمقصود بهذه المناورات قلب الوضع الشرعي للسودان الذى استقر منذ وقت طويل . واستشهد كمثال على ذلك بوفد السودان الذى أرسل الى انجلترا ليطالب باستمرار الحكم البريطانى ، وقد جمعت توقيعات على عرائض بهدف التعبير عن غرض مماثل فى جميع انحاء البلاد . ووفقا للوضع الراهن فإن ادارة السودان تقع على عاتق الحكومتين البريطانية والمصرية ، وأن مسألتى العرائض والوفد السودانى ، هاتين ، لتتعارضان مع استمرار هذه الحالة الراهنة.

وقد سعت حكومة السودان بهذه الوسائل الى جعل السودانيين يميلون الى الجانب البريطانى ، وقد بذلوا ما فى وسعهم لتشجيع أى حركة فى صالح بريطانيا العظمى، فى حين كان يعاقب كل سودانى يحاول أن يظهر ولاءه لمصر.

وقد تساءل رئيس الوزراء : متى ؟

وأجاب زغلول باشا أنه يظن أن الحادثة التى يذكرها وقعت فى مايو من هذا العام ، والى جانب ذلك فقد منع من حاولوا مبارحة

السودان الى مصر للتعبير عن ولائهم للملك فؤاد والحكومة المصرية . واستشهد على سبيل المثال فقط بموضوع أحد القضاة السودانيين الذى عاقب شخصا هتف «فؤاد ملك مصر والسودان».

وقال رئيس الوزراء ان كل شئ يتوقف على الظروف؛ فإذا كان العمل الذى قام به هذا المصرى فى السودان يستهدف إحداث اضطراب مدنى فمن المؤكد أن القاضى الذى أدانه كان على حق ، وحكم القاضى اكثر تبريرا ان كان اتخذ فى لحظة عرف فيها ان الاختلافات بين مصر وبريطانيا العظمى ستشكل موضوع المفاوضات المقبلة . انه لا ينتظر من البريطانيين ان يمنعوا اعلان الولاء لبريطانيا العظمى ، وهى تصريحات لا تحدث أى اخلال بالنظام، إن عمل المصريين هو الذى أوجد ذلك الإخلال . لقد كنا مسئولين عن حفظ النظام وعلينا اتخاذ ما يلزم لوقف الاضطرابات، لقد قمنا بذلك وسنفعل ذلك مرة أخرى متى كان ضروريا .

وقال زغلول باشا انه اذا حدثت اضطرابات فى السودان فعلى الحكومتين البريطانية والمصرية أن تتعاونا فى قمعها. لقد ظهر أن الحكومة البريطانية تميل الى العمل منفردة : منذ متى كان لها

الحق فى ذلك ؟ ان الوضع الراهن يقتضى التعاون ولكن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها الحق فى أن تعمل منفردة . وهو لا يعارض لحظة واحدة فى حقيقة ان أى شخص يخل بالنظام أو يسفح دما يجب أن يعاقب . وهو يضرب الامثال فحسب ليصور موقف حكومة السودان . إن الشخص الذى يهتف باسم فؤاد يعاقب ، ولكن أى فرد يهتف باسم بريطانيا العظمى لا يمس بسوء . إن الناس الذين يوقعون عرائض الولاء لبريطانيا العظمى لا يعاقبون.

فأجاب رئيس الوزراء أنهم بتوقيعهم العرائض لم يحدثوا اضطرابا فى النظام العام . ان الوفود السلمية لزغلول باشا من أجل مصر ما كانت لتعاقب ، وظروف الحال يجب أن تكون دائما فى الاعتبار، فمثلا اذا هتف بعض الناس هنا «الى الجحيم أيها البابا» فى حي كنيسة كاثوليكية وجب القبض عليهم فى الحال وايداعهم السجن.

وقال زغلول باشا ان الرجل الذى هتف للملك فؤاد لم يفعل ذلك فى لحظة هياج جماهيرى، ودليل ذلك تبرئته فى الاستئناف.

وتساءل رئيس الوزراء : لمن تقدم بالاستئناف ؟

فأجاب زغلول باشا أنه لا يعرف جنسية قاضى الاستئناف ولكن نتيجة الاستئناف تشير إلى أن قاضى محكمة أول درجة

أبدى وجهات نظر ساعدت على تكوين اقتناعه (اقتناع زغلول).

فأجاب رئيس الوزراء أنه أكبر سناً من أن يسقط فى شرك هذا النوع من التعليل . رجل يهتف في الشارع ويحدث اضطرابا من الذى يقبض عليه؟ شرطى . لقد حوكم أمام محكمة أول درجة، حسب كلام زغلول، بواسطة قاض انجليزى أو أى قاض يعمل تحت النفوذ المباشر للحكومة البريطانية . ولكن النفوذ البريطانى اذا كان له أى تأثير، فإنه يكون على المحكمة العليا لا على محكمة أول درجة، بله على رجل الشرطة.

وقال زغلول باشا ان الاستئناف حدث بعد وقوع أحداث معينة حاولت حكومة صاحب الجلالة أن تلقى تبعاتها على الحكومة المصرية.

فأكد له رئيس الوزراء أن هذه لم تكن الحالة .

وقال زغلول باشا انه لا يجادل فى أن الحكومة البريطانية قد أوحت الى الحكومة السودانية أن تسلك هذا السلوك، ولكن ظروف السودان جعلت الموظفين الانجليز يظنون أنهم - بعملهم هذا - يرضون الحكومة البريطانية . وبعد أن وقعت أحداث عطبرة وغيرها ظنوا أن الحكومة البريطانية قد غيرت رأيها وتبعا لذلك عدل الموظفون سلوكهم.

وأشار رئيس الوزراء الى أنه فى القضية الخاصة التى أشار اليها زغلول باشا كان القائم بأعمال الحاكم العام هو الذى أمر بتبرئة الرجل وكان ذلك بعد حوادث العطبرة.

وهنا اعتبر زغلول باشا التبرئة كأنها حكم سياسى.

وقال رئيس الوزراء ان زغلول باشا قد غير رأيه كلية، وإنه يحاول الآن أن يعطى دلالة جديدة تماما لهذه المسألة، وأن رئيس الوزراء حريص على اثبات أن تفسير زغلول الثانى خاطئ تماما كتفسيره الأول.

وقال زغلول باشا انه لا يدعى ان القضاة كانوا يعملون تحت أى ايحاء ولكن الجو (السياسى) فى السودان جعل الموظفين البريطانيين هناك وكأنهم تخلوا عن حيادهم، يعملون لمصلحة حكومتهم وضد مصر.

وقال رئيس الوزراء انه فهم تماما النقطة التى يحاول زغلول باشا طرحها.

وقال زغلول باشا ان الموظف الصغير ملزم أن يبذل جهده ليرضى رئيسه.

والرئيس فى مركزه السامى وباتصاله بحكومته قد يرى من الضرورى أن يجعل وضعه ملائما لأوضاعهم، وهكذا يعدل

تصرفاته ، وليس للموظف الصغير مثل هذا الاتصال المباشر، ومن ثم يتصرف تحت تأثير الجو الذى يحيط به وحده.

وقال رئيس الوزراء انه ليس هناك من هو مسئول عن ذلك.

وأجاب زغلول باشا أن الذى أوجد هذا الجو يجب أن يتحمل المسئولية.

وأجاب رئيس الوزراء بأن الذى أوجد هذا الجو هو الله ، وسلسلة كاملة من الظروف التاريخية، مثل اختيار الحاكم العام بواسطة حكومة صاحب الجلالة، وتنظيم مختلف المصالح السودانية برياسة البريطانيين . اننا لم ندخل تغييرات مفاجئة فى عام ١٩٢٤، وان الظروف التى وصفها تجنح كلها الى خلق الجو الذى وجد فى السودان.

وعلى أى حال فقد وجد نوع آخر من الجو . وإذا اتفق أن سمع ضابط صغير بالجيش ان ثمة نقودا يمكنه الحصول عليها ان هتف للملك فؤاد فإن ذلك يكون طريقا آخر لخلق جو ما ، والضابط الصغير بسلوكه هذا يحاول أن يرضى رئيسا خلف الستار ، وقد لا يكون بعيدا جدا عنه.

واذا كان الادعاء ضد بريطانيا العظمى يتمثل فى أن صغار الموظفين كانوا يعملون تحت تأثير الجو وسوء فهم رغبات حكومة

جلالته فإن زغلول باشا يكون قد هبط بالمسألة الى ما يستحق حجز هؤلاء لخمس دقائق.

وقال زغلول باشا ان كل ما يحاول الوصول اليه أنه كان هناك نوع خاص من الجو فى السودان .

وقال رئيس الوزراء «نعم» ولكنه تساءل عما اذا كان لا يمكنهم الوصول الى الشئ الحقيقى. فمنذ سنوات عديدة مضت قام نمط معين من التنظيم الحكومى فى السودان وكان له وجهان، وجه على الورق ووجه عملى، واذا هو تطلع الى التصريحات والاتفاقيات القديمة لوجد أن هناك دائما اشتراكا بين انجلترا ومصر، وهكذا فإن الخديو كان يعين الحاكم العام، ولكن حكومة صاحب الجلالة هى التى تختاره، وكان فى امكان الخديو أن يعزل الحاكم العام، ولكن تلزم موافقة حكومة صاحب الجلالة.

ذلك هو الوجه القائم على الورق ، أما الآن بالنسبة للوجه الواقعى الفعال، فماذا ترى؟ سردار بريطانى يقود الجيش المصرى وجميع القوات الموجودة فى السودان ، وحاكم عام بريطانى، ورؤساء بريطانيون للمصالح ، وأعضاء بريطانيون فى مجلس الحاكم العام ، وكحقيقة واقعة فإن حكومة صاحب الجلالة هى المسئولة عن القانون والنظام وعن التطور الاقتصادى للسودان.

وعلى أى حال فقد حدث تغيير فى مصر. انها ليست بعد ولاية تابعة لتركيا ولا هى تابعة لبريطانيا العظمى . انها تريد أن تعرف موقفها فى السودان ، وان ذلك لأمر طبيعى . ولكن بينما تسير الامور سيرها هذا فإن أزمة كبيرة يعجل بحدوثها اضطراب فى غير أوانه . ان الذى يريد أن يعرفه هو ما اذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تفي بما كانت تعتقد أنه التزاماتها الأخلاقية نحو السودانيين ، وأن ترضي فى الوقت نفسه الحكومة المصرية . وأن من واجبه أن يقول فى الحال انه يستحيل تماما عليهم الاتفاق على أى شئ يمكن أن يمس الوفاء بهذه الالتزامات.

وأجاب زغلول باشا أنه مستعد تماما أن يمضى فى هذه المسائل اذا ما عرف أن سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما، ويبدو له ذلك فى سبيل التحقيق.

وقال رئيس الوزراء انه يريد أن يعرف لماذا يلزم نفسه قبل أن يقبل ذلك الاقتراح . والموقف لا يزال مضطربا، وهناك احتمال لحدوث اضطراب خطير فى السودان.

وقال زغلول باشا انه وحكومته ليسا مسئولين.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه اذا كان الاضطراب موحى به وممولا من مصر فإن الأمر يكون مختلفا تماما. ان على زغلول أن يقدم برهانا بحسن نيته يقضى على هذا الاضطراب . انه لا يمكن

أن يزعم بالمسئولية المشتركة عن القانون والنظام فى السودان، وفى الوقت نفسه يلحظ أنشطة هدامة تحدث فى مصر وتصدر عنها.

ورد زغلول باشا مؤكدا أن الحكومة المصرية تجهل تماما صدور أية أموال من مصر الى السودان . وقد سبق له ذكر الكثير من ذلك فى خطاب الى رئيس الوزراء.

وقال رئيس الوزراء انه بالطبع يقبل تأكيدات زغلول دون تحفظ، ولكن معلوماته على أية حال تفيد أن أموالا تسربت الى السودان.

وتساءل زغلول باشا عما اذا كان يعرف من أرسل الأموال، ومقدارها ومن تسلمها!

وتعجب مستر مورى قائلا انه اذا حصلت حكومة السودان على كل هذه المعلومات فإن الاموال لن تصل الى الجهة المقصودة، ولن تسبب أى أضرار.

وتساءل رئيس الوزراء - تاركا الموضوع الآخر جانبا - عما اذا كان يمكن إنكار إرسال تلك البرقيات الهدامة علنا من مصر الى السودان.

وتساءل زغلول باشا : لأى غرض ؟ وهل كانت لاثارة المتاعب؟

فرد رئيس الوزراء بالايجاب وقال ان ذلك هو الموقف.

وقــال زغلول باشــا انه يتــوق أن يعــرف رئيس الوزراء أن السودانيين لا يكرهون المصريين، بل على العكس يحبـونهم ، وهم في الحقيـقة يفضلونهم على الانجليـز، واذا وضع رئيس الوزراء ذلك في اعـتبـاره لكان فيه عون كبير . وقال زغلول باشا انه يتكلم عن علم، وهو فى مصر على صلة بالموقع، وهو ملم بكل مـا يتحـدث فيـه، ويزيد على ذلك أن السـودانيـين لا يحـبـون الانجليـز ، وليس من رابطة توحـد بينهم، لا الدين ولا اللغـة ولا حتى الشراب . انه لا يستطيع أن يدرك كـيف يتـصـور رئيس الوزراء أنهم يرغـبـون فى الانجليز؟

وقال رئيس الوزراء ان هـذه مسـائل كبيـرة تتعلق بعلم أصـول الانسان (الانثروبولوجى) وعلم الاجتماع (سوسيولوجى).

وقـال زغلول باشـا انه يأمل جـادا أن يتـقبل رئيس الوزراء تأكيده بأن السودانيين لا يحبون الانجليز كما تقبل تأكيده الآخر.

وقال رئيس الوزراء انه يعتقد أن ذلك هو رأى زغلول.

وقــال زغلول بـاشــا ان رئيس الوزراء اعــتــبــر تصريحاته (تصريحات زغلول) مسئولة الى حد ما عن المتـاعب فى السـودان، ولكن لماذا تعـتـبـر هذه

التصريحات أكثر مسئولية من تصريحات رئيس الوزراء نفسه.

وأجاب رئيس الوزراء أن المتاعب قامت قبل أن يدلى بتصريحاته التى أدت فى الحقيقة إلى تهدئة الحال .

ولم يستطع زغلول باشا أن يتقبل هذا الرأى فإذا كانت تصريحات رئيس الوزراء قد أدت إلى اعادة النظام فلماذا وجب ارسال الطائرات والجيوش والسفن ؟

وقال رئيس الوزراء انه اذا لم يكن لتصريحاته أثر مهدئ لاضطر أن يرسل ضعف هذا العدد.

وقال زغلول باشا ان الحكومة المصرية لن ترسل شيئا.

وقال رئيس الوزراء انه لم تكن ثمة ضرورة اذا كان ضباطهم المحرضون على نشر الفتنة موجودين فى جميع أنحاء السودان.

وقال زغلول باشا ان الكتيبة التى اتصلت بالاضطرابات لم توجد فى السودان للمحافظة على القانون والنظام ولكنها وجدت منذ ١٨٩٩ لانشاء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال العامة، بينما أرسلت الحكومة البريطانية طائراتها للمحافظة على القانون والنظام.

وتهكم رئيس الوزراء قائلا إنها أرسلت لاستعادة القانون والنظام اللذين قلبت أوضاعهما الدعاية المصرية.

وأنكر زغلول باشا انه كانت هناك دعاية فى السودان لصالح مصر، وحتى لو قبلنا من باب الجدل ذلك، فليس فى الأمر جريمة.

وأجاب رئيس الوزراء «لا» ولكن خلق الاخلال بالنظام جريمة . وان القوات لم تتحرك الا بعد أن استوجبت الاضطرابات هذا التحرك . لقد ثارت الاضطرابات فى كتيبة مصرية، وكان على القوات البريطانية أن تحمى تلك الكتيبة من القوات العربية.

وتساءل زغلول باشا أية محكمة حاكمت أولئك الذين اتهموا بإثارة الفوضى؟

وأجاب رئيس الوزراء انها محكمة مختلطة تضم موظفين مصريين وبريطانيين.

وتساءل زغلول باشا عمن الذى شكلها ؟

وأجاب رئيس الوزراء أن السلطات المختصة هى التى شكلتها وهو لم يوقع اتفاقية ١٨٩٩ وتساءل عما اذا كان ثمة زعم بأن المحكمة أسئ اختيارها.

وأجاب زغلول باشا أن أعضاء المحكمة من المصريين كانوا من صنائع الحكومة البريطانية يدينون لها بكل شئ.

وتساءل رئيس الوزراء عم اذا كان المفروض أن يعين القضاة ممن يستفيدون مباشرة من سقوط النظام الحالى . إن القضايا التى تقدم للمحاكمة قضايا عسكرية، تمرد وخرق للنظام العسكرى. فأى نوع من المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم

عسكرية فى ظل الدستور المصرى؟ ورئيس الوزراء مستعد أن يساند الاجابات التى يدلى بها زغلول.

هذا صنف من القضايا، ولكن هناك المدني الذى أيد وأغرى المتمردين العسكريين . أين حوكم؟ وهل زعم أن محاكم خاصة خارج القانون أو الدستور قد عقدت لمحاكمته؟ اذا لم يكن حدث ذلك فليس هناك قط أساس للشكوى من السلطات البريطانية.

وقد فهم أن زغلول باشا يعبر عن موافقة عامة.

وقال رئيس الوزراء إنه ربما كان حدث سوء تفاهم بينهما فى الماضى ولكنه كان دائما يتلاقى معهم فى نفس الطريق وكان دائما مستقيما تماما.

وأجاب زغلول باشا انه يدرك تماما ان رئيس الوزراء شخصيا مستقيم دائما.

وأضاف رئيس الوزراء انه كان كذلك فظا للغاية.

وقال زغلول باشا إن ثقته فى رئيس الوزراء جعلته لا يستسلم لمشاعره حينما تسلم خطابه بتاريخ ٢٣ أغسطس.

وقال رئيس الوزراء انه لاقى بعض الصعوبة فى التحكم فى مشاعره حينما قرأ بيان الحكومة المصرية، وانه اذا لم يكن يعرف زغلول شخصيا لكان خطابه صيغ فى عبارة أشد.

وقد عبر زغلول باشا عن أسفه لأن رئيس الوزراء انتقد بيان الحكومة المصرية وقرأه بتلك الروح . وانه هو نفسه كان من الممكن أن ينقده بطريقة مخالفة تماما . ولو كان في مصر لما نشر البلاغ ولكنه كان ينشر مذكرات مستر كير نفسها . إذ أشارت احداها الى فصيلتين بريطانيتين أرسلتا لحفظ النظام، وذكرت الأخرى ان لم توجد في الواقع قوات بريطانية . وكان عليه أن يدع المصريين يصلون الى استنتاجهم.

وقال رئيس الوزراء انه للعمل بهذه الطريقة فلابد من اخفاء بعض الحقائق.

لقد تيقنت الحكومة المصرية في الوقت الذى نشرت فيه بلاغها بتاريخ ١٥ أغسطس ان القوات التى اطلقت النار على كتائب السكك الحديدية كانت قوات عربية برياسة ضابط مصرى.

وقال زغلول باشا انه اذا كانت المستندات قد نشرت بالنظام الذى سلمت به، لفهم المصريون ان القوات البريطانية هى التى أطلقت النار وقد صححت الأخبار الواردة فيما بعد - بالطبع - هذا الأثر وبينت انها كانت - في الحقيقة - قوات عربية وكان البيان الرسمي حسبما كتبت مسودته في صالح الحكومة البريطانية الى حد ما . انها لم تكن مسألة خداع لقد قالت

. الحكومة البريطانية ان القوات البريطانية قد أرسلت لغرض خاص – هو استعادة النظام وحينما حدث اطلاق النار أخيرا كان من الطبيعى استنتاج ان القوات البريطانية هى التى قامت بالضرب.

وقال رئيس الوزراء إن الفصيلتين البريطانيتين قامتا حقيقة بحفظ السلام . ولكن حدث ذلك بين فرق السكك الحديدية والقوات العربية التى كانت تحرسها .

وقال زغلول باشا إنه لايريد أن يتوغل فى الموضوع ولكنه لايعتقد أنه كان من الإنصاف وصف الحكومة المصرية بما وصفت به ، وإن فى حوزته قصاصة من «الديلى إكسبريس» فيها نص برقية من مراسلهم بالخرطوم (وقد أورد ذكر اسمه) ذكر أن ضابطا أبلغه (وأورد اسمه أيضا) أنه أعطى الأمر بإطلاق النار فى حالة الإثارة البالغة وحدها ومع الأسف .

وقال رئيس الوزراء إنه لايثق فى كلمة تظهر فى «الديلى إكسبريس» التى يقوم عليها مجموعة من أفراد يتسترون برداء من الاحترام ، حسب الاصطلاح الصحفى . وقال ذلك دون رغبة فى إلصاق أى تهمة شخصية بمراسلهم فى السودان . وقد جرت معلوماته إلى إظهار الحكومة المصرية عارفة بالحقائق ، ومع ذلك أصدرت بلاغها الرسمى الذى صيغ – إما خطأ أو عمدا – بطريقة

تضلل الشعب المصرى . إن ذلك هو ما أثار مشاعره إلى حد بعيد.

وقال زغلول باشا إن معلومات رئيس الوزراء ليست صحيحة .

وقال رئيس الوزراء إن ما يلفت النظر أنه كان يجب أن تحتج دار المندوب السامى فور نشر البيان . وقد اتهمتنا الصحافة المصرية قبل ذلك النشر مباشرة بإثارة الاضطراب لأهدافنا الخاصة وبقتل الوطنيين الأبرياء ، ثم جاء هذا البيان الرسمى . ثم تعمدت الحكومة المصرية - مع معرفتها جميع الحقائق - نشر مايشعل المشاعر التى كانت أثارتها الصحافة فعلا .

وقال زغلول باشا كم كان من الأفضل لو نشرت الحكومة المصرية مراسلاتها مع دار المندوب السامى ، دون البيان الرسمى . إنه يعتقد أن ذلك كان سيثير نقمة أشد .

وقال رئيس الوزراء أن ليست تلك هى المسألة . إن الحكومة المصرية تعلم جميع الحقائق . وتعلم أن الموضوع المهم فى المحادثات هو عطبرة ، ومع ذلك تركوا الجمهور عمدا يظن أن القوات البريطانية هى من أطلق النار .

وأعاد زغلول باشا ما يعتقده جازما أن كان واجبهم نشر الرسالة لا البيان ، حتى يصل الشعب المصرى إلى نتيجة واحدة ،

وهى أنه مادام اطلاق النار حدث بعد وصول القوات البريطانية ، فتكون هذه القوات هى من أطلق النار .

وقال رئيس الوزراء إن هذا التسليم يثبت حقه .

وقال زغلول باشا إنه إذا فرضنا أن الحكومة المصرية لا تطمئن إلى المعلومات المبلغة إليها ، فهل من الصواب اعتبارهم غير شرفاء ؟

وقال رئيس الوزراء إنه يجب أن يدعه يقرأ معلوماته بطريقته الخاصة ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك بنفس الطريقة التى يقرأ بها زغلول باشا معلوماته . فاذا افترضنا أن الحرس الإسكتلندى وجد هذا الصباح فى داوننج استريت من باب الاحتياط ، وقامت بعض الاضطرابات بعد وصول زغلول ، واستدعى رئيس الوزراء الحرس الأيرلندى زيادة فى الأمن ، ونشر فى اليوم التالى بلاغ رسمى بأن الاضطرابات قامت وأن القوات أطلقت النار وأن زغلول باشا جرح لسوء الحظ ، فسيعتقد كل الناس أن الحرس الأيرلندى هو الذى أصابه ، وربما كانوا هم فى الحقيقة من أنقذ حياته . إن بعض الحق كثيرا ما يكون باطلا متعمدا .

وقال زغلول باشا إن هناك درجتين : الخطأ أو الميل المتعمد للتضليل وهو يعتقد أن من الأمور الشاقة افتراض أن الحكومة المصرية صدرت عن هذا الدافع الثانى .

وقال رئيس الوزراء إنه لابد أن يفترض أن الحكومة المصرية تتكون من رجال على جانب كبير من الذكاء .

وقال زغلول باشا إنه حتى الأذكياء يخطئون أحيانا .

وقال رئيس الوزراء إن عليه أن يقدر ظروف الوقت فاذا لم يكن يذكر شىء فى الصحافة المصرية عن ١٤ أغسطس أو ماقبلها ، أو إذا كانت تعليقاتهم على الحوادث معتدلة ومنصفة ، فلم يكن لرئيس الوزراء أن يقول كلمة واحدة وعليه أن يفترض أن البيان كان غلطة .

وقال زغلول باشا إنه كثيرا مايحدث أن ينسى شخص احدى الحقائق مع علمه بها جميعا . فمثلا ذكر رئيس الوزراء فى أحد خطاباته إلى زغلول أن زغول قرر ألا يتفاوض ، بينما كان رئيس الوزراء نفسه هو من قرر ذلك فى الحقيقة .

رجع رئيس الوزراء إلى نص خطابه المؤرخ ٢٣ أغسطس وقرأ الفقرة : «إننى مضطر على كره منى أن أفترض أن الحكومة المصرية متنبهة تماما إلى هذه الاعتبارات وأنها تتابع سياقها

الحالى لتمنع المفاوضات التى بدأت بيننا .. إنهم يقضون على الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقوم عليه المفاوضات ، وأن المسئولية بتمامها لتقع على الحكومة المصرية» . وقد أبعد زغلول عن تصرفاتهم (الحكومة المصرية) . وأباح لنفسه أن يخطابه كصديق خاص لا كعضو أو رئيس للحكومة المصرية . وأن نص الجملة يفيد أنه يفترض رغبة كليهما فى المفاوضات . انه لم يقل إن الأساس الوحيد قد قضى عليه ولكن الحكومة المصرية كانت تعمل على القضاء عليه - وهناك اختلاف واضح فى التعبيرين .

وقال زغلول باشا إنه يوجد سوء فهم آخر . إن رئيس الوزراء كتب وقال إن المفاوضات قد تجرى فى أواخر سبتمبر ، وأخبر زغلول اللورد اللنبي أن هذا الموعد يناسبه ، وانتظر أن يصله التاريخ المحدد ، ثم صدر بيان وزارة الخارجية يذكر أن زغلول لم يجب أبدا دعوة رئيس الوزراء ، وأنه لم يعرف ما إذا كان اعتزم الحضور إلى انجلترا أم لا .

وقد أوضح رئيس الوزراء أن لم يكن له شأن بهذا البيان فإن كان قد صدر من وزارة الخارجية - الأمر الذى يشك فيه كثيرا - فإنما يكون قد صدر وهو غائب عن لندن . وكثيرا ما تعلن الصحافة أن بيانات ما رسمية رغم عدم وجود شيء يتصف بهذا

الوصف . ولا يستطيع زغلول تحديد متى صدر البيان ، هل صدر فى أغسطس أو أوائل سبتمبر . وهو لابد أن يتذكر أن كثيرا جدا من التصريحات حول نواياه أو ما يشبهها كانت تنتشر فى ذلك الوقت .

وقال زغلول باشا إن الموقف يتلخص فى ثلاثة أمور : أولا – أن المسلم به أنه ليس هو الذى اتخذ القرار بعدم المفاوضة ، وثانيا – انه انتظر تحديد موعد ، فلم يتم الا بعد أن اقترح ترك الباب مفتوحا ، وثالثا – أن الحكومة المصرية التى يرأسها لم تكن مخادعة .

وأجاب رئيس الوزراء أنه بالنسبة للنقطة الأولى فقد كان كلاهما سواء . إن واحدا منهما لم يقرر عدم المفاوضة ولو انه حذر زغلول من أن الحوادث تجعل أمر المفاوضات صعبا . وهو على استعداد أن يقبل رأى زغلول فى النقطة الثانية . وأما فيما يختص بالنقطة الثالثة فقد أوضح موقفه بأمانة تامة . وهو لايزال عاجزاً عن فهم كيف نشرت الحكومة المصرية ذلك البيان .

وقال غلول باشا انه عاجز تماما عن أن يوافق على أن حكومته كانت بأية حال غير أمينة .

وقال رئيس الوزراء انه أوضح سبب استعماله العبارة التى قالها . إن زغلول باشا لايقدر على تقبلها ، وهكذا لابد أن تستقر

الأمور . والنقطة التى صاغها رئيس الوزراء فى خطابه أن البيان كان غير أمين ومضللا . ومع كل مافى الوجود من رغبة فى عدم الهجوم فانه لايفهم أن البيان كان أى شىء آخر إلا انه غير أمين . والآن فان هناك نقطة رابعة وهى أنه هو وزغلول قد تلاقيا أخيرا .

وافق زغلول باشا ولكنه قال إنه لايزال يأسف أن رئيس الوزراء يعتبر نفسه يخاطب رئيس حكومة غير أمينة .

وقال رئيس الوزراء (لا) إن ما قاله كان عن بيان غير أمين .

وقال زغلول باشا إن الصفة لاتنطبق اذن على زملائه .

وقال رئيس الوزراء انه من الواضح تماما انه كان يشير إلى البيان .

وألح زغلول باشا إلى أنه لايمكنه العمل أبدا مع حكومة غير أمينة .

وأجاب رئيس الوزراء انه متأكد أنه لا يمكن ذلك .

وقال زغلول باشا انه قال ما فيه الكفاية وبوده أن يرى رئيس الوزراء مقتنعا .

وقال رئيس الوزراء إن زغلول باشا قد أوضح موقفه وهو يأمل أن يتحقق زغلول من أن شعوره (شعور رئيس الوزراء) عند

الاطلاع على البيان كان شعورا بالغ السخط . وإذا كان قد شعر أن زغلول باشا مسئول عنه فما كان في وسعه أن يكون له ثقة بعد ذلك .

وقال زغلول باشا إن رئيس الوزراء قد غضب بسبب البيان ، وإنه مستعد أن تقف المسألة عند هذا الحد .

وقد عمل الترتيب بعد ذلك أن يعقد اجتماع آخر ، في اليوم التالى إذا أمكن ، على أن يقرر ذلك في فترة بعد الظهيرة .

وقد ووفق على القرار التالى للصحافة وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر .

«عقد اجتماع هذا الصباح في ١٠ داوننج استريت بين صاحب الدولة سعد زغلول باشا ورئيس الوزراء ، وكانت المباحثات ذات طبيعة تمهيدية قصد بها جلاء موقف كل من الحكومتين البريطانية والمصرية فيما يتعلق بمختلف وجوه سوء التفاهم التى كانت تنشأ بين حين وآخر منذ وجهت الدعوة الأولى إلى زغلول باشا في أبريل . وقد تقرر عقد اجتماع لاحق» .

(٣)

من المستر ماكدونالد إلى زغلول باشا
وزارة الخارجية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

لقد سعدت بأن محادثاتنا الودية الطويلة التى جرت هذا الصباح ، قد مكنتنا من اقامة علاقة شخصية وثيقة كنت أقدر دائما أنها لازمة للوصول إلى تسوية مرضية بين بلدينا .

وأشعر أنه فى لقائنا القادم الذى أقترح أن ينعقد هنا فى الثانية والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ، سنحاول أن نعالج المشاكل الرئيسية التى نرغب رغبة صادقة أن نجد لها حلا . ومع مراعاة هذا الأمر فانه ليسعدنى أن أسمع وأن أبحث أى الاقتراحات قد ترغب دولتكم فى طرحها للتوفيق بين المطالب المصرية المشروعة ، وبين المسئوليات البريطانية التى يتعين على النهوض بها .

وفى تشكيل هذه المقترحات ، يلزم أن أرجو دولتكم أن تتذكروا - كما أبلغتكم هذا الصباح - أنه من المستحيل على اطلاقا الموافقة على أى اقتراح يتعارض مع إنجاز ماتعهدت به الحكومة

البريطانية للسودانيين أو يمنعنا من ضمان استمرار سياسة التطور الداخلى والتهدئة التى نعتبر مسئولين عنها دواما ، ويمثل النجاح الحاصل .

وإنى أتطلع إلى لقائكم إذا تلاءم هذاالموعد مع راحتكم وتأكد أننى .. الخ .. الخ .

ج . رمزى ماكدونالد

من زغلول باشا إلي المسترماكدونالد (تسلم فى وزارة الخارجية ١ أكتوبر) .

فندق كلاردج شارع بروك

٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

يسرنى كل السرور أن ألحظ ما كان لاجتماعنا من نتائج سعيدة بإقامة اتصال شخصى وثيق مرغوب فيه بين شخصينا . وإننى سعيد بالمثل ، لما فهمته من اقتراحكم التبكير بالمفاوضة من أن سوء الفهم الذى نشأ أخيرا بين حكومتينا قد تبدد .

وعلى كل حال فإنه يلزمنى أن أسجل أسفى العميق من أن الاقتراحات المبينة فى خطابكم لاتتفق مع ما تحمله المراسلات المتبادلة بيننا مباشرة أو عن طريق اللورد اللنبى .

وكان المفهوم بيننا أن المفاوضات ستكون حرة وغير مقيدة ، وأن حقيقة اشتراكنا فيها لاتجحف ، بأى حال ، بالحقوق المصرية.

إن القيود المفروضة على المفاوضات الحرة كما يقررها خطابكم، على الأقل فيما يختص بالسودان ، قد تخطت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أيدته حكومتكم ورفض من جانبى .

وفى ظل هذه الظروف ، يؤسفنى أنه على الرغم من رغبتي المخلصة الصادقة لإقامة اتفاق ودى بين بلدينا ، فمن المستحيل اطلاقا على أن أتفاوض على هذه الأسس ، وأن أخضع للقيود المبينة فى خطابك .

وأنى آمل ، على أى حال ، أن تسنح فرصة أخرى لنجتمع ونبحث ، على قدم المساواة ، أحسن الوسائل الموصلة إلى تسوية ودية بين بلدينا .

ولا زلت الخ .. الخ .

س . زغلول

من المستر ماكدونالد إلي زغلول باشا
وزارة الخارجية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

أتقدم لدولتكم بالشكر على خطابكم المؤرخ ٢٦ الجارى * وبغير التعرض لمحتوياته التي لا أظن أنها تقوم على أساس ما قصدت كتابته ، فانى أفترض أنك مستعد لمواصلة محادثاتنا ، وأنك توافق على اقتراحى لعقد اجتماع يوم الاثنين فى الثانية والنصف مساء ، بعد الغداء الذى أمل أن تسعدنى فيه رؤيتك .

وتأكد أننى .. الخ .. الخ .

ج . رامزى ماكدونالد



محضر الجلسة الثانية المنعقدة فى ١٠ داوننج استريت في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ في الساعة الخامسة مساء .

حضر الاجتماع رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر مورى .

تأسف زغلول باشا أن جاءت زيارته فى وقت انشغال رئيس الوزراء .

---

* من المستر كير إلى المستر ماكدونالد (تسلم فى ٢٩ سبتمبر) (رقم ٣١٨) الاسكندرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ (بالبرق) .

أبلغ زغلول باشا الملك فؤاد أن اجتماعه بكم يوم ٢٥ سبتمبر كان مرضيا، وأنه ليس فاقد الرجاء فى أن تكون المفاوضات ممكنة .

وقال رئيس الوزراء إنه يأسف بالمثل ولكن متى يمكن أن يتوقع ألا يكون مشغولا ؟

وقال زغلول باشا حين لاتكون هناك مسألة ايرلندية ولا معاهدة روسية تقلقان باله .

وقال رئيس الوزراء إن عليه أن يتناول الأمور كما وجدها ، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من أن يعتبر وقته ملكا له ، وبوده أن يوضح أن عبارات خطابه المؤرخ ٢٥ سبتمبر لا تعنى قط مايبدو أن زغلول باشا قد فهمه منها . فاذا كان زغلول باشا يريد إبلاغه أن الرأى العام المصرى ألزمه باتخاذ موقف معين ، فان رئيس الوزراء لايعتبر نفسه مقيدا بذلك أكثر مما ينوى إلزام زغلول به ، مما يأخذه رئيس الوزراء فى اعتباره من المؤثرات ، وكلاهما خاضع للقيود التى يفرضها عليه الرأى العام لديه ، وليس أى منهما فى موقف يسمح له بفرض أى قيود على الآخر . وعلى هذا الأساس فهو مستعد أن يصغى لما يريد زغلول قوله .

وقال زغلول باشا إن مفهومه عن المفاوضات يعنى أن شخصين تقابلا لمناقشة مسألة ما على أساس المساواة التامة . لقد فهم من خطاب رئيس الوزراء أنه (زغلول) مطلوب منه صياغة اقتراحات تراعى الوضع البريطانى فى مصر ، وساعتها يزن رئيس الوزراء

اقتراحاته (زغلول) ويقدرها . والإجراء الصحيح فى رأى زغلول أن تطرح المشكلة أولا ثم يبحثها الجانبان على قدم المساواة . والحادث من الناحية العملية أنه محظور عليه التقدم بأى اقتراحات ، مادام أنه لايرد ذكر السودان حتى تفرض القيود فورا .

وقال رئيس الوزراء انه كتب خطابه بوضوح لكى يحدد المشكلة، وليضعها على بساط البحث ، لا ليحد من حرية زغلول .

وقال زغلول باشا إنه يكتفى بهذا التوضيح .

واستفسر رئيس الوزراء عما إذا كانا بلغا درجة يستطيع فيها زغلول باشا أن يذكر مايقترحه عن السودان .

وقال زغلول باشا انه لايريد أن يصل إلى هذه المسألة الآن ، وما يريد معرفته هو هل تبدد سوء الفهم بخصوص مصر ولم يبق ما يأسف له رئيس الوزراء .

وقال رئيس الوزراء إن الاقتراح الأخير فضفاض إلى حد ما ، وفى رأيه أن سوء الفهم قد تبدد إلى درجة أنهم صاروا فى موقف يسمح لهم بمعالجة المشاكل الكبرى وهو على استعداد تام للبدء إن كان زغلول مستعدا بالمثل .

وتساءل زغلول باشا هل يفهم فى هذه الظروف وبغض النظر عن المشاكل الكبرى ، انه لايوجد خلاف آخر معلق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقال رئيس الوزراء إن هناك التحفظات الأربعة وأى شىء آخر يرغب زغلول باشا فى إثارته .

وكرر زغلول باشا أنه يرغب فى الاطمئنان أن سوء الفهم قد تبدد .

وتساءل رئيس الوزراء عما يعتزم زغلول باشا بالضبط أو ماذا يريد .

وأجاب زغلول باشا أن مايدور فى رأسه هو المسائل المشار اليها فى خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٣ أغسطس ، فهل هذه المسائل التى سببت أسف رئيس الوزراء قد أزيلت الآن إلى الحد المرضى .

وقال رئيس الوزراء انه لابد من جلاء هذه المسألة تماما . إلى أى الأحداث يشير زغلول باشا ؟ .

وافترض زغلول باشا أن رئيس الوزراء يشير إلى خطابه الخاص .

وكرر رئيس الوزراء استفساره «إلى أى الأحداث يشير زغلول باشا؟» .

فأجاب زغلول باشا انه كانت هناك نقاط أربع : -

١ - المسائل المذكورة بصورة عامة .

٢ - تخلص الحكومة المصرية من كل المسئوليات عن حوادث السودان ووقوع تلك المسئوليات على كاهل بريطانيا العظمى .

٣ - بيان الحكومة المصرية .

٤ - تصريحاته الخاصة فى البرلمان .

وتساءل رئيس الوزراء إذا ما كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع . إن جميع هذه الموضوعات قد درست فى لقائهم الأخير ، وهو راض أن يتركها فى هذا الوضع . فهل زغلول كذلك ؟

وقال زغلول باشا انه راض أيضا اللهم إلا عن التحفظ الخاص بالسودان .

وتساءل رئيس الوزراء «أى تحفظ» ؟

وأجاب زغلول باشا انها النقطة التى ذكرت فى مناقشتهم الأخيرة والتى أكدها خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ سبتمبر

ومفادها أنه يستحيل على الحكومة البريطانية أن تتنازل عن مسئولياتها .

وقال رئيس الوزراء إن هذه لم تكن نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضات . فهل زغلول باشا مستعد لمناقشتها ؟

وقال زغلول باشا إنه وقد انجلت جميع النقاط التى أسىء فهمها فهو مستعد تماما لبدء المناقشات .

وسأل رئيس الوزراء عما إذا كان زغلول مستعدا للإفصاح عن موقفه ، فهو مستعد بدوره أن يدلى لزغلول باشا برأيه .

وقال زغلول باشا إن عليهم أن يتبعوا النظام الطبيعى للأشياء وأن يبدأوا بالحديث عن مصر ثم يناقشون مسألة السودان فيما بعد .

وقال رئيس الوزراء إن مسألة السودان مسألة عاجلة ، وإن الأحداث تتوالى بسرعة وتلح فى طلب الحل ، وليس الأمر كذلك بخصوص مصر .

وكرر زغلول باشا انه لايريد قلب النظام الطبيعى للأشياء .

وأوضح رئيس الوزراء أنه ما كان ليخفى أمرا عن زغلول ، وعليه أن يعالج الموقف فى السودان من يوم إلى آخر . ولا يمكنه

أن يتركه معلقا إلى مالا نهاية ، وهو يريد أن يعرف دون توان ، هل يمكن أن يصلا إلى اتفاق بشأنه . وتساءل عما إذا كان زغلول مستعدا أن يصل بالمناقشة إلى مثل هذا الاتفاق .

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أنه لايرتاب فى احتياله بلوغ هذا الوضع . وأنه يثق فى كونه مخلصا كإخلاصة هو لهذه المسألة، والخلاف الوحيد بينهما هو مجرد تباين فى الرأى . إذ يريد رئيس الوزراء أن يبدأ بالسودان ويريد هو أن يبدأ بمصر .

وقال رئيس الوزراء إن عبارة «النظام الطبيعى» ، لاتعنى شيئا فى نظره .

وقال زغلول باشا إنه إذا كان لا خلاف بين الأمرين فى رأى رئيس الوزراء ، وإذا كان من رأى زغلول أن تبدأ المناقشة بمصر ، فلم يرفض رئيس الوزراء أن ينزل على رأيه ؟ .

وقال رئيس الوزراء انه منذ تولى زغلول الوزارة ، كانت حكومة صاحب الجلالة تتسلم عشرين رسالة عن السودان مقابل كل رسالة عن مصر ، مما جعله يتصور أن مسألة السودان هى مايشد اهتمام زغلول باشا .

وقال زغلول باشا إن السودان لايزال يعتبر فى مصر حتى اليوم أكثر أهمية من أية مسألة أخرى . فهل ثمة فرصة لايجاد حل له ؟

وقال رئيس الوزراء إن أى اتفاق يصلان اليه يجب أن يشمل كلا من مصر والسودان . وقد يفشلان فى واحدة أو أخرى ، وفى هذه الحالة لن يكون ثمة اتفاق .

ورجا زغلول باشا أن تبدأ المناقشات بمصر .

وقال رئيس الوزراء إنه سحب اعتراضه وإنه يسأل زغلول باشا عن اقتراحاته .

وأجاب زغلول باشا إن مصر بيته . وأن البيت له .

وقال رئيس الوزراء إن لبريطانيا مصالح هناك .

وتساءل زغلول باشا عن تلك المصالح وأية ضمانات يطلبها رئيس الوزراء من أجلها .

وقال رئيس الوزراء إن عليهم أن يعتبروا بالأمر الواقع ، وقد احتفظ بالأمر الواقع للمفاوضات ، لقد وصف زغلول باشا مصر بأنها «منزله» ، ما معنى هذه العبارة إزاء الأمر الواقع ؟ وما التغيرات التي يجب أن تحدث حتي يرضى زغلول باشا ؟ .

وقال زغلول باشا إن الأمر الواقع يشكل وضعا شاذا ، والوضع الطبيعى أن تكون «مصر للمصريين» . فلِمَ يتكلم رئيس الوزراء عن الأمر الواقع ؟ .

وقال رئيس الوزراء إنه يجب أن يكونوا ذوى نظرة عملية . فما هى التغييرات التى يريد زغلول باشا أن يراها نافذة فى الأمر الواقع ؟ .

وأجاب زغلول باشا إنه يريد أن تكون مصر مستقلة .

وقال رئيس الوزراء إنه لا حاجة بزغلول باشا أن يؤكد ذلك له . إنه يريد أن يعرف نقطة نقطة . فمثلا فيما يتعلق بالوضع العسكرى ، والتغييرات المتعددة التى يريدها زغلول باشا .

وقال زغلول باشا إن للبريطانيين جيشا فى مصر وهو يريد انسحابه .

وتساءل رئيس الوزراء عما يريد أيضا . انه لم يعش فى القاهرة ولم يكن مصريا ، لقد علم أن الأمر الواقع غير مقبول لدى زغلول ، ولكنه يريد أن يعرف تماما ما على الحكومة البريطانية أن تصنعه لتحقق أمانى المصريين فى الاستقلال . وعلى فرض أن الجيش البريطانى قد انسحب فهل هذا كل ما كان هنالك ؟ انه يريد أن يعرف الموقف بدقة نقطة نقطة .

وأجاب زغلول باشا أنه سبق له ذكر النقطة الأولى (عن الجيش) . أما النقطة الثانية فهى وجوب ألا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة المصرية .

وقد طلب رئيس الوزراء مثالا لهذه الرقابة .

وقال زغلول باشا إن هناك المستشار المالى والمستشار القضائى مثلهما كالجيش الذى سلفت الإشارة اليه .

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان يريد اقصاء المستشارين المالى والقضائى .

ورد زغلول باشا بالايجاب .

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان ثمة نوع آخر من الرقابة يريد رفعه .

وقال زغلول باشا إن العلاقات بين مصر والدول الأجنبية مقيدة بإخطار حكومة صاحب الجلالة إلى الدول الأجنبية (١٥ مارس ١٩٢٢) . كما أن المندوب السامى يجب أن يكون مجرد وزير كغيره من الممثلين الدبلوماسيين .

وقال رئيس الوزراء إنه يريد أن يعرف بالضبط أين يقفون . النقطة الأولى هى الجيش . والنقطة الثانية هي الرقابة . وإذا كان زغلول باشا نسى تفاصيل ، فيسهل اضافتها إلى الثبت . وهو لايريد محاسبته على كل كلمة قالها . والآن ماهى النقطة الثالثة ؟.

وأجاب زغلول باشا انه لايمكنه أن يتذكر عفو الخاطر كل نقطة ، ولكنه بصفة عامة يريد أن يختفى كل أثر للرقابة البريطانية .

وقال رئيس الوزراء انه أراد أن يعرف بالضبط أين موضع الألم .

وقال زغلول باشا إن حكومة صاحب الجلالة يجب أن تتنازل عن دعواها حماية الأجانب في مصر ، والأقليات وقناة السويس (المواصلات) .

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان من لوازم مطلب الاستقلال للمصريين حقا ، ألا يكون لحكومة صاحب الجلالة شأن البتة بحماية القناة .

وأجاب زغلول باشا «اطلاقا» .

وقال رئيس الوزراء انه يأسف لسماع ذلك .

وقال زغلول باشا انه يأسف لذلك هو الآخر .

وسأل رئيس الوزراء عما إذا كان ثمة نقاط أخرى .

وسأل زغلول باشا أليست القناة أيضا فى مصر ؟ .

وقال رئيس الوزراء إن كثيرا من الدول قامت حمايتها على اتفاقيات خاصة .

وقال زغلول باشا انه يرحب بأى حل يقوم على هذه الأسس . وفى رأيه انه يمكن جعل القناة دولية .

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان قد ذكر جميع المطالب المصرية . وعلى فرض الاستجابة لكل هذه الطلبات فهل تكتفى مصر ؟ .

وأجاب زغلول باشا أن هذا كل ما هنالك حتى الآن .

وقال رئيس الوزراء إنه لايصر على طلب إجابة فورية فى الحال، ولكنه يريد أن يعرف ما اذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لعقد معاهدة مع حكومة صاحب الجلالة على أسس الاتفاق التى ناقشها أعضاء من الوفد معه حينما كان فى القاهرة ، أيرضى زغلول باشا أن يناقش معاهدة كهذه معه أم أنه لا يرى قيام رباط بين بريطانيا العظمى ومصر أوثق مما يكون بين مصر وروسيا أو الصين مثلا ؟ .

وأجاب زغلول باشا أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالفا خاصا مع بريطانيا العظمى .

وأراد رئيس الوزراء أن يكون واضحا تماما فى هذه النقطة .

وأجاب زغلول باشا أنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة فى ذلك ، فهو راغب فيه أيضا .

وقال رئيس الوزراء إن هذه هى النقطة الأساسية عنده ، وهو لايريد من زغلول باشا أن يلتزم فى الحال بلا أو نعم . وليعلم زغلول باشا أنه ربما أمكنه كسب تأييد كبير فى البرلمان ، إذا استطاع أن يؤكد لهم أن مصر وبريطانيا العظمى قد ارتبطتا بمعاهدة من هذا النوع الذى يقيم بين البلدين فعلا علاقات خاصة من الصداقة الطيبة ، فهل يريد مثل هذه المعاهدة ؟ .

ورد زغلول باشا بالإيجاب .

وقال رئيس الوزراء إنهم يجب أن يكونوا معا على جانب كبير من الصراحة . فقد تتعرض المواصلات البريطانية لخطر جسيم إذا تدخلت دولة أجنبية وغزت مصر ، أو إذا استطاعت بالمناورات الدبلوماسية أن تضع مصر رهينة فى بعض من ألاعيب السياسية الدولية التى تمارس ضد المصالح البريطانية . لقد أوضح تماما ما يعترضه من مصاعب فى هذا المجال .

وأجاب زغلول باشا أن تحالفا بين مصر وبريطانيا العظمى يكفى ضمانا ضد هذه المخاوف .

وقال رئيس الوزراء إن مثل هذا التحالف يزيل الكثير من مصاعبه إذا غطى النقاط الجوهرية من الاحتياجات البريطانية . ويظهر له أن مايلزم السعى اليه هو نوع هذا التحالف . فاذا أمكن

الوصـول لنوع من الاتفـاق بغـير أدنـى التزام على الطرفين ، فـفى الإمكان الرجوع إلى النقاط الأخرى التى ظلت دون حل .

وقال زغلول باشا إن أول مايعملونه هو إيجاد أساس لمثل هذا التحالف .

وقـال رئيس الوزراء إن هذا هـو الهـدف الذى كـان يرنو اليـه باسـتمرار . فـهل لدى زغلول باشـا في انجلتـرا من يسـتطيع مع بعض الأعضاء من مكتب رئيس الوزراء أن يتحرى طبيعة المعاهدة المقترحة دون التزام رئيس الوزراء أو زغلول بأى شىء منها ؟ .

وتسـاءل زغلول باشـا عن نوع الخـبـراء الذين يعنيـهم رئيس الوزراء .

وقـال رئيس الوزراء إنه يرى أن الدكـتـور مـحـمـود (حـامـد محمود) يعرف ما يدور فى ذهن زغلول باشا ويمكنه أن يمضى فى إعداد المعاهدة المقـترحـة مع المسـتـر مورى ، وهو لايتوقع لـهـمـا اتفاقا سريعا ، ولكنهما سيعـملان من أجل رئيس الوزراء وزغلول باشا مما يوفر لهما الكثير من الوقت والجهد .

وقـال زغلول باشـا انه لايرى أن يقـصـر هذا العـمل على المرءوسين . وعلى رئيس الوزراء وعليه هو نفسه أن يقوما به مـعـا إذ إن تدخل المرءوسين سيعقد الأمر .

وقال رئيس الوزراء إنه وزغلول باشا لن يسمحا بحدوث ذلك . إن زغلول باشا رغم كل المعوقات التي تؤثر عليه في انجلترا ، له ميزة عظيمة وهي أنه يفكر في شيء واحد فقط ، بينما رئيس الوزراء لديه جميع أنواع المشاكل الملحة التي لايمكنه إهمالها . وهو يفكر في إمكان ترك مسألة المعاهدة قليلا للجنة تقوم بها مما يوفر له ولزغلول وقتا ثمينا جدا .

وقال زغلول باشا انه في مثل هذه الظروف يتخلى عن اعتراضه.

وأوضح رئيس الوزراء أنه سيعقد اجتماع خاص لاحدى اللجان يوم الخميس لتبدى المشورة في بعض النقاط التي أثارها زغلول باشا . وعليه أن يناقش مستشاريه ويرى بالضبط إلى أي مدى يمكنه أن يسير لأن عليه أن يراعي الرأى العام تماما ، شأنه في ذلك شأن زغلول . وفي هذه الظروف لايمكنه أن يلتقي بزغلول ثانية قبل يوم الخميس ، واقترح موعدا في العاشرة من صباح الجمعة القادم .

وقد وافق زغلول باشا على هذا الترتيب .

وقال رئيس الوزراء إنه قبل أن ينفضوا يجب أن يقول كلمة عن السودان . فان البرلمان سوف ينعقد في اليوم التالي وربما يطلب

منه الإجابة عن بعض الأسئلة . وهو لايريد أن يقول أى شىء يزيد الصعاب ، وربما كان هو ذلك أحد الأسباب التى جعلته يفضل أن يزيل مسألة السودان بأقل تراخ ممكن . فالبرلمان مملوء بالفضول وكثيرون يطيب لهم أن تنتهى المحادثات دون نتيجة .

وقال زغلول باشا إن كلا منهما ، هو ورئيس الوزراء . يعرف جيدا كيف يروغ من الأسئلة .

وقال رئيس الوزراء إنه ليس متأكدا من أن أيا منهما قد نجح فى ذلك تماما فى الماضى .

وقد استفهم مستر مورى عما إذا كان ، فى محادثاته المقترحة مع الدكتور - محمود - يجب أن يصطحب أحدا من وزارة الحربية ومن وزارة الطيران . وذكر رئيس الوزراء أنه سبق أن وعد باصطحاب مستشار عسكرى فى أى مفاوضات تحدث . وعبر عن الرأى القائل أنه إذا كانت جرت مناقشات غير رسمية بينه وبين الدكتور محمود دون حضور أحد من هؤلاء المستشارين فربما شعرت المصالح الحكومية الأخرى أن الأمور تجرى خلف ظهورها .

وبعد مناقشات أخرى تقرر ألا تجرى المحادثات المقترحة مع الدكتور محمود الا بعد محادثات يوم الجمعة .

واتفق أن يقدم البلاغ الرسمى التالى الى الصحف :

«جرت مناقشات أخرى اليوم بين صاحب الدولة زغلول باشا ورئيس الوزراء ، واتفق على أن تواصل في صباح الجمعة» .

★★★

وزارة الخارجية في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٤ :

من المستر كير الى المستر ماكدونالد – (تسلم فى ٢٥ سبتمبر)

(رقم ٣١٣)

(بالبرق) الإسكندرية في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٢٤

ولو أن زغلول فى خطابه اليكم بتاريخ ٢٩ أغسطس قال إن المفاوضات المتوقعة لا يمكن أن تتم ، الا أننى فهمت من الملك فؤاد، الذي هو على صلة وثيقة به ، أن زغلول لا يزال يأمل أن تتطور محادثاته معكم الى مفاوضات . ويشاركه في هذا الأمل بحرارة الملك فؤاد الذى بعث الىّ برسالة يطلب منى أن أرجوك أن تشجع زغلول ما أمكنك .

إن رأى الملك فؤاد فى المفاوضات أن مصر قد حصلت فعلا على ٨٠٪ من استقلالها . ومن العشرين فى المائة الباقية يجب على زغلول (ومن المحتمل أنه يرغب) أن يقنع نفسه بثمانية أو عشرة فى المائة . وقد أوحى هو بهذا الرأى الى زغلول مشددا .

إن افتراض أن زغلول كان ولا يزال يتوق حقيقة للتفاوض قد أكدته التقارير التى وصلتنى من مصادر سرية . وبقدر ما يمكننى

أن أحكم على الأمـور ، فـان رأى الزغلوليين الذى كـان مكتـئـبـا للأخبار القائلة بأن زغول قد أغفل زيارته الى لندن ، أصبح متفائلا ومرتقبا وليس في موقف عدائى . ويبدو أن قادة الحزب والصحافة يقدرون أنه لا يحصل على كثير مما يأمل الحصول عليه وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وهم يهيئون أتباعهم لذلك فـى حيطة . ولكنى أشك فى أنه قد تحقق الى مدى كبير من أنه سيفشل فى تنفيذ آماله المعقودة .

وبأوضح المعانى فانه من المعتقد ، على أى حـال ، أنه لم يرجع خـالى الوفـاض . ان حـالة القـائم بأعـمـال رئيس الوزراء وهيـئـة الوزارة . كما قيل لى ، غير محدودة الآمال .

إن العناصر المحافظة فى البلاد والتى يمثلها بصفة أساسية حزب عدلى الذى هو قليل الأهمية السياسية فى الوقت الحاضر ، يقال إن لديهم الأمل فى أن يفشل زغلول ولو أنهم يرجون له خلال صـحـافـتـهم النجـاح . وانمـا يحـرك هذا الوضـع من جـهـة دوافع شخصية ، ومن جهة أخرى فانه يعكس التذمر المتزايد فى البلاد من نظم الإدارة فى العهد القائم .

أما الحزب الوطنى فانه مستمر فى النقد المرير لأى محادثات أو مفـاوضـات ، وربمـا يعـتـمد عليـه فى مـعـاداة أى اتفـاقيـة يمكن تصورها .

(٤)
رقم ٢٢٢
مذكرة بشأن مشروع اتفاقية
بين بريطانيا العظمى ومصر

إن الموجز المرافق لمشروع الاتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر قد أعد وفقا للتعليمات الشفهية للوزير .

ومن جهة الشكل فإنها تتبع مقدمة اتفاقية ١٨٩٩ الانجليزية المصرية ، دون ما يتبع عادة فى المعاهدات الدولية .

ولا يشير المشروع البتة لخدمة قروض الجزية . والاغفال متعمد ، بسبب ادراك أنه فى حالة استعداد زغلول باشا لتوقيع معاهدة وفقا لهذه الأسس ، وهو احتمال بعيد ، فان الأفضل أن يكون التسليم بقروض الجزية مسطورا فى مذكرات غير رسمية متبادلة بدل أن يبدو الاتفاق بشأنها بارزا فى أحد بنود معاهدة رسمية .

وهناك نقطة أو نقطتان لم تذكرا في مشروع المعاهدة وأن أهميتها جديرة بالاعتبار رغم كونها نقاطا ثانوية :

(أ) أهمية منع خطوط الكابلات البحرية الأجنبية من الحصول على حق الرسو فى مصر . ويمكن ضمان ذلك بمد الاحتكار الذي

تتمتع به حاليا الشركة الشرقية للبرق التى ينتهى امتيازها فى عام ١٩٣٢ .

(ب) أهمية تأمين الفنارات المصرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر بصفة خاصة ، وذلك بالاعتناء بها وتزويدها بموظفين يعتمد عليهم .

(جـ) وضع الدولة وسلطانها القضائى على أفراد قوات حضرة صاحب الجلالة فى الأراضى المصرية غرب قناة السويس .

وكان الشعور العام أن اضافة بنود جديدة لتغطى النقط المذكورة قد يثقل ماكان مزمعا أن يكون مجرد اطار للمعاهدة ، وهى تمثل الحد الأدنى الذى لا يقبل الانقاص فى ارضاء الاحتياجات البريطانية بغير تفريط فيما تفرضه هذه الاحتياجات على الاستقلال التام من قيود .

وزارة الخارجية فى ١ أكتوبر عام ١٩٢٤ .

مرفق رقم ٢٢٢
مشروع اتفاقية بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة المصرية

حيث إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة جلالة الملك فؤاد تعترفان أن مصالح بلديهما تتطلب قيام علاقات وثيقة وودية بينهما على الدوام .

وحيث إنهما تقدران أن هذه الغاية تتحقق على خير وجه بإبرام معاهدة للتحالف .

لذلك اتفق الموقعان على هذا وأعلنا بما لهما من التفويض اللازم فى هذا الشأن مايلى :

المادة ١

تساعد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية كما كان الحال في الماضى الحكومة المصرية فى الدفاع عن وحدة الأراضى المصرية ضد العدوان .

المادة ٢

تمد الحكومة المصرية الحكومة البريطانية داخل الأراضى المصرية فى وقت توتر العلاقات ، أو فى حالة الحرب – حتى ولو لم

تهدد وحدة الأراضى المصرية - بكافة التسهيلات والمساعدات التى يقدمها على النحو اللائق حليف لحليفه أثناء حرب يشترك فيها كلاهما .

(تعطينا هذه المادة سلطات واسعة ولكنها موضوعة على نحو يعزز الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها أمام انتقادات الوطنيين بسبب موافقتها إيانا على ممارسة تلك السلطات)

المادة ٣

تيسيرا للتعاون الانجليزى المصرى فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة (احتمال الطوارىء) تعمل الحكومة المصرية بالتشاور والاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحقيقا للأغراض الآتية :

(أ) شراء الأسلحة والمعدات المطلوبة من وقت الى آخر للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها .

(ب) تشغيل غير المصريين من الضباط والمعلمين والموظفين الذين تراهم الحكومة المصرية ضروريين لتدريب العاملين بها من عسكريين ومدنيين .

(جـ) تأجير الأراضى الواقعة بين قناة السويس والحدود الجنوبية الغربية لفلسطين بما يشمل شبه جزيرة سيناء كلها ،

لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مقابل مبلغ سنوى قيمته .. جنيه انجليزى .

(وضعت هذه المادة لمنع الجيش المصرى والإدارة المدنية من الخضوع للنفوذ الأجنبى ، تتضمن فيما تتضمن هذه العبارة حلا لمشكلة سكة حديد القنطرة - رفح التى تعلق عليها وزارتا الطيران والمستعمرات أهمية كبرى) .

(د) عمل الترتيبات لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الأراضى المصرية فى حالة توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين أية دولة أو دول أخرى .

(وضعت هذه العبارة الأخيرة بالفقرة (د) بصفة خاصة لمواجهة ضرورة الرقابة على البريد والبرق.).

المادة ٤

وحتى لا يعترى استقلال مصر أى صدع ، توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، فى غير الظروف والأحوال المحددة فى المادتين ١ ، ٢ ، ألا تبقى قوات بريطانية ولا مؤسسات عسكرية بريطانية ولا محطات لاسلكية فوق الأراضى المصرية غير ما تحدده المادة الثالثة .

(جـ) وذلك عدا ما ينص عليه فيما يلى : ومع ذلك فان الحكومة المصرية تسمح باستخدام المطارات وأعمدة الارساء ومصانع الغاز

والتجهيزات اللاسلكية غربى قناة السويس وما جاورها ، وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والصعود دون جمارك ولا تكاليف أخرى فى الموانىء المصرية ، وكذلك الانتقال الى هذه الموانىء ومنها بواسطة سكك الحديد الحكومية بنصف الأجور العادية المفروضة فى الوقت الحاضر من الموانىء المصرية الخاصة بالتموينات ، وكذلك الرجال فى طريقهم من والى القوات البريطانية الموجودة فى الأراضى المذكورة .

المادة ٥

تستولى الحكومة المصرية على الأراضى والثكنات والمبانى والمصانع الموجودة بمصر بما فى ذلك محطة أبى زعبل اللاسلكية، التي تحتلها وتمتلكها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، والتى يتعين اخلاؤها كما هو مبين فيما بعد ، وذلك بقيمة تقدرها لجنة تشكل من اثنين من البريطانيين واثنين من المصريين مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة .

(نحن نمتلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ، ونرغب فى التخلص منها ، كما أننا نمتلك الكثير من المعسكرات والمبانى الأخرى التى هى الآن فى أيدينا)

يتم جلاء القوات البريطانية الموجودة الآن فى القاهرة وضواحيها خلال عامين ، ويتم جلاء تلك القوات عن ثكنات

مصطفى باشا فى الإسكندرية خلال خمسة أعوام ، وعن مطار أبى قير ومخيمات المعسكر خلال عشرة أعوام من بدء تنفيذ المعاهدة .

(هذه الأزمنة هى مجرد اقتراحات غير نهائية) .

المادة ٦

تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية - عند بدء تنفيذ المعاهدة - الخطوات لرفع مرتبة ممثلها فى مصر الى درجة سفير . ولن تقبل الحكومة المصرية من جانبها تعيين ممثلين دبلوماسيين للدول الأجنبية فى مصر ، ولا تعين ممثلين دبلوماسيين مصريين في الخارج بدرجة أعلى من درجة وزير مفوض .

المادة ٧

تقدم الحكومة المصرية التسهيلات للمتقاعدين عن وظائفهم من الموظفين الأجانب دون الاخلال بالتعويضات التى تضمنتها أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، وتوافق على عدم اتخاذ الاجراءات التأديبية - التى بينتها المادة ١١ من ذلك القانون - ضد أى موظف أجنبى ، بدون موافقة سابقة من الممثلين الدبلوماسيين للدولة التى يكون الموظف المذكور من رعاياها . وتوافق الحكومة

المصرية أيضا على أن تطبق أحكام المادة ٢٠ من ذلك القانون على معاشات الموظفين الأجانب الذين استقالوا من الخدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور .

المادة ٨

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنمية مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائى باستمرار النظام القائم بمقتضى الاتفاقية الانجليزية المصرية لعام ١٨٩٩ ، وأن يعاد النظر تبعا لذلك فى شروط ذلك الاتفاق فى نهاية خمسة وعشرين عاما من بدء تنفيذ المعاهدة .

(هذه المادة مخططة لا لمجرد المحافظة على الوضع القائم ولكنها تحدد غرضنا النهائى – استقلال السودان – ولا ترمى لتقييد حرية الحاكم العام فى السير فى ذلك الاتجاه لتشجيع الحكم المحلى .. الخ)

المادة ٩

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يعهد أمر الدفاع عن السودان من الآن فصاعدا الى قوة دفاعية مجندة محليا تحت قيادة الحاكم العام ، وتلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية وكذلك بطارية مدفعية بريطانية وأخرى مصرية . ويتفقان أيضا على دعوة مجلس عصبة الأمم لأن يقرر :

(أ) الطريقة التى يضمن بها حفظ حقوق المصريين فى مياه النيل .

(ب) المبالغ التى يرى السودان ، بالعقل والعدل أنه مدين بها لمصر ، والطريقة التى يمول بها الدين ويسدد بعد تحديده ، مع مراعاة تحقيق المزايا المكفولة لضمان الأمن من الغزو وحرية الوصول الى المنابع التى تمدها بالمياه .

وزارة الخارجية فى ١ أكتوبر عام ١٩٢٤

(٥)

محضر الاجتماع الثالث،المنعقد فى ١٠ دواننج استريت، فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ،الساعة العاشرة صباحا .

حضر الاجتماع ، رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، ومستر سلبى ، ومستر مورى .

اعتذر رئيس الوزراء لتأخره بضع دقائق . فقد استغرقته أعمال مجلس العموم فى اليوم السابق .

وعبر زغلول باشا عن أسفه لانشغال وقت رئيس الوزراء الى هذا الحد .

وذكر رئيس الوزراء أن ليس الخطأ خطأه ، وأن ضغط العمل البرلمانى مزعج حقيقة .

وذكر زغلول باشا أنه يفهم ذلك جيدا ويقدره .

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان زغلول باشا قد فكر ، الى أى مدى يمكنه أن يلتقى مع آراء رئيس الوزراء بالنسبة للمعاهدة التى أشير اليها فى محادثتهما الأخيرة .

فذكر زغلول باشا أنه بعد العرض الذى طرح فى اللقاء الأخير، فقد كان لديه الانطباع أن رئيس الوزراء يزمع اعداد

اقتـراح مضـاد للمنقـاشة . وقـد فـهم فـى الواقع أن خبـراء رئيس الوزراء يعدون مشروعا بوجهة نظرهم .

وذكــر رئيس الوزراء أنه يتــعين أولا الاتفــاق على أســاس المشروع. وأن قناة السويس عليها مدار استراتيجية الامبراطورية البـريطانيـة كلها ، ويلزم أن تكون الحكومـة البـريطانيـة فى وضع يمكنها من حماية القناة .

وقــال زغلول باشــا أن سـيكون هـناك تحــالف بين بريطـانيـا العظمى ومصـر ، وهو فى ذاته يكفل تلك الحمـاية . وان لا ضـرورة لأن يكون جـزء من مـصـر تحت الحكم البـريطانى أو الاحــتـلال البريطانى .

وذكـر رئيس الوزراء أنه لا فـائدة من الحـديث عن تحـالف أو تأكـيـدات غـامـضــة من هذا النوع . وأنه يتــعين على الحكومــة البـريطانيـة الاصـرار على نوع من التنظيم يكفل للقناة ان تكون طريقا مائيا آمنا للمواصلات الامبراطورية فى جميع الأوقات.

وتساءل زغلول باشا عما يريده رئيس الوزراء بالضبط..

فــأجــاب رئيس الوزراء أنه يريد مــواقع تشــغلهــا القـوات البـريطانية لحماية القناة. ولا يكون لهذه القوات بأى حال التدخل فى شـئون مـصـر أو الحكومـة المصـرية، وهذا آخـر مـا يرغب فـيـه رئيس الوزراء.

وأجاب زغلول باشا ان هذا الاقتراح يعتبر ـ فى المحل الأول ـ متعارضا مع صميم فكرة التحالف. وفى المحل الثانى فهو يود معرفة ضد من تكون هذه الحماية ضرورية. وضد غزو من أى اتجاه من بر أو بحر.

فأجاب رئيس الوزراء ان خطة الدفاع، انما تدخل فى حسابها احتمال الغزو من أية ناحية.

وذكر زغلول باشا أنه إذا جاء الغزو من البحر، فان بريطانيا العظمى سيدة البحار. وإذا جاء من البر، فإن حقيقة ان مصر حليف لبريطانيا سيضمن لها حماية القناة، حتى يكون لبريطانيا العظمى من الوقت ما يمكنها من تقديم المساعدة.

وذكر رئيس الوزراء انه بقدر ما تنهض اقتراحات زغلول باشا العسكرية ، فان عليه هو أن يسترشد بنصيحة الخبراء البريطانيين ، وأن هذه المسألة على أى حال، هى مسألة مفاوضة. ولكن المفاوضات لن تكون مجدية ما لم يتم الاتفاق على ان الاقتراح البريطاني يمكن قبوله. وإذا طالبت مصر بألا تكون القوات البريطانية أقرب إلى القناة من فلسطين . فليس من مستشار عسكرى يوافق على أن تكون هذه التسوية تسوية ملائمة.

وتساءل زغلول باشا عما إذا كان له أن يفهم من هذه الأمور ان المسألة مسألة قوة وليست مسألة حق.

فأجاب رئيس الوزراء انها ليست كذلك قطعا. ولكنها مسألة اتفاق. ولا فائدة من الحديث عن أية تسوية لا تسمح لحكومة بريطانيا بحماية القناة كطريق عالمى. وإذا عرض تسوية كهذه على مجلس العموم فسيكون مآلها الرفض بغير تردد.

وذكر زغلول باشا انه يود ان يسترعى الانتباه لاتفاقية ١٨٨٨ لانشاء منطقة محايدة.

وشرح مستر مورى ان اتفاقية ١٨٨٨ تعتبر أداة دقيقة، لقد وقعتها بريطانيا العظمى، وفرنسا ، وألمانيا ، والنمسا، والمجر، وايطاليا، وإسبانيا ، وروسيا ، وهولندا ، وتركيا وكان ذلك لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس فى جميع الاوقات، وهى لا تتحدث عن منطقة محايدة، ولكنها تخول كلا من الدول الموقعة عليها حق إرساء اثنتين من سفن الحراسة فى البوغازين، وقد شرطت بريطانيا العظمى عند توقيع الاتفاقية، الا تنفذ مادام الاحتلال البريطانى لمصر مستمراً.. فلما قام الوفاق الودى فى ١٩٠٤ ، سقط هذا الشرط. ولكن لم يطبق الحكم الوارد بالاتفاقية متعلقا باجتماع القناصل العموميين للدول المختلفة بمصر للتثبت سنويا من التنفيذ القانونى لاحكام الاتفاقية.

وذكر رئيس الوزراء ان الوضع قد تغير كثيرا منذ اعدت الاتفاقية وحتى منذ وضعت موضع التنفيذ فى ١٩٠٤.

وأقر زغلول باشا بتغير الوضع بالنسبة للقناة، ولكنه أرجع ذلك إلى تغير وضع مصر. لقد كانت ألمانيا، وتركيا ، والنمسا والمجر تشكل قبل ١٩١٤ أخطارا محتملة على القناة ولم يعد الأمر كذلك، كما ان انجلترا الآن باحتلالها فلسطين تقطع الطريق الى القناة.

وذكر رئيس الوزراء ان لا فائدة ، وأنه يستحيل حماية القناة من فلسطين.

وأجاب زغلول باشا بأنه لا يستطيع الموافقة، وان بريطانيا العظمى تهيمن على الأرض الآتية من فلسطين ، واسطولها يسيطر على البحر، وفضلا عن ذلك، فإن قناة السويس ذات نفع عام، فلم تطالب الحكومة البريطانية بها تحت سيطرتها المنفردة.

وذكر رئيس الوزراء ان المسألة التى يطرحها تتعلق بمعاهدة خاصة مع مصر، وان القناة تشكل اهتماما بريطانيا جوهريا ، ولا يوجد مجلس عموم يمكنه التخلى عن أمنها، مقابل نوع من التعهدات الورقية مثل اتفاقية ١٨٨٨، التى اظهر الوقت

عدم فاعليتها عند الشدة، وهى فى حال الحرب ستذهب أدراج الرياح.

وذكر زغلول باشا انه إذا كانت بريطانيا العظمى، وهى الاقوى لا تجد ضمانا فى اتفاق مكتوب، فهل يمكن ان يتوقع من مصر، وهى الاضعف، أن تركن الى مثل هذا التعهد.

وذكر رئيس الوزراء ان لمصر أن تعطل لان مصالحها الحيوية ليست موضعا للمخاطرة.

وذكر زغلول باشا ان رجال الدولة البريطانيين قد اعطوا نحو ستين وعدا بالجلاء عن مصر، ولا تزال القوات البريطانية هناك، وان هذه الحقيقة تزوده ببعض العذر فى ارتيابه.

وذكر رئيس الوزراء ان خير ما يجيب به هو وجودهما معا للحديث عن خير ما يمكن به اقامة نظام جديد.

وأكد زغلول باشا ان هذا ما يرغب من اجله فى تحالف، يحمى الطرفان كلاهما القناة فى ظله.

وتساءل رئيس الوزراء عن نصيب بريطانيا فى هذه الحماية.

وذكر زغلول باشا ان الجنود المصريين سيتولون أمر القناة، وأنه سيلجأ إلى بريطانيا العظمى حيثما يتطلب الأمر مساعدتها.

وذكر رئيس الوزراء ان ليس هذا اتفاقا عمليا، وإذا كان لبريطانيا ان تعتمد على مصر بالصورة المقترحة ، فعلى الحكومة

البريطانية ان تستعيض لنفسها بالتفتيش الفعلى على الجيش المصرى ليكون على كفاءة، وسيعتبر ذلك تدخلا فى شئون مصر الداخلية، وهو آخر ما يرغب فيه، وأن هدفه أن تكون مصر حرة تدير شئونها بطريقتها الخاصة.

وذكر زغلول باشا انه لا يفهم لم اعتبر اقتراحه غير عملى، ان قواته ستكون هناك تحمى القناة، ومن المؤكد ان سيكون للحكومة البريطانية وقت كاف للانذار فى حالة الخطر.

وذكر رئيس الوزراء ان هذا الاقتراح فى رأيه ، غير عملى على الاطلاق .

وذكر زغلول باشا انه مستعد تماما للانصات إلى أى اقتراح يستند إلى العقل لا إلى القوة، وهو لا يزال غير قادر على فهم لماذا لا تقبل اقتراحاته .

وذكر رئيس الوزراء ان الوضع العام الذى يتبناه ، هو وضع معقول تماما، على افتراض ان مصر وبريطانيا العظمى ستتعاونان. وانه لن يكون اكثر من مخادع لزغلول باشا، إذا زكى أى أمل فى أن يقبل مجلس العموم أى شيء دون التعاون فى كفالة أمن القناة، وأن المسائل التفصيلية، مثل عدد القوات وتوزيعها وغير ذلك من التنظيمات ، يتعين احالتها إلى مستشاريه

العسكريين ولكن إذا أمكن الاتفاق مع زغلول باشا بالنسبة لمبدأ التعاون بين بريطانيا العظمى ومصر، فساعتها يتولى الخبراء التفاصيل، وهو ليس رجلا عسكريا ولا يمكنه المساس بهذا الجانب من الامور.

وذكر زغلول باشا انه يستحيل تماما على الامة المصرية وعلى البرلمان المصرى الموافقة على وجود مواقع عسكرية بريطانية على القناة أو على أى جزء من الأراضى المصرية.

وتساءل رئيس الوزراء عما إذا كان البرلمان المصرى لا يوافق حتى على تأجير أرض لبريطانيا العظمى من أجل هذا الغرض.

وأجاب زغلول باشا ان ذلك مستحيل استحالة مطلقة.

فذكر رئيس الوزراء ان هذه هى الصعوبة الأولى.

وذكر زغلول باشا انه لا يمكنه الاقتناع بأن رئيس الوزراء غير قادر على اقناع البرلمان بقبول نصيحته، وأن لديه وسائل جد عديدة لضمان استجابتهم. وقد بقى هو نفسه غير مقتنع ان انجلترا مصيبة فى ادعائها حماية القناة، لماذا لا يقبل اقتراحه ان توضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم؟

وذكر رئيس الوزراء انه لم يرفض شيئا، ولكنه يود أن يوضح تماما نقطة واحدة. ان أية تسوية يمكن أن يضعها فى اعتباره

يتعين أن تحسم مسألة أمن القناة، وسيطرحها كمجرد اقتراح عام. هل يستحيل تماما على مصر، بعد كل ما صنعته بريطانيا العظمي من أجلها، خيرا أو شرا ، أن تعتبر بريطانيا العظمى على قدر من العلاقة الخاصة بها يسمح بالتعاون المصرى معها لتأمين المواصلات الامبراطورية البريطانية؟ هل له أن يفهم أن زغلول باشا يقول «لا»! ان المصريين يكرهون ويرتابون فى البريطانيين الذين يتعين عليهم ان يدبروا أمر حماية القناة من فلسطين، وان يتركوا الحكومة المصرية تجهز قواتها فى الميدان؟ وفى حالة الحرب، يمكن الا تكون مصر فى الجانب البريطانى. والحقيقة ان رفض مصر التعاون . وان موقفها المحدد العداء لبريطانيا هو ما يزعج رئيس الوزراء.

وذكر زغلول باشا انه إذا كانت مصر تخاصم بريطانيا، وإذا تكشف عداؤها بين الحين والآخر، فان مرد ذلك ان بريطانيا العظمى تطمع فى الكثير، وان موقفها واضح العدوان، وستصبح مصر ودودا فى اللحظة التى ترى فيها اختفاء هذا الموقف العدوانى.

وذكر رئيس الوزراء ان معاهدة التحالف المقترحة هى خير دليل على النوايا الطيبة البريطانية ولا فائدة من مناقشة ما إذا

كان البريطانيون سيتركون القناة، وان أى امرىء فى مكانه لابد ان يتخذ الموقف ذاته فى هذه المسألة، وقد يتصور ان تكون مصر فى حالة تمرد أو تنفجر الاضطرابات الداخلية، وهذا واحد من الأمور المجهولة، وعلى الحكومة البريطانية ان تؤمن نفسها بغير أن تضع ثقتها كاملة فى امكانيات لا تتحقق أبدا، خاصة أن ثمة احتمالات اخرى قد تحدث فى يسر.

وذكر زغلول باشا انه إذا لم يكن رئيس الوزراء يشعر بالاطمئنان بالنسبة للاحتمالات الخاصة بمصر. فكيف لمصر ان تطمئن إذا بقى الاحتلال البريطانى للقناة.

وأجاب رئيس الوزراء ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر على الاطلاق، وإذا امكن لزغلول باشا ان يقبل بقاء القوات فى مراكز ملائمة لحماية القناة، فسيعطيه أى ضمان يريد، حتى لا يكون ثمة تدخل فى السياسات المصرية أو مع الساسة المصريين، وما لم يقبل زغلول باشا هذا الاقتراح، فان أية مناقشة تكون عديمة الجدوى. وبغير هذا القبول، فإن أى رجاء فى الاتفاق لن يعدو ان يكون خداعا لزغلول.

وذكر زغلول باشا انه يقدر موقف رئيس الوزراء، ولكن كيف يمكنه اقناع شعبه ان مخاوف بريطانيا العظمى تخولها حق

احتلال مصر، فى حين يعلم الشعب المصرى والعالم كله ان الاحتلال مناقض لكل حق.

واجاب رئيس الوزراء ان لعبارة «احتلال» عدة معان. وان المعنى الذى يضعه لها يخالف الاحتلال القائم الآن.

وذكر زغلول باشا انه بغير ان يقيد نفسه، يود معرفة الهدف المحدد لرئيس الوزراء ، أين سيضع قواته وكم منها سيوجد.

وأجاب رئيس الوزراء انه تمشيا مع هدفه، فان المسألة مسألة سياسية، وأنها تحدد بما يلزم لحماية القناة، ولا شىء آخر.

وتساءل زغلول باشا ، ضد من؟

وأجاب رئيس الوزراء، لا أحد انها محض حماية، ضد التخريب والعدوان، وضد ألف طريقة وطريقة يمكن للعدو أن يحتال بها. وبالنسبة للنقطة الثانية، وهى مكان وجود القوات، فهى مسألة عسكرية لا يجدر به ان يناقشها، وبالنسبة للنقطة الثالثة الخاصة بعدد القوات، فهى عسكرية أيضا، وإذا صادف مبدؤه القبول، يمكن للخبراء العسكريين من الجانبين مناقشة النقطتين الثانية والثالثة وحسمهما، واقترح ان يتدبر زغلول باشا فى الأمر بضع دقائق، وان يتركه لذلك رئيس الوزراء ومستر سلبى ومستر مورى.

وعند عودتهم تساءل زغلول باشا عما إذا كان رئيس الوزراء يرى الاحتلال والتحالف متناسبين.

فذكر مستر مورى أن المستشار التاريخى لوزارة الخارجية قد ابلغه عن امثلة لمثل تلك الحالات.

وذكر رئيس الوزراء ان فكرته الخاصة هى أن تعترف مصر بالحق البريطانى فى التعاون دفاعا عن القناة، وعلى كل حال، فقد أمضى البريطانيون فى هذا الشأن أكثر من أربعين عاما، دون مدعاة للشكاية من أحد. وقد سبق له الحديث عن موقف مجلس العموم، وهو يتحدث الآن عن موقف دول الدومنيون، فهم مهتمون اهتماما حيويا بهذا الأمر، وسيحضر ممثلوهم فى المفاوضات قبل اتمام التسوية، ولن يقبلوا قط أى شىء من شأنه الاضرار بأمنهم للاستخدام الحر لقناة السويس.

وذكر زغلول باشا انه إذا كان ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار موافقة دول الدومنيون أو رفضها ، فان الواجب أن يؤخذ فى الاعتبار موقف الشعب المصرى.

وأجاب رئيس الوزراء مؤكداً، وأضاف ان زغلول باشا يملك من التأثير الكبير على الشعب المصرى، ما يدعو رئيس الوزراء إلى اليقين التام بأنه (زغلول) قادر على حمل المصريين على قبول أى مشروع يحبذه.

وذكر زغلول باشا انه ربما كان الأمر كذلك لو أنه كان مقتنعا ولكنه فى هذه الحالة غير مقتنع.

فذكر رئيس الوزراء ان ليست مصر إذن هى من يلزم اقناعها، ولكن زغلول باشا نفسه.

وذكر زغلول باشا ان مرجع تأثيره هو كونه يتحدث عن اقتناع. وما لم يكن مقتنعا هو نفسه، فلن توجد فرصة تمكنه من اقناع شعبه.

وذكر رئيس الوزراء انه لا يطلب منه أن يعمل ضد اقتناعاته ، ولكنه يرجو أن يقتنع زغلول بمعقولية اقتراح رئيس الوزراء .

وذكر زغلول باشا انه على أتم استعداد لأن ينصح مصر بالقبول اذا كان هو نفسه مقتنعا تماما. والا فلن يمكنه يقينا اعطاء هذا النصح .

وذكر رئيس الوزراء أنه يسلم جدلا بذلك كله.

وذكر سعد زغلول انه لا يكاد يفهم كيف يكون لبريطانيا العظمى أى حق فى حماية قناة السويس . قد يكون لبريطانيا العظمى مصالح فيها، ولكن ليس لها يقينا أية حقوق. وفضلا عن ذلك لايقدر على فهم الموقف البريطانى، مادام لم يقبل اقتراحه الخاص بشأن التحالف وبوضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم .

وذكر رئيس الوزراء أنه والوضع كذلك ، لافائدة من الحديث عن تحالف فى الهواء. والتحالف يقوم من اجل هدف خاص محدد. ولا يستطيع أن يفهم لم لا يتضمن التحالف حكما بأن تتفق مصر وبريطانيا العظمى تعاونيا على حماية حرية الملاحة فى القناة. ويحسن التأمل في هذه المشكلة أكثر قليلا .

وذكر زغلول باشا انه يلحظ استغراق رئيس الوزراء بالعمل. ومن جهة فان الطقس هنا لايناسب صحته. ولايرغب فى ريادة أعباء رئيس الوزراء. وهو يفكر في مغادرة انجلترا خلال سبعة أيام أو ثمانية ، خاصة أن برلمانه سيفتتح فى الشهر المقبل.

وذكر رئيس الوزراء أنه يسيئه حقا ما يسمعه عن صحة زغلول باشا .

وشكر زغلول باشا رئيس الوزراء مخلصا وعبر عن أسفه لفشلهما فى بلوغ تسوية محددة . ولكن انجاز هذا الأمر يستلزم عملا كثيرا لا يسمح به وقت رئيس الوزراء .

وذكر رئيس الوزراء أن الأمر ليس كذلك تماما. ولكنها المشاكل التى ورثها كل منهما، والتى لايمكن حلها فى جلستين أو ثلاث. ولو كان زغلول باشا وجد طريقة لقبول اقتراح رئيس الوزراء الأساسى لأمكنهما السعى حثيثا الى الأمام .

وذكر زغلول باشا أنه آسف.

وذكر رئيس الوزراء أنه آسف كذلك ، ولكنه يرى أن الوضع الذى بلغاه فى هذا اليوم يكشف عن صعوبات تستلزم وقتا للتغلب عليها ويأمل ألا يكون الباب قد أوصد تماما .

وذكر زغلول باشا أن محادثاتهما على العكس قد جعلت علاقات الصداقة بينهما أوثق ، وأنها لم تغلق الباب.

وذكر رئيس الوزراء أنه يقدر ذلك كثيرا ، ويسعده ما قال زغلول باشا وأن ما يؤسفه فقط انه رغم انفراج الباب لم يستطيعا الولوج منه .

وذكر زغلول باشا انه يلزم للمرور أن يكون أحدهما أنحف .

وذكر رئيس الوزراء ان ذلك يكون معاكسا لقوانين الخليقة وان الطريقة البريطانية فى التعامل مع الرجل البدين والباب الضيق، هى أن يوسع الباب لا أن تمزق أوصال الرجل ! وذكر أن ثمة مسائل أخرى تخرج عن مجال المفاوضات ، مما يهتم به مجلس العموم ، ومما وعد باسترعاء انتباه زغلول باشا اليه.

وهنا قرأ رئيس الوزراء على زغلول باشا المذكرة التالية وسلمه نسخة منها : –

«أود أن أذكر كلمة عن عزم الحكومة المصرية الذى أفصحت عنه بشأن تخلفها فى سداد القروض العثمانية لأعوام ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ المضمونة بالجزية المصرية.ان الفائدة نصف السنوية وأقساط استهلاك القرضين الأخيرين قد حل أجلهما فى هذا الشهر. وقد سلم الوكلاء اشعاراً بعدم الدفع. وتقترح الحكومة المصرية احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى ورأينا أن الأمر لا يتعلق بالتحكيم الدولي، ولكنه أمر احتيال من جانب الحكومة على دائنيها ، وهم حملة السندات فى هذه الحالة.

«ولا أود مناقشة وقائع القضية الآن ، ولكنى أشعر بالالتزام لأن أؤكد لسعادتكم أن حكومة جلالة الملك لا تقر لحظة واحدة حق الحكومة المصرية - بالقانون والعدل - فى التهرب من التزاماتها الخاصة بهذه الديون ، وانها ان سمحت بالماطلة ان تحدث على مدى هذا الشهر ، فخليق بذلك أن يحدث آثارا مدمرة لسمعة الحكومة المصرية والثقة بها ، مما لن تبرأ منه قبل وقت طويل.

«وثمة نقطة أخرى ، تتعلق بما يبديه بعض موظفى الحكومة المصرية. واداراتها من عداء للموظفين الأجانب . وان حالة المستر انتونى لمثل صارخ على ذلك ، وثمة حالات اخرى عديدة ، بعضها ضئيل فى حد ذاته ولكن النظر أليها مجتمعة يكفى لأن يسبب

الأسى والقلق العظيم لهؤلاء الموظفين الاجانب ، ممن لا يستطيعون ترك الخدمة قبل ٣١ مارس ١٩٢٧ بغير التضحية بما وعدوا من تعويضات. ان سياسة وخز الابر التى تتبع مع هؤلاء الموظفين الأجانب ، ليست جائرة فحسب ، ولكنها سياسة بالغة فى قصر النظر من جانب الحكومة المصرية وان الموظفين الذين يشعرون أن رؤساءهم وزملاءهم المصريين يتربصون الفرص للايقاع بهم ، لخليق بهم الا يؤدوا من العمل الجيد ما يمنحون عنه مرتباتهم.»

ذكر زغلول باشا أنه يود ابداء ملاحظاته على هذه المذكرة .

وذكر رئيس الوزراء انه غير مستعد لمناقشة التفاصيل ، وأنه يفضل جوابا مكتوبا .

وذكر زغلول باشا ان ملاحظات ابديت له ، وهو مضطر للحديث ردا عليها . ان الحكومة المصرية تنطوى على أطيب المشاعر تجاه العاملين البريطانيين لديها وهو يؤكد ذلك لرئيس الوزراء وعلى استعداد لان يسوق الأمثلة ، خاصة منذ أن اعتلى رئيس الوزراء منصبه . وهو يستشهد باللورد اللنبى على صدق ما يقول. أما بالنسبة لحالة مستر انتونى فقد كان على صلات وثيقة بموظف مصرى كبير ، وكيل وزارة بحيث استحال فصل الحالتين.

وقد حوكم الموظف المصري وأدين وطرد من الخدمة. وكان يستحيل تماما معاملة مستر أنتوني معاملة مختلفة.

وأشار رئيس الوزراء أن محل الشكوى ، انه قبل توجيه أى اتهام الى مستر أنتونى. فقد وجهت المحاكمة في قضية الموظف المصرى واذيعت على نطاق البلاد على نحو ما من سعة الانتشار ، بحيث شكلت اتهاما لمستر أنتونى فى شرفه وأمانته . وهذا مما يناقض المبادىء البريطانية عن العدالة ، وأثار قدرا عظيما من الغضب بين الموظفين والبريطانيين والأجانب.

وشرح زغلول باشا انه وفقا للقانون المصرى لم يكن لديه خيار فى الأمر. وكان يلزم نشر المحاكمة . وليس ثمة عداء شخصى لمستمر أنتونى الذى كان فى الحقيقة أثيرا لديه.

وبالنسبة لقروض الجزية، فقد نظرت الحكومة المصرية فى الأمر فوجدت أنها ليست مدينا ولاضامنا ، ولكنها مفوضة فحسب فى أن تؤدى الى حملة السندات ما يستحق عليها من الجزية لتركيا . ومادامت لم تعد الجزية مستحقة فلا اداء عليها. وعلى أى حال، فقد برهنت الحكوم المصرية على حسن نيتها، بأن أودعت المستحقات فى حساب خاص لدى البنك الأهلى. وقد علم اليوم أن بعضا من حملة السندات قد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية

أمام المحاكم المختلطة . وايا ما كان الامر ، فقد كان فى تصرفه ممتثلا لأمر البرلمان المصرى. وكان البرلمان هو من قرر التوقف عن الدفع.

وأشار مستر سلبى الى التدهور الذى لابد حادث للسندات المصرية فى كل من باريس ولندن.

وأجاب زغلول باشا انه اذا كان حملة السندات يخسرون مالا بسبب عزوف مصر عن الدفع، فان لهم فقط أن يلجأوا الى المحاكم، واذا خسرت مصر دعواها فستقوم بالدفع بطبيعة الحال.

وأشار رئيس الوزراء الى أن الائتمان المصرى سيعانى من ذلك فى الوقت نفسه.

وذكر زغلول باشا انه لا يستطيع دفع شىء لا يلزمه القانون بأدائه . ولن يعانى الائتمان المصرى ما دامت الحكومة المصرية قد أودعت المدفوعات فى حساب مجمد بالبنك .

وذكر رئيس الوزراء أن الحكومة البريطانية ينحصر اهتمامها المباشر فى قرض ١٨٥٥ ، الذى اشتركت مع الحكومة الفرنسية فى ضمان الوفاء بفوائده . اما القرضان الآخران فهما مثار اهتمام رجال المال وليس الحكومات.وهو غير مسئول ، اذا حل ١٥ اكتوبر وأدرجت الحكومة المصرية فى قائمة الممتنعين عن الدفع فى بورصة الاوراق المالية بباريس ولندن .

وذكر زغلول باشا ان ذلك يكون امرا جائرا للغاية .

وذكر رئيس الوزراء انه ليس من رجال المال ولا من المضاربين، ولكنه يراهن بكل ما يحوز من مال، انه اذا لم تؤد الأقساط المستحقة فى ١٥ اكتوبر ، فسيدرج الانذار.

وتساءل زغلول باشا عما اذا كان رئيس الوزراء ينصحه بمخالفة برلمانه.

وذكر رئيس الوزراء أن لديه ما يكفيه من المتاعب مع برلمانه، دون أن يضيف اليه متاعب البرلمان المصرى. وانه يستحيل عليه أن ينصح زغلول باشا بمشورة سيئة. ولكنه يجدها بالغة الصعوبة أحيانا أن يحمله على قبول المشورة الحميدة التى تعرض عليه.

واكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أن الحكومة المصرية مستعدة لدفع كل ديونها، ولكنها غير مستعدة لاداء ما لا تلتزم به.

وحذر رئيس الوزراء زغلول بأنه سيواجه اسئلة برلمانية حول هذا الموضوع ليجيب عليها فى الاسبوع المقبل.

وذكر زغلول باشا انه اذا عرضت القضية على المحكمة الدولية فيحسن انتظار قضائها. وليست لديه معلومات رسمية عن الأمر. ولكن يمكنه أن يبرق إلى المستشار (المستشار القضائى) بتعليماته عن التعجيل فى نظر الدعوى. ويمكنه أن يؤكد لرئيس الوزراء -

في الوقت نفسه ان قرار الحكومة المصرية لم يصدر عن أية رغبة في المماطلة، ولكنه صدر عن الاقتناع.

وذكر رئيس الوزراء أن الناس فى بورصة الأوراق المالية وأن من فقدوا أموالهم لا يهتمون بصفة خاصة باقتناعات الحكومة المصرية. ولكنهم يهتمون فقط بمماطلتها. وليس ذلك فى الحقيقة شأن وزارة الخارجية ولا مما يهتم به هو. ولكن وزارة الخزانة حثته بشدة أن يحذر زغلول باشا، فاضطر لأن يفعل.

وذكر زغلول باشا أنه آسف وليس فى وسعه أن يصنع فى الأمر شيئا.

وذكر رئيس الوزراء أن عديدا من أعضاء البرلمان يهتمون بالأمر وسيوجهون اليه الاسئلة.

وذكر زغلول باشا أنه على ثقة من أن الأجوبة ستستند إلى الحق فى هذا الشأن.

وأشار مستر سلبى إلى أن المسألة تندرج فى «الأمر الواقع» الذى حدده تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وهو يدرك عدم اعتراف الحكومة المصرية بشرعية هذا التصريح، ولكن حكومة جلالة الملك ملتزمة به. وان الحكومة البريطانية هى من أنهى السيادة التركية وليست مصر. وان خدمة قروض الجزية ذات مساس بالمصالح الاجنبية. ومن ثم جاز بشأنها التدخل البريطانى.

وذكر رئيس الوزراء أن ثمة نقطة أخرى تتعلق بالعدالة. ان الاقاليم الأخرى التى انفصلت نتيجة الحرب عن تركيا. عليها سداد حصتها من الديون التركية. ولم يطلب إلى مصر ذلك لأنها تؤدى قروض الجزية. وهى تنوى الامتناع لتفلت مما ضرب عليها.

وذكر زغلول باشا انه لا وجه قط للزعم بأن مصر تتحمل جزءا من الدين التركى. وقد كانت مصر مستقلة فعلا عن تركيا منذ أمد بعيد، حتى قبل الحرب، وفضلا عن ذلك ، لم تكن مصر طرفا متعاقدا عندما أبرمت اتفاقية لوزان.

وذكر رئيس الوزراء ان زغلول باشا يعامله كما لو كان قاضيا فى المحاكم المختلطة. انه لا ينوى المجادلة فى أسانيد الدعوى. ولكنه سلم زغلول باشا مذكرة فى هذا الصدد، ويترك الأمر على هذا الوضع، ويتوقع جوابا مكتوبا.

وقد تقرر أن يصدر البيان المشترك الآتى للصحافة:-

«جرى اجتماع آخر فى الثالث من اكتوبر بين صاحب السعادة زغلول باشا وبين رئيس الوزراء. وقد تمت المحادثات فيما بينهما.. وسيعود زغلول باشا قريبا إلى مصر بسبب حالة الطقس البارد، ولما يتوقع من انعقاد البرلمان المصرى فى شهر نوفمبر».

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الأهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى الاسرائيلي بصفة خاصة. ويدخل فى هذا الاطار:

- التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى.
- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها.
- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص.

● يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين، مجلس الخبراء، رئيس المركز، مدير المركز.

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بلبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى:

(أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية.

(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية.

(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة.

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات.

ادارة المركز: مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة - ت: ٥٩٠١٠، ٥٩٥٦٠، ٤٦٤٦٤.

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تأليف : د. قدرى حنفى .... (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٦ -١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت .... (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الاول - جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة

الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .... (١٩٧١)

- نمو الاقتصاد الاسرائيلى تأليف: عثمان محمد عثمان .... (١٩٧٢)

- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الاول ، تأليف : مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٢)

- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف د. عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٣)

- وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨، الكتاب الثانى: يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠) .... (١٩٧٣)

- الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) تأليف : السيد يسين .... (١٩٧٤)

- التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان - تقديم : د. على الدين هلال .... (١٩٧٤)

- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) - المجلد الثانى تأليف مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٤)

- حرب اكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .... (١٩٧٤)

- ازمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية تأليف : د. مصطفى خليل .... (١٩٧٥)

- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تأليف: د. يونان لبيب رزق .... (١٩٧٥)

- «موسوعة المصطلحات الصهيونية» تأليف د. عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٥)

- مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف: مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد ...... (١٩٧٦)

- استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر. تأليف : اللواء: مصطفى الجمل .... (١٩٧٦)

- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب، إشراف: السيد يسين .... (١٩٧٦)

- الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط -
بقلم د. سعد الدين ابراهيم .... (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية - اعداد : احمد يوسف
القرعى .... (١٩٧٧)
- قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية - د. السيد
عليوه .... (١٩٧٧)
- التضامن العربى الافريقى - نبيه الاصفهانى .... (١٩٧٧)
- مؤتمرن جنيف واحتمالات السلام - د. محمد
ربيع .... (١٩٧٧)
- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ - د. يونان
لبيب رزق .... (١٩٧٧)
- البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية - د.
اسماعيل صبرى مقلد .... (١٩٧٧)
- الثورة الادارية - د. نزيه نصيف الأيوبى .... (١٩٧٧)
- الديمقراطية فى مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣
يوليو .... (١٩٧٧)

الفهرس

كتاب الهلال يقدم

الحملة الفرنسية فى محكمة التاريخ

بقلم

د. ليلى عنان



رقم الايداع ١٠٧٣٨/ ١٩٩٨
977-07-0610-8

بناءً على رغبة آلاف القراء

دار الهلال تقدم

الطبعة الثانية من

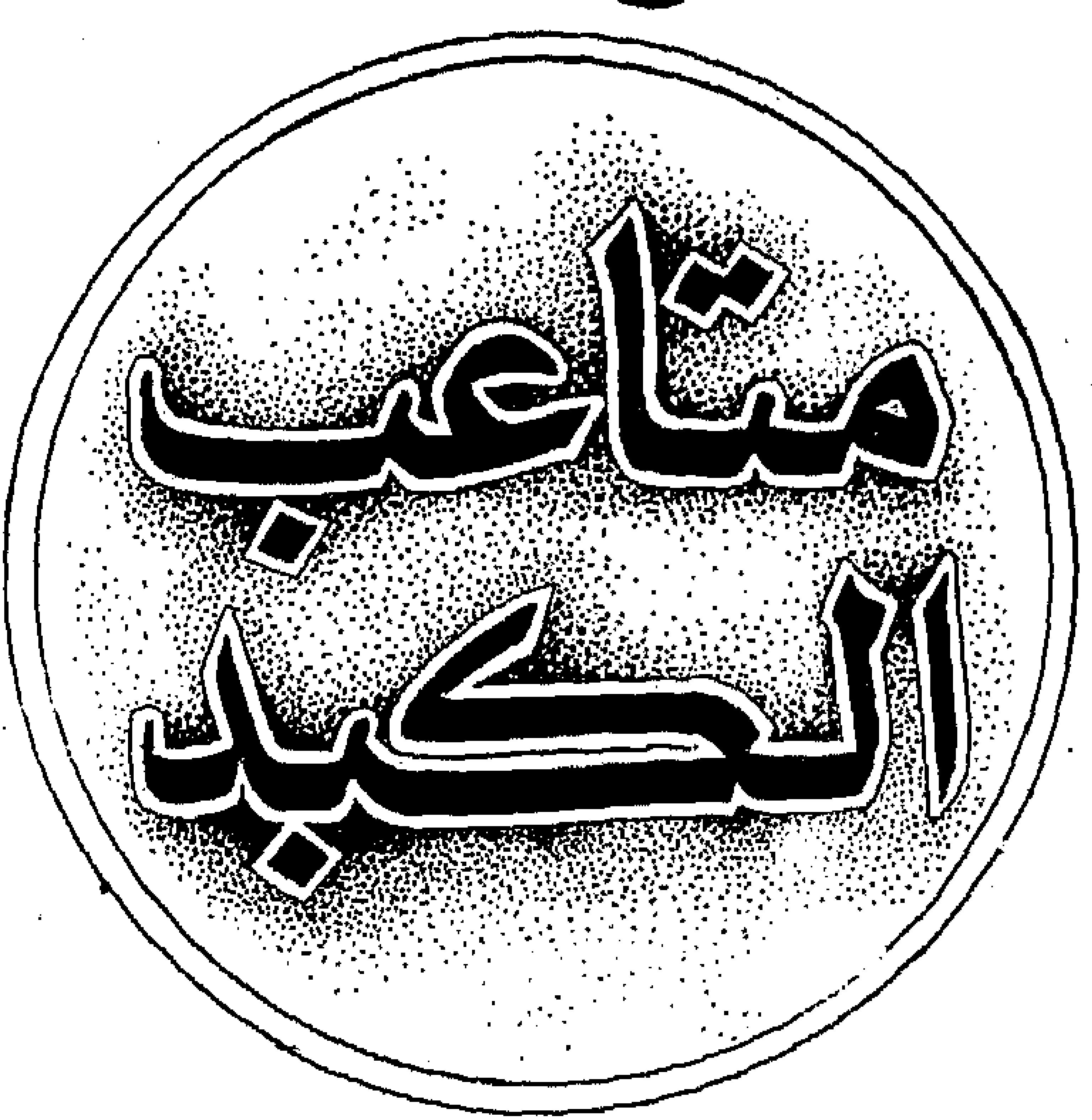
إعجاز القرآن

« الجزء الثاني »

تأليف : رءوف أبو سعدة

الثمن ١٠ جنيهات

مع الباعة



بقلم:

الدكتور عبد الرحمن نور الدين

كل ما يهم القارئ عن الكبد وأعراضه وأحدث
العقاقير والأبحاث الخاصة بهذا العضو الحيوي

الثمن ٦ جنيهات

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ٤٥ جنيها داخل ج . م . ع تسدد مقدما نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوربا واسيا وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم ٥٠ دولارا .
القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لآمر مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال عملات نقدية بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة - ص ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

هذا الكتاب

يستطيع اليوم الكاتب الكبير طارق البشرى أن يتفرغ لاستكمال مشروعه الفكرى، بعد أن تخفف من عبء العمل فى مجلس الدولة، حيث كان جمع فى مشقة بالغة بين العمل فى مجلس الدولة قاضياً ومشرعاً، وبين نشر أعماله الفكرية التى تعبر عن قضايا وهموم مجتمعه.

والمستشار طارق البشرى المفكر، والمؤرخ، والناقد، والباحث، هو مثقف هادئ.. رصين، فيه حياء وتواضع، مشغول بما هو حوله، انشغل بالبحث فى التاريخ حيث كان بالنسبة له نوعا من الحوار بين الحاضر والماضى، يعكس حاجة كل عصر للعودة الى الماضى بحثا عن اصول المسائل واجابات الأسئلة. فالاحتفاء بطارق البشرى هو إعتراف بقيمة المثقف المصرى ونزاهة رجال القضاء وجهادهم من أجل العدل وانصاف الحق..

واحتفاء بالمستشار طارق البشرى تنشر دار الهلال أحد كتبه المهمة وهو كتاب «سعد زغلول مفاوضا» الذى يعد مرجعا ووثيقة مهمة لفترة كان لها اثر كبير فى حياة المصريين فى العصر الحديث.. حيث يمكن اجمال أثر ثورة ١٩١٩ فى السلطة السياسية فى مصر، فى أنها نجحت فى تحقيق ما دعا إليه لطفى السيد وحزب الأمة، قبل الثورة، بما يشارف الخمس عشرة سنة، وهو أن تكون الأمة قوة ثالثة، مؤثرة وفاعلة بين السلطتين الشرعية والفعلية. وثورة ١٩١٩ لم تسقط السلطة الشرعية (الخديو او السلطان او الملك) ولا أجلت السلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى) ولكنها أوجدت قوة ثالثة..

وهنا يأتى دور سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ الذى بدأ الخطوات الأولى للمطالبة باستقلال مصر فى نوفمبر ١٩١٨، بوصفه كبيرا لفريق حزب الأمة واستجاب بكفاءة وشرف لامكانات الثورة الشعبية المصرية وليعدل مفهوم الأمة على يديه، وهذا هو الدور الشخصى لهذه الزعامة الفريدة.

وتأتى أهمية هذا الكتاب فى ضوء المفاوضات المتعثرة القائمة بين السلطة الفلسطينية وبين الاحتلال الإسرائيلى، والتى تكشف، علاوة على فن التفاوض، فن استخدام ما لدى الشعب الفلسطينى من إمكانيات.